



جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء في الإسكوا

تركيب الجداول ومصادر البيانات



الأمم المتحدة

الإسكوا
ESCWA

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2014/Technical Paper.2
16 December 2014
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء في الإسكوا تركيب الجداول ومصادر البيانات



تمهيد

أعدت شعبة الإحصاء التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) هذا التقرير في إطار نشاطاتها في مجال تحسين نوعية الإحصاءات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويتم التركيز في هذا التقرير على البيانات اللازمة في عملية تركيب جداول العرض والاستخدام ومصادرها المختلفة. ويتضمن التقرير دعوة إلى الأنظمة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى متابعة المنهجيات والتوصيات الدولية في تجميع الإحصاءات المطلوبة لتركيب هذه الجداول واستخدام مصادر البيانات المناسبة لها.

اعتمد هذا التقرير على العمل الذي انجزه خبير خارجي في هذا المجال، السيد ريجي البله من مكتب الإحصاءات الكندي، وذلك بالتنسيق مع قسم الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاء في الإسكوا، التي زودته بالمعلومات اللازمة لتحليل تجارب البلدان. ومن الجدير بالذكر أن النص الأصلي خضع للتعديل على ضوء الملاحظات والمقترحات التي قدمتها الأمانة التنفيذية للإسكوا.

المحتويات

الصفحة

iii	تمهيد
vii	موجز تنفيذي
1	مقدمة

الفصل

3	أولاً- توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 حول بناء جداول العرض والاستخدام ...
3	ألف- هيكلية ومكونات جداول العرض والاستخدام
5	باء- المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية في جداول العرض والاستخدام
9	جيم- أسس تقييم المبادلات في جداول العرض والاستخدام
13	دال- الأنظمة الدولية للتصنيفات الصناعية والسلعية
18	ثانياً- تجارب الدول الأعضاء في بناء جداول العرض والاستخدام
18	ألف- المجموعة الأولى: المنهجيات المتبعة في الدول الأعضاء ذات التجربة في بناء جداول العرض والاستخدام
23	باء- المجموعة الثانية: الدول الأعضاء التي لم تقم ببناء جداول العرض والاستخدام ..
24	جيم- ملاحظات عامة حول تجربة الدول الأعضاء في بناء جداول العرض والاستخدام
27	ثالثاً- المنهجية المقترحة لبناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء
27	ألف- المجموعة الأولى: الدول الأعضاء صاحبة التجربة في بناء جداول العرض والاستخدام
31	باء- المجموعة الثانية: الدول الأعضاء التي لم تقم ببناء جداول العرض والاستخدام ..
54	رابعاً- موازنة جداول العرض والاستخدام واشتقاق جداول المدخلات والمخرجات
54	ألف- مفهوم التوازن السلعي والصناعي
55	باء- أسباب اختلال التوازن السلعي والصناعي
56	جيم- مراحل تحقيق التوازن السلعي والصناعي
62	دال- اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات باستخدام جداول العرض والاستخدام

المحتويات (تابع)

الصفحة

70	خامساً- تحديات بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء وطرق معالجتها.....
70	ألف- المجموعة الأولى من الدول الأعضاء.....
73	باء- المجموعة الثانية من الدول الأعضاء.....
76	المراجع.....

قائمة الجداول

9	1- العلاقة بين فئات الأسعار في جداول العرض والاستخدام.....
46	2- حساب الصناعة للزراعة والغابات ومزارع الأسماك.....
47	3- حساب السلعة للزراعة والغابات ومزارع الأسماك.....
50	4- جدول الإنتاج المحلي والمستوردات (بأسعار الأساس).....
51	5- مصفوفة إعادة التقييم.....
51	6- مستلزمات الإنتاج بأسعار المشتري.....
53	7- طريقة التدفق السلعي لسلعة بيض المائدة.....
65	8- جدول مستلزمات الإنتاج للزراعة والغابات والصناعة التحويلية والصناعات الأخرى.
65	9- جدول قيم الإنتاج الجديدة للزراعة والغابات والصناعة التحويلية والصناعات الأخرى.
66	10- جدول استخدامات إنتاج قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك.....
66	11- جدول استخدامات منتجات قطاع الصناعة التحويلية.....

قائمة الأشكال

4	1- جدول العرض.....
5	2- جدول الاستخدام.....
49	3- المراحل الرئيسية لبناء جداول العرض والاستخدام.....

المرفقات

77	المرفق الأول- جدول العرض الكلي.....
78	المرفق الثاني- جدول الاستخدام بأسعار الأساس.....
79	المرفق الثالث- ملخصات نتائج استطلاع الإسكوا.....

موجز تنفيذي

تواجه البلدان العربية تحديات عديدة وخطيرة في سعيها إلى بناء جداول العرض والاستخدام (SUTs) بشكل متسق مع التوصيات والممارسات المعتمدة دولياً. ومن أبرز هذه التحديات النقص في البيانات الإحصائية المفصلة والكاملة المتعلقة ببناء هذه الجداول، والإحصاءات المفقودة والمتناقضة، بالإضافة إلى انعدام الاتساق في تطبيق نظم التصنيف الإحصائي ومفاهيمه وتعريفه كما أوصى بها نظام الحسابات القومية لعام 2008، وعدم توفر الإحصاءات المتاحة بشكل نظم متكاملة و مترابطة وقواعد بيانات وطنية.

ومن القضايا الأساسية التي تؤخر بناء جداول العرض والاستخدام في البلدان الأعضاء في الإسكوا انعدام التعاون البناء والتنسيق بين مختلف المنظمات والوكالات الوطنية، ولا سيما تلك المعنية بعملية جمع البيانات والتزويد بها. ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن استيفاء متطلبات البيانات الإحصائية لبناء جداول العرض والاستخدام ليس في الواقع مهمة سهلة يمكن إنجازها من دون التعاون الكامل بين جميع الإدارات والوكالات الحكومية وغير الحكومية في البلدان.

وقد أعدت هذه الدراسة بطلب من الإسكوا، في إطار مساعدتها للبلدان الأعضاء على تنفيذ توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008، بما في ذلك بناء جداول العرض والاستخدام باعتبارها جزءاً أساسياً من إطار الحسابات القومية. وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على العديد من المجالات ذات الصلة التي تحتاج إلى تحسين. وتوصي البلدان الأعضاء في هذا الإطار بزيادة الاستفادة من المسوح القائمة وبالتوسع فيها، ولا سيما المسوح التي تشكل فيها النواتج والاستهلاك الوسيط المتغيرات المستهدفة، والتي يمكن فيها الفصل بين هامش التجارة وهامش النقل. ومن شأن هذه التحسينات أن تفتح المجال أمام تحسين تطبيق نظم التصنيف على صعيدي المنتجات والصناعات. كذلك تحتاج بعض المجالات إلى وضع مسوح جديدة، على غرار المسح السياحي، ومسح الوصول والمغادرة، نظراً لأهميتها في تحسين تقديرات الواردات والصادرات من الخدمات.

وقد أصبحت عملية أتمتة العمل الإحصائي أساسية، ولا سيما في إطار العمل المعقد والشديد التقنية الهادف إلى بناء جداول العرض والاستخدام، نظراً إلى الكمية الهائلة من البيانات التي ينبغي معالجتها. ولا بد أيضاً من استخدام تطبيقات متخصصة وبرامج للربط ونظم للتواصل وإدارة تبادل البيانات على الصعيدين الداخلي والخارجي. لكن هذه التطبيقات والبرامج والنظم تتطلب تخزين البيانات الإحصائية في قواعد بيانات إلكترونية متكاملة. وتتطلب هذه الأهداف الطموحة تعاوناً شاملاً ومنظماً ومخططاً له بين وكالة الإحصاءات الوطنية في بلد ما، والإدارات والمنظمات الأخرى فيه.

وعملية توزيع ونشر تقديرات جداول العرض والاستخدام، سواء بشكل جداول أو بأي شكل آخر لا تقل أهمية عن عملية بناء الجداول نفسها. لذلك، على الوكالات الإحصائية في الدول الأعضاء استخدام تكنولوجيات المعلومات والبيانات الجديدة لإفادة المستخدمين من أحدث التطورات في هذا المجال. وينبغي مناقشة هذه القضايا بتأن مع الأطراف المعنيين في الدول الأعضاء لضمان تحسين العمل ونجاحه في بناء جداول العرض والطلب.

مقدمة

تواجه الدول العربية العديد من التحديات في بناء جداول العرض والاستخدام. ومن هذه التحديات ما يتعلق بعدم توفر البيانات والإحصاءات التفصيلية لجهة غيابها كلياً أو جزئياً، أو عدم اكتمالها، أو تناقضها. ومنها أيضاً عدم تناسق التصنيفات الإحصائية بين فئات العرض والاستخدام، وغياب التنسيق بين كافة المؤسسات الوطنية المعنية بتوفير البيانات اللازمة لبناء هذه الجداول في دول منطقة الإسكوا. وبالرغم من توفر الكثير من البيانات الإحصائية، فهي تفتقر إلى وجود وسائل ربط واضحة المعالم فيما بينها، وإلى آليات وأنظمة قواعد بيانات وطنية تنظمها. ولا بد من الإقرار في هذا المجال بأن توفير احتياجات جداول العرض والاستخدام من البيانات الإحصائية التفصيلية ليس بالمهمة السهلة التي يمكن القيام بها دون تضافر جهود العديد من الجهات والهيئات الرسمية والمؤسسات الأهلية.

وقد أعدت هذه الوثيقة بتكليف من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) في إطار جهودها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008، وبناء أنظمة للإحصاءات الاقتصادية القومية على أسس من التكامل والاتساق من حيث مكونات هذه الحسابات والعلاقات البنينة فيما بينها، إلى جانب اتساق المفاهيم والتعريفات ونظم التصنيفات المستخدمة في إعداد الحسابات القومية بما يتفق والتوصيات الدولية وفي مقدمتها نظام الحسابات القومية لعام 2008. وتدعم الإسكوا عمليات بناء جداول العرض والاستخدام لأهميتها كأداة قياس كمي للعلاقات بين الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية من حيث قيمة المنتجات والخدمات، سواء تلك المنتجة محلياً أو المستوردة، وقيمة ما يستخدم من هذا الإنتاج في أوجه الاستهلاك الوسيط والنهائي المتعددة. كذلك تشكل جداول العرض والاستخدام المصدر الأهم والأوحد لبناء نماذج المدخلات والمخرجات التي تستند إلى توفر تجميعات متسقة ومتناسقة للسلع والخدمات والصناعات مع أساس إحصائي وكمي للربط بين هذه المجموعات.

ويتناول هذا التقرير اهم الجوانب المتعلقة بعملية بناء جداول العرض والاستخدام، وقد تمت تغطيتها في أربعة أجزاء. يغطي الجزء الأول توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 حول بناء جداول العرض والاستخدام من حيث الهيكل المقترح لهذه الجداول والمفاهيم والتعاريف المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية في جداول العرض والاستخدام، وأسس تقييم المعاملات، إضافة إلى استخدام الأنظمة الدولية لتصنيف السلع والخدمات والأنشطة الصناعية التي تقوم على إنتاجها. أما الجزء الثاني فيحلل تجارب بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء التي تم تقسيمها إلى مجموعتين تتضمن الأولى الدول صاحبة التجربة في بناء هذه الجداول، في حين تتضمن الثانية الدول التي لم تقم ببناء جداول العرض والاستخدام مسبقاً. وقد تناول هذا الجزء المنهجيات المتبعة في إعداد جداول العرض والاستخدام، من واقع المعلومات التي توفرت للإسكوا من خلال الاستطلاع الذي نفذته بين الدول الأعضاء لهذه الغاية. فقد وزعت استبياناً على الدول الأعضاء يغطي مختلف مراحل إعداد جداول العرض والاستخدام فيها، كما قامت بزيارة المواقع الإلكترونية الخاصة بالأجهزة الإحصائية الوطنية فيها للتعرف على محتويات هذه المواقع من حيث أنشطة بناء جداول العرض والاستخدام.

أما الجزء الثالث فيغطي المنهجية المقترحة لبناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء في المجموعة الأولى على وجه التحديد، عبر النظر في المنهج المتبع على صعيد هذه الدول كمجموعة، وليس من خلال عرض تجاربها الفردية كما جاء في الجزء السابق. وقد تطرق الجزء الثالث إلى أسس تقدير العرض والاستخدام من السلع والخدمات، وتطبيقات التصنيفات الدولية للأنشطة الاقتصادية والصناعية والسلعية، والبيانات والإحصاءات التي تدرج في جداول العرض والاستخدام. كذلك استعرض مراحل بناء جداول العرض والاستخدام على غرار إنشاء حسابات السلع، وحسابات الصناعات، وطريقة التدفق السلعي.

أما الجزء الرابع والأخير من هذا التقرير فيغطي عمليات تحقيق التوازن في جداول العرض والاستخدام، واشتقاق جداول المدخلات والمخرجات. وقد حرص عرض كل هذه الأجزاء على استخدام بعض الأمثلة الرقمية حيثما أمكن، باستخدام أرقام افتراضية كما هو الحال بالنسبة لجدولي العرض والاستخدام رقم (4) و(6) والمثال المتعلق بطريقة التدفق السلعي بهدف إضفاء طابع عملي على هذا التقرير، وعدم حصره في دائرة البحث النظري البحث.

أولاً- توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008 حول بناء جداول العرض والاستخدام

يتناول نظام الحسابات القومية لعام 2008 موضوع بناء جداول العرض والاستخدام من خلال مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها ان تضمن القيام ببناء هذه الجداول على أسس من التكامل والاتساق بين مختلف المعاملات¹ التي تتم بين الوكلاء الاقتصاديين في بلد ما. ويعد تكامل جداول العرض والاستخدام واتساقها مع باقي الحسابات شرطاً أساسياً لتحقيق الاهداف المرجوة من هذه الجداول.

ألف- هيكلية ومكونات جداول العرض والاستخدام

يغطي هذا الجزء توصيف نظام الحسابات القومية المفصل لتركيبة جداول العرض والاستخدام ومكوناتها، ويوضح كيفية قراءه القيم الواردة في كل من الجداول الرئيسية وتفسيرها وذلك على النحو التالي:

1- جدول العرض

يتألف جانب العرض في جداول العرض والاستخدام من مصفوفة الإنتاج المحلي ومصفوفة المستوردات ومصفوفة الهوامش التجارية وهوامش النقل. ويشكل مجموع المصفوفات الثلاث العرض الكلي أو الإجمالي من البضائع والخدمات المتوفرة بأسعار المشتري، والمتاحة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، كأنشطة الإنتاج والاستهلاك النهائي والتبادل التجاري الخارجي بأوجهه المتنوعة.

(أ) مصفوفتا الإنتاج والمستوردات

تتكون مصفوفة الإنتاج من مجموعات المنتجات من بضائع وخدمات، أو المجموعات السلعية²، التي تحتل الصفوف، إضافة إلى مجموعات وحدات الإنتاج، أو المجموعات الصناعية، التي تظهر في اعمدة المصفوفة. وتمثل القيم الواردة في مصفوفة الإنتاج ما أنتجته كل مجموعة صناعية في الاعمدة حسب المجموعات السلعية الممثلة بالصفوف. وتظهر هذه القيم في مصفوفة الإنتاج مقيمة بالأسعار الأساسية. ويتضمن الإنتاج في هذه المصفوفة الإنتاج السوقي والإنتاج غير السوقي والإنتاج للاستهلاك الذاتي. وعليه يمثل مجموع العامود (على غرار العامود الخاص بالزراعة والغابات وصيد الأسماك) قيمة إنتاج هذا النشاط من مختلف السلع التي تحتل الصفوف. اما مجموع الصف فهو عبارة عن الإنتاج الإجمالي من هذه السلعة (أو المخرجات) التي تشكل حصيلة كافة الصناعات التي تحتل الأعمدة. أما المستوردات فهي المصدر الثاني للعرض الكلي، وتتمثل بجدول من عامود واحد موزعة حسب المجموعات السلعية المعتمدة في جدول الإنتاج. وترد قيم المستوردات في هذا الجدول مقيمة حسب القيمة (سيف)³ قبل ان يصار إلى تقييمها على أساس القيمة (فوب)⁴ في مرحلة لاحقة من عملية تركيب جدول العرض. ويمكن في بعض الحالات ان يتم التوسع في

1 تستخدم مصطلحات المبادلات والمعاملات والصفقات كمرادفات في هذا التقرير.

2 مفهوم المجموعات السلعية والسلع يحمل نفس المدلول في متن هذا التقرير، والأمر ذاته ينطبق على المجموعات الصناعية والصناعات.

3 القيمة (سيف c.i.f): تتضمن عناصر التكلفة والتأمين والشحن.

4 القيمة (فوب f.o.b): تسليم على ظهر السفينة.

تفصيل بنود المستوردات بحيث تعرض بياناتها في أكثر من عمود حسب الحاجة، وخاصة عند الرغبة في إبراز بعض السلع والخدمات الحيوية المستوردة استجابة لأهداف معينة لدى الجهات المسؤولة.

(ب) الهوامش التجارية وهوامش النقل

وهي عبارة عن الفرق بين السعر الذي تباع به السلعة المشتراه بهدف إعادة بيعها والسعر الذي يجب أن يدفع من قبل البائع لاستبدالها في نفس الوقت التي بيعت فيه. ومن ناحية أخرى تمثل الهوامش التجارية إنتاج نشاط التوزيع الذي يتضمن تجارة الجملة أو التجزئة أو الاثنتين معاً. أما هوامش النقل فهي عبارة عن تكلفة نقل السلعة المشتراة إلى مكان التسليم، عندما يتحملها المشتري، عن طريق إضافتها إلى فاتورة الشراء أو وضع فاتورة منفصلة بشأنها. أما إذا لم يتحملها المشتري بفاتورة منفصلة فإنها تعتبر جزءاً من سعر الأساس. والجدير بالذكر انه إذا كانت تكلفة النقل جزءاً من سعر السلعة الذي تقاضاه البائع فتعتبر جزءاً من الهامش التجاري للبائع.

(ج) الضرائب والإعانات على المنتجات

تمثل الضرائب أيضاً جزءاً من سعر المشتري، ولذلك فهي تظهر في جدول إعادة التقييم المكون من عمود واحد تظهر فيه المجموعات السلعية في الصفوف. وتعرف مصفوفة الهوامش التجارية والنقل وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات بمصفوفة إعادة التقييم لأنها تستخدم في إعادة تقييم الإنتاج المحلي والمستوردات من أسعار الأساس إلى أسعار المشتري.

2- جدول الاستخدام

(أ) مصفوفة مستلزمات الإنتاج

تحتوي على قيم مستلزمات الإنتاج بحيث تتضمن اعمدتها الوحدات الإنتاجية لمختلف الصناعات التي تظهر على شكل مجموعات صناعية، حسب التصنيف الوارد في جدول العرض. أما سلع الاستهلاك الوسيط فتحتل صفوف هذا الجدول، وتُجمع أيضاً على شكل مجموعات سلعية. وتمثل القيم الواردة في الشكل أدناه ما تستخدمه مختلف فئات الوحدات الإنتاجية من السلع والخدمات الوسيطة مقيمة بسعر المشتري وفق ما سنتناقشه هذه الدراسة لاحقاً.

الشكل 1- جدول العرض

المستوردات (c.i.f) - قيد الإعادة التقييم (فوب)	+	الإنتاج المحلي (بأسعار الأساس)
		الهوامش التجارية
		+
		هوامش النقل
		+
		الضرائب على المنتجات - الإعانات على المنتجات
		=
		إجمالي العرض (بأسعار المشتري)

(ب) مصفوفة الاستخدامات النهائية

وهي عبارة عن مصفوفة فرعية تمثل اعمدتها الإنفاق على الاستهلاك النهائي والصادرات والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتغير في المخزون بقيمة بأسعار المشتري، مع الإشارة إلى أن التكوين الرأسمالي يجب أن يشمل الإنفاق على السلع النفيسة. وتشكل هذه المصفوفات الثلاث مجموعة مختلف أوجه الطلب النهائي. وتتكون فئات الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، إضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي لقطاع الحكومة العامة، وإنفاق قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي.

(ج) مصفوفة القيمة المضافة

وهي عبارة عن المصفوفة الثالثة من الجدول وتتضمن مكونات القيمة المضافة التي تظهر عناصر تكوين الدخل من العملية الإنتاجية أي تعويضات العاملين، وإجمالي فائض التشغيل (يتضمن استهلاك رأس المال الثابت)، والدخل المختلط الإجمالي، وصافي الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات والمستوردات.

باء- المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية في جداول العرض والاستخدام

يؤكد نظام الحسابات القومية لعام 2008 على أهمية ان يستند بناء جداول العرض والاستخدام على المفاهيم والتعاريف الموصى بها في إعداد الحسابات القومية للدولة، وخاصة تلك المتعلقة بحساب الإنتاج، وحساب السلع والخدمات، وحساب توليد الدخل. والمفاهيم التي تعني جداول العرض والاستخدام هي التالية:

(أ) مفاهيم خاصة بالإنتاج

وهي مجموعة المفاهيم التي تخص الإنتاج كمنشأ، وما يميزه عن الأنشطة غير الإنتاجية من خلال حدود الإنتاج، ومفهوم الإقامة، وطبيعة المعاملات التي تدخل ضمن تقديرات الإنتاج مثل الإنتاج المسوق وغير المسوق، والإنتاج للاستهلاك الذاتي، والمدفوعات العينية كالرواتب والأجور والتحويلات العينية بدون مقابل (التبرعات) التي تدفع من منتجات المنشأة.

الشكل 2- جدول الاستخدام

مجموع الاستخدامات (الطلب)	استهلاك الأسر المعيشية	فئات الاستهلاك النهائي	مستزمامات الإنتاج
	استهلاك الحكومة العامة		
	استهلاك المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر المعيشية		
	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي		
	التغير في المخزون		
	الصادرات		
			القيمة المضافة

(ب) مستلزمات الإنتاج

يتضمن نظام الحسابات القومية عدة توضيحات تتعلق بالاستهلاك الوسيط والمسائل المرتبطة به والتي من الضروري مراعاتها عند إعداد تقديرات هذه التدفقات. ومن هذه التوضيحات تعريف معنى الاستهلاك الوسيط وتحديد ماهية السلع والخدمات التي يشملها هذا التعريف، وتحديد ماهية السلع والخدمات غير المشمولة به حيث انه من الممكن ان تنفق المنشأة على بعض السلع والخدمات التي قد تبدو مدخلات إنتاج ولكنها في الحقيقة سلع تستخدم كتكوين رأسمالي أو استهلاك رأسمالي ثابت والعكس صحيح. ومن الامثلة على ذلك استهلاك رأس المال الثابت، ومشتريات الادوات الصغيرة، أو نفقات الصيانة والتصليح، أو الإنفاق على المقتنيات والمعادن النفيسة التي لا تمس العملية الإنتاجية بشكل مباشر، إلى جانب استخدام المواد الأولية التي تنتجها المنشأة نفسها.

(ج) القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة على انها قيمة ما يضيفه المنتج على قيمة ما يستخدمه من مستلزمات الإنتاج الأولية وبالتالي تحسب على انها الفرق بين قيمة الإنتاج من السلع والخدمات المنتجة من قبل المنشأة وقيمة مستلزمات الإنتاج من المواد والسلع والخدمات التي تستخدم في العملية الإنتاجية. اما ناتج عملية طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج فيتكون من تعويضات العاملين واستهلاك رأس المال الثابت، وصافي الضرائب على المنتجات (الضرائب على المنتجات مطروحاً منها الإعانات) وصافي فائض التشغيل. وهناك تعريفان هامان يتعلقان بالقيمة المضافة هما:

(1) إجمالي القيمة المضافة = الإنتاج - الاستهلاك الوسيط؛

(2) صافي القيمة المضافة = الإنتاج - الاستهلاك الوسيط - استهلاك رأس المال.

وعليه فإن إجمالي فائض التشغيل = إجمالي القيمة المضافة - الضرائب على المنتجات مطروحاً منها الإعانات على الإنتاج.

أما صافي فائض التشغيل = صافي القيمة المضافة - الضرائب على المنتجات مطروحاً منها الإعانات على الإنتاج.

(د) التكوين الرأسمالي الإجمالي

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي على انه قيمة الإنفاق على السلع المستخدمة في الإنتاج والتي لا يتم استهلاكها خلال فترة محاسبية واحدة. ويشمل هذا الإنفاق المنتجات الرأسمالية كالألات والمعدات والابنية السكنية وغير السكنية والإنشاءات الأخرى، إضافة إلى الإنفاق على أبحاث التطوير، وأنظمة وبرامج الحاسوب، وقواعد البيانات، والأشجار المثمرة والماشية ذات الإنتاج المتكرر، وغيرها من الأصول الثابتة. كما يتضمن التكوين الرأسمالي الإجمالي قيم المخزون من الإنتاج المكتمل التصنيع والإنتاج تحت التصنيع والمخزون من مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية.

(هـ) التجارة الخارجية

تشمل أنشطة التجارة الخارجية الصادرات والمستوردات بنوعها السلعي والخدمي. اما المستوردات من السلع والخدمات فتتضمن ما يتم استخدامه من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية المقيمة من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الوحدات الإنتاجية غير المقيمة بغض النظر عما اذا كانت هذه الوحدات الإنتاجية

تقع ضمن الحدود الجغرافية للدولة أم لا. وهي بذلك تنقسم إلى مستوردات الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية المقيمة للسلع والخدمات العابرة للحدود، من خلال المعايير الحدودية من موانئ ومطارات ونقاط الحدود البرية، والسلع والخدمات المستهلكة من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية المقيمة في الأسواق خارج الإقليم الاقتصادي للدولة بشكل مباشر⁵.

وتتضمن الصادرات من السلع والخدمات ما يتم استخدامه من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية غير المقيمة من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الوحدات الإنتاجية المقيمة، بغض النظر عما إذا كانت الوحدات الإنتاجية تقع ضمن الحدود الجغرافية للدولة أم لا. وهي بذلك تنقسم إلى صادرات الوحدات الإنتاجية المقيمة من السلع والخدمات العابرة للحدود، من خلال المعايير الحدودية من موانئ ومطارات ونقاط الحدود البرية، والسلع والخدمات المستهلكة من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية غير المقيمة من الأسواق المحلية الموجودة داخل الإقليم الاقتصادي للدولة.

(و) الإنفاق على الاستهلاك

يمثل الاستهلاك النهائي الوجه الآخر لاستخدامات السلع والخدمات التي تتوفر للأنشطة الاقتصادية إلى جانب مستلزمات الإنتاج والصادرات. ويمثل هذا النوع من الإنفاق قيمة ما ينفقه القطاع العائلي من الأسر المقيمة على السلع والخدمات، بما في ذلك السلع والخدمات المنتجة ذاتياً من قبل الأسر، وتلك التي تتلقاها الأسر المعيشية على شكل تحويلات عينية. كما يتضمن الاستهلاك النهائي أيضاً الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة العامة الذي يمثل إجمالي قيمة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، والرواتب والأجور والضرائب، ناقص الإعانات على المنتجات والرواتب والأجور النقدية والعينية. وتمثل قيمة الإنفاق الحكومي سالف الذكر قيمة الإنتاج للقطاع الحكومي من السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة، وبالتالي فإن الاستهلاك النهائي الحكومي يمثل قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الحكومي مطروح منها قيمة الإنتاج المسوق، أي المنتجات المباعة بأسعار اقتصادية. ويتضمن الاستهلاك النهائي أيضاً استهلاك المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

(ز) الوحدة المؤسسية

وهي عبارة عن كيان اقتصادي قادر بصفته الذاتية على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات والانخراط في الأنشطة الاقتصادية والمعاملات بالاشتراك مع غيره من الوحدات الاقتصادية. ويشمل هذا المفهوم الكيانات القانونية والاجتماعية كمؤسسات (منشآت) قطاعات الأعمال، والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، والقطاع الحكومي، إضافة إلى أي فرد أو مجموعة أفراد يمثلون أسرة واحدة⁶.

(ح) وحدات الإنتاج (المنشآت) المقيمة وغير المقيمة

الوحدات المقيمة هي المنشآت أو المشاريع التي لديها مصالح اقتصادية ذات شأن داخل الحدود الجغرافية للدولة. وقد تكون هذه المنشآت مشاركة أو عازمة على المشاركة في الأنشطة والمعاملات الاقتصادية على مستوى عالٍ، سواءً بشكل دائم أو لفترة زمنية طويلة، حددت بسنة⁷. أما الوحدات غير المقيمة

5 تشمل القطاع العائلي والسفارات والبعثات الدبلوماسية العاملة في الدول الأخرى.

6 نظام الحسابات القومية 2008: الفقرة 4.5.

7 نظام الحسابات القومية 2008، فقرة 1.48.

فهي المنشآت التي لا تنطبق عليها الشروط سابقة الذكر، أي التي ليس لديها مصالح اقتصادية ذات شأن داخل الحدود الجغرافية للدولة، وليست عازمة على المشاركة في أي نشاط اقتصادي هام بشكل دائم أو مؤقت لمدة عام أو أكثر.

(ط) الإقليم الجغرافي

يرتبط هذا المفهوم بمفهوم النشاط الاقتصادي المقيم وغير المقيم، ويشمل الإقليم الأرض والفضاء والمياه الإقليمية بما في ذلك السلطة القانونية التي ترعى حقوق الصيد وحقوق المعادن والنفط في الإقليم المذكور. ويشمل أيضاً الجزر التابعة له والسفارات والملحقيات ومحطات الابحاث الواقعة داخل أراضٍ أجنبية.

(ي) الإنتاج للاستخدام الذاتي

أي السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الإنتاجية بهدف استخدامها في الإنتاج اما كمواد أولية، أو كأصل رأسمالي، كالألات والمعدات والدراسات والأبحاث والبرمجيات وقواعد البيانات على سبيل المثال لا الحصر. ولا بد من الإشارة إلى ان السلع والخدمات التي تدخل ضمن هذا التعريف هي فقط في حالة المشاريع التي تتضمن عدة منشآت بحيث تستخدم هذه المواد من قبل منشأة أخرى غير المنشأة المنتجة لها.

(ك) الأسعار الاقتصادية

وهي الأسعار التي يمكنها التأثير بشكل واضح على الكميات التي يرغب المنتج بإنتاجها، وعلى الكميات التي يرغب المشتري بشرائها، والتي تتحدد عندما يكون لدى المنتج الحافز في تعديل الكميات المنتجة اما لتحقيق الأرباح في المدى الطويل أو لتغطية تكاليف الإنتاج الرأسمالية والتكاليف الأخرى. وفي المقابل يتمتع المشتري بحرية الشراء والاختيار بناءً على السعر المطلوب.

(ل) الإنتاج السوقي

أي السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الإنتاجية للاقتصاد الوطني بهدف بيعها بأسعار اقتصادية (حسب التعريف السابق للأسعار الاقتصادية) وتحقيق فوائد تشغيل موجبة تؤثر في الكميات التي يرغب المنتج بإنتاجها والمشتري بشرائها.

(م) الإنتاج غير السوقي

وهو النوع من الإنتاج الذي يتضمن السلع والخدمات الفردية أو الجماعية المنتجة من قبل المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، وتخدم الأسر المعيشية أو قطاع الحكومة العامة، والتي يتم توفيرها للمجتمع ككل أو للوحدات المؤسسية الأخرى بدون مقابل أو مقابل سعر غير اقتصادي.

(ن) الدخل المختلط

وهو الدخل من المشاريع التي يملكها أفراد يقومون بتشغيلها بمساهمة من أفراد عائلاتهم، بدون مقابل، وبالتالي يصعب فصل أجور المالك وعائلته عن فائض التشغيل المتحقق للمشروع⁸.

جيم- أسس تقييم المبادلات في جداول العرض والاستخدام

يوضح نظام الحسابات القومية لعام 2008 الأسس المختلفة لتقييم بنود جداول العرض والاستخدام، وتوقيت تسجيل المعاملات وآليات الانتقال من أساس سعري إلى آخر، فيما يتعلق بكل من جدول العرض بشقيه المتعلقين بالإنتاج المحلي والمستوردات، وجدول الاستخدام كالأستهلاك الوسيط والأستهلاك النهائي من السلع والخدمات. أما أنواع الأسعار الثلاثة التي تعني جدول العرض والاستخدام فهي:

(أ) سعر الأساس

وهو السعر الذي يستحق للمنتج من قبل المشتري مقابل وحدة سلعية أو خدمية واحدة من المنتجات مطروحا منه أية ضرائب على المنتجات مضافاً إليه الإعانات الإنتاجية. ولا يتضمن هذا السعر تكلفة النقل التي تظهر في فاتورة الشراء بشكل منفصل⁹.

(ب) سعر المنتج

وهو السعر الذي يستحق للمنتج من قبل المشتري مقابل وحدة سلعية أو خدمية واحدة من المنتجات مطروحا منه ضريبة المبيعات أو أي من الضرائب المعروفة بضريبة القيمة المضافة التي تحمل للمشتري وتظهر بفاتورة منفصلة. ولا يتضمن هذا السعر تكلفة النقل التي تظهر في فاتورة الشراء بشكل منفصل.

(ج) سعر المشتري

وهو السعر الذي يدفعه المشتري مقابل الحصول على وحدة سلعية أو خدمية واحدة من المنتج في الزمان والمكان الذي يحدده المشتري، مطروحا منه أي من ضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة القابلة للخصم من قبل المشتري. ويتضمن هذا السعر تكلفة النقل التي تظهر في فاتورة الشراء بشكل منفصل. يوضح الجدول 1 العلاقة بين سعر الأساس وسعر المنتج وسعر المشتري.

الجدول 1- العلاقة بين فئات الأسعار في جداول العرض والاستخدام

سعر الأساس	
الضريبة على المنتجات باستثناء ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة (VAT)	+
الإعانات على المنتجات	-
سعر المنتج	=
ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم من قبل المشتري	+
هوامش النقل التي يتحملها المشتري بشكل منفصل	+
هوامش تجارة الجملة والتجزئة (لا تشمل تكلفة النقل التي يدفعها المشتري بشكل منفصل)	+
سعر المشتري	=

1- تقييم المبادلات في جدول العرض

(أ) مصفوفة الإنتاج المحلي (Domestic Output)

تقيّم السلع والخدمات المنتجة في مصفوفة الإنتاج في ثلاث فئات للأسعار على الشكل التالي: التقييم بأسعار الأساس؛ أو التقييم بأسعار المنتجين إذا تعذر الحصول على أسعار الأساس، وهي أسعار ما قبل التعديل؛ أو إعادة التقييم بأسعار المشتريين.

ويسجل توقيت القيود أو التدفقات بين الوحدات الاقتصادية في مصفوفة الإنتاج، إما على أساس نقدي أو على أساس الاستحقاق. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 أن يتم تسجيل قيود جدول الإنتاج على أساس الاستحقاق بسبب بعض الإشكاليات التي تصاحب تطبيق الأساس النقدي. ومن هذه القيود ان جزءاً هاماً من التدفقات التي تتم بين الأنشطة الاقتصادية تنفذ على أسس غير نقدية. ويتطلب أساس الاستحقاق ان تسجل المعاملات في اللحظة التي يتحقق فيها التزام أو حق معين ما بين أطراف الصفقة نتيجة للصفقة التي نفذت، بغض النظر عن شروط وتوقيت دفع القيمة المستحقة مقابل هذه الصفقة. ويزول هذا الالتزام أو الحق عند إتمام عملية الدفع. وفي جميع الأحوال، يجب ان تنتج عن أي صفقة قيمة اقتصادية ما حتى يتم تسجيلها ضمن الحسابات القومية للدولة. أما الأساس النقدي فيستند إلى تسجيل قيمة الصفقة التي تتم بين الاطراف في الوقت الذي تدفع فيه قيمتها، أي في الوقت الذي يتم فيه إستيفاء الحق الذي ينشأ عن إجراء هذه الصفقة.

وتسجل قيمة الإنتاج عندما تكتمل العملية الإنتاجية وتصبح المنتجات قابلة للبيع ونقل ملكيتها إلى المشتري أو إدراجها ضمن المخزون. ولا يشترط لتسجيل قيمة الإنتاج في الحسابات القومية ان يباع وتدفع قيمته فوراً. وعلى العموم، تخضع عملية تسجيل الإنتاج لقاعدتين:

- (1) تسجل قيمة الإنتاج أينما وردت في الحسابات بنفس الوقت؛
- (2) تسجل قيمة الإنتاج في كافة الحسابات الخاصة بأطراف العملية الإنتاجية بنفس القيمة وعلى نفس الأساس.

(ب) قيود جدول المستوردات (Imports)

من المتعارف عليه أن المستوردات هي السلع التي تجتاز نقاط العبور البرية والبحرية والجوية للدولة، إضافة إلى أي سلع وخدمات تشتري وتستهلك من قبل المقيمين من الأسواق الخارجية مباشرة. وتقييم المستوردات على أساس السعر (سيف) وهو سعر السلعة المستوردة شاملاً تكلفة الشحن والتأمين. أما المستوردات من السلع والخدمات التي تشتري من الخارج مباشرة من قبل المقيمين فتقيّم بسعر المشتري وهو السعر الذي يعادل سعر المستوردات عبر الحدود (سيف). وتخضع قيم المستوردات في جدول العرض إلى إعادة تقييم من القيمة (سيف) إلى القيمة (فوب) من خلال إضافة تكاليف التأمين والشحن على مستوى المجموعات السلعية ضمن عامود مخصص لهذه الغاية في مصفوفة العرض.

ويعتمد تقييم المستوردات على القيمة (سيف) كما هي في البيانات الجمركية. ومساواة هذا السعر لسعر الأساس تعتمد على تكلفة النقل، بحيث يكون سعر الأساس للمستوردات هو السعر (سيف) شاملاً تكاليف التأمين وتكاليف النقل إذا كان النقل من مسؤولية المصدر. أما إذا كان النقل من مسؤولية المستورد ويتحملها بشكل

منفصل، فيجب ألا تتضمن القيمة (سيف) تكاليف النقل الذي يساوي سعر الأساس من أجل ضمان ان تتسق هذه القيمة مع سعر الأساس الذي يقيم بها الإنتاج المحلي.

ويستند توقيت تسجيل هذه المستوردات على مبدأ الاستحقاق أيضاً، بحيث تسجل المستوردات في اللحظة التي يتم فيها تغيير الملكية. وإذا كان تاريخ نقل الملكية غير معروف، تسجل المستوردات في اللحظة التي تعبر فيها الحدود الدولية، بغض النظر عن شروط وكيفية دفع قيمتها من قبل المستورد¹⁰. وتخضع المستوردات من مشتريات المقيمين من الخارج مباشرة إلى نفس المبدأ وهو ان قيمة السلع والخدمات المشتراة تسجل في اللحظة التي تنقل فيها ملكية السلعة من البائع إلى المشتري، وتتم فيها عملية الشراء سواء دفعت قيمتها في نفس اللحظة أو بشروط الدفع المؤجل.

(ج) جدول الهوامش التجارية وهوامش النقل

تخضع عملية تسجيل قيم الهوامش التجارية إلى نفس مبدأ الاستحقاق، باعتبار ان الهوامش التجارية هي إنتاج قطاع تجارة الجملة وتجارة التجزئة. ولذلك تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها الخدمات الأخرى من حيث ان تسجيلها يتم في اللحظة التي تقدم فيها الخدمة. ومرة أخرى، لا يشترط في هذه الحالة ان يتم دفع قيمة الخدمة المقدمة الذي قد يكون مؤجلاً إلى وقت لاحق. وينطبق المبدأ نفسه على خدمات النقل التي يجب ان تسجل عندما يتم تقديمها واستهلاكها على أساس ان الإنتاج من الخدمات يستهلك مباشرة. وفي حالة تم تحميل المشتري قيمة تكاليف النقل من قبل المنتج بشكل منفصل (وهي الحالة التي تعتبر فيها خدمات النقل نشاط فرعياً للمنتج)، تسجل قيمة خدمة النقل من قبل المشتري في اللحظة التي تنتقل فيها ملكية السلعة إلى المشتري، أي ان قيمة المنتج وقيمة نقله تسجل في نفس الوقت، أي لحظة نقل ملكية السلعة أو المنتج.

(د) الضرائب والإعانات على المنتجات

يستند مبدأ الاستحقاق على تسجيل الصفقة عندما ينشأ حق أو التزام ما بين المتعاقدين. وبناء عليه، تسجل الضرائب والإعانات على المنتجات المحلية أو المستوردات عندما تكتمل عملية الإنتاج بالنسبة للمنتجات المحلية، أو تباع أو تنتقل ملكيتها. وفي حالة المستوردات، تسجل الضرائب عند عبورها الحدود اذا لم يكن تاريخ نقل الملكية معروفاً¹¹.

2- تقييم المبادلات في جدول الاستخدام

(أ) مستلزمات الإنتاج

تقيم مستلزمات الإنتاج في جدول الاستخدام بسعر المشتري اذا كانت مشتراة من السوق المحلي خلال نفس الفترة المحاسبية. أما مستلزمات الإنتاج التي يتم سحبها من المخزون، فتقيم بطريقة مختلفة استناداً إلى سعر المشتري في اللحظة التي استخدمت فيها المسحوبات من مخزون المواد الأولية في العملية الإنتاجية. وأما مستلزمات الإنتاج المستوردة، فتقيم وفق القيمة (سيف) التي تخضع لعملية تصحيح في جدول العرض، من خلال إضافة بند تكلفة التأمين والنقل بهدف الحصول على سعر مماثل لسعر المشتري للصادرات وهي القيمة (فوب). ولا بد من الإشارة إلى ان سعر المشتري للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج يجب أن يشمل

10 نظام الحسابات القومية 2008: الفقرة: 3.169.

11 نظام الحسابات القومية 2008: الفقرة 7.92.

هوامش التجارة والنقل التي يتحملها المشتري بشكل منفصل، وضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات غير القابلة للخصم. الا انه لا يجب ان يتضمن ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات القابلة للخصم.

ويتم تسجيل مستلزمات الإنتاج في حساب الإنتاج وبالتالي في جداول العرض والاستخدام عند استخدامها في العملية الإنتاجية، مع ضرورة الانتباه إلى ان هذا التوقيت قد يختلف عن تاريخ شراء المستلزمات الأولية من قبل المنشأة، إذ قد يبقى جزء من مشتريات المواد الأولية غير مستخدم في الإنتاج حتى نهاية الفترة المحاسبية. وهذا يعني انه يمكن استخدام مواد تم شراؤها في فترات محاسبية سابقة (من مخزون بداية العام).

(ب) الاستهلاك النهائي

يقيم الاستهلاك النهائي لهذه القطاعات على أساس سعر المشتري من دون حساب الفوائد المترتبة على شراء المنتجات والخدمات النهائية عن طريق الاقساط أو التسديد المؤجل. اما استهلاك السلع والخدمات من الإنتاج الذاتي، فيقيم بأسعار الأساس، وهو ما يتوافق مع حقيقة ان هذا الاستهلاك هو في طبيعته إنتاج لهذه القطاعات وبنفس الوقت إنفاق استهلاكي لها.

وتسجل قيم النفقات الاستهلاكية النهائية بأوجهها الثلاثة وفق مبدأ الاستحقاق، أي عندما يتم نقل ملكية المنتجات الاستهلاكية من البائع إلى المشتري، وهي اللحظة التي يترتب فيها التزام للمشتري اتجاه البائع. أما الخدمات فتسجل عندما يتم تقديم الخدمة للمشتري. وأما السلع والخدمات العينية التحويلية التي تقدم للقطاع العائلي بواسطة الحكومة العامة أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية فتسجل ضمن الإنفاق على الاستهلاك النهائي الحكومي عندما تصبح هذه السلع في حيازة الأسرة.

(ج) التكوين الرأسمالي الإجمالي

تقدر قيم الاضافات من الاصول والموجودات الثابتة بسعر المشتري شاملاً هوامش النقل والتجارة والإعانات. ولا يفترض وجود ضرائب على الإنفاق الرأسمالي في كثير من الدول. وما يميز تقييم السلع الرأسمالية انها تشمل أيضاً تكاليف التوريد والتركيب، خاصة فيما يتعلق بالآلات والمعدات التي تتطلب مثل هذه التكاليف إلى جانب كلفة نقل الملكية. أما السلع الرأسمالية التي يتم إنتاجها عبر أكثر من فترة محاسبية واحدة، مثل السفن والمباني والسدود والطرق وغيرها، فتقيم بناء على الجزء المكتمل من الإنتاج، ولا ينطبق عليها بالتحديد أساس التقييم بسعر المشتري. وتقيم السلع الرأسمالية المنتجة للاستخدام الذاتي من قبل المنشأة بسعر الأساس انسجاماً مع طبيعة هذه المنتجات باعتبارها جزءاً من إنتاج المنشأة. ويتم تسجيل الإنفاق على الاضافات من السلع الرأسمالية حسب مبدأ الاستحقاق، أي عندما يتحقق شرط نقل الملكية. الا ان هذا الشرط لا ينطبق على السلع الرأسمالية التي يحتاج إنتاجها إلى أكثر من فترة محاسبية واحدة. إذا كان إنتاج الاصل قيد التصنيع لصالح المنتج، يسجل بقيمة ما تم إنجازه من الإنتاج ضمن المخزون في نهاية الفترة المحاسبية. اما اذا كان إنتاج الاصل تحت التصنيع لصالح المشتري وفق عقد بين الطرفين، فتسجل القيمة بناءً على توقيت الدفعات التي يتلقاها المنتج من المشتري، إلى ان ينتهي إنتاج وتوريد الاصل الرأسمالي. ويتم تقييم السلع المعاد بيعها من الأصول الثابتة بحيث تسجل مبيعات الاصل الرأسمالي كتكوين رأسمالي سالب من قبل البائع، وكتكوين رأسمالي موجب من قبل المشتري. وبسبب الفرق بين القيمتين من حيث تكاليف نقل ملكية الاصل، يوصى بتحديد مخصص استهلاك لهذه التكاليف خلال مدة اقتنائه من قبل المالك. ونتيجةً لذلك، تصبح تكلفة نقل الملكية هي الجزء الذي يعتبر تكويناً رأسمالياً.

أما تقييم التغير في المخزون فيقدر بسعر المشتري السائد في اللحظة التي يتم فيها السحب من المخزون، وتسجل قيمة التغير في المخزون في اللحظة التي يتم فيها استخدام المنتجات في الإنتاج إذا كانت هذه المسحوبات من المواد الأولية، أو في اللحظة التي تنتقل فيها ملكية السلعة إذا كانت المسحوبات بغرض البيع من السلع المكتملة الصنع.

(د) الصادرات السلعية والخدمية

تقيم الصادرات من السلع حسب القيمة (فوب)، التي تتضمن كلفة التأمين والشحن من ميناء المصدر إلى ميناء المستورد (نقطة العبور الحدودية). أما الصادرات الخدمية فتقيم بسعر المشتري لحظة تقديم الخدمة، وغالباً ما تمثل هذه الصادرات إنفاق الوحدات والهيئات غير المقيمة (القطاع العائلي والسفارات والبعثات الدبلوماسية العاملة داخل حدود الدولة).

دال- الأنظمة الدولية للتصنيفات الصناعية والسلعية

يعتبر استخدام أنظمة التصنيف وخاصة تلك المعتمدة دولياً ومن ضمنها الأنظمة الموصى بها في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وفي إعداد جداول العرض والاستخدام مسألة في غاية الأهمية لما توفره هذه التصنيفات من مرونة في معالجة الكم الهائل من البيانات، ولا سيما في مجال الحسابات القومية وفي بناء جداول العرض والاستخدام. وتعمل أنظمة التصنيف أيضاً على ضمان تجانس المبادلات عند الحاجة إلى التعامل معها بشكل مجموعات. وتكمن أهميتها الكبرى في أنها تصنيفات دولية معتمدة في عدد كبير من دول العالم، ما يسمح بإجراء مقارنات دولية في معظم جوانب النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق بجداول العرض والاستخدام، ينبغي لبنائها اعتماد مجموعة من أنظمة التصنيف على الشكل التالي:

1- التصنيف الدولي الصناعي الموحد (ISIC)

يتعلق هذا التصنيف بالنشاط الصناعي للوحدات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد الوطني، ويهدف إلى توفير نظام متسق ومتناسك من الفئات والمجموعات الصناعية التي تتيح المجال أمام تبويب وتجميع مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية على أسس ومبادئ تحقق التجانس بين مكونات كل مجموعة من المجموعات الصناعية. فالتجانس بين السلع والخدمات في المجموعة الواحدة يتيح إجراء التحليل اللازم والهادف للنشاط الصناعي الخاص بهذه المجموعة، وبالتالي تحديد المشاكل الفنية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك. وقد خضع التصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى عدة تعديلات من أجل مواكبة التطورات التي شهدتها أنشطة الإنتاج الصناعي وأنماطه المتعددة، وكان آخر هذه التعديلات ما تضمنه التنقيح الرابع الذي نشر في عام 2008، في محاولة لتغطية كافة أوجه النشاط الصناعي على المستوى الدولي. ويحتوي التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد على¹²:

- (أ) 21 باباً على مستوى الحد الأول؛
- (ب) 88 قسماً على مستوى الحد الثاني؛
- (ج) 232 مجموعة على مستوى الحد الثالث؛
- (د) 410 فروع على مستوى الحد الرابع.

2- النظام السلعي المركزي (CPC) (The Central Product Classification)

يعد تصنيف السلع والخدمات التي تنتجها الفعاليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني أحد أهم التصنيفات الأساسية التي يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 باستخدامها، ولا سيما في بناء جداول العرض والاستخدام. ويهدف هذا التصنيف إلى توفير نظام متنسق ومتناسك من الفئات والمجموعات التي تصنف بها السلع والخدمات على أسس من التجانس والاتساق، بحيث تتيح معالجة تقديرات السلع والخدمات على مختلف المستويات التجميعية، ما يسهل عملية ربط هذه التقديرات بأنظمة التصنيف الأخرى. ويعد التنقيح الثاني والذي نشر في نهاية عام 2008 أحدث الإصدارات لهذا التصنيف، حيث انه يحتوي على تسعة أبواب رئيسية وسبعين قسماً. وهذه الأبواب هي¹³:

- (0) الزراعة والتحريج وصيد الأسماك؛
- (1) الخامات والمعادن والكهرباء والغاز والمياه؛
- (2) المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية؛
- (3) السلع الأخرى القابلة للنقل ما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات؛
- (4) المنتجات المعدنية والآلات والمعدات؛
- (5) خدمات الإنشاءات؛
- (6) التجارة وخدمات السكن والأغذية والمشروبات وخدمات النقل؛
- (7) الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة، والخدمات العقارية والاستئجار والتأجير؛
- (8) خدمات الاعمال والإنتاج؛
- (9) خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية.

3- نظام تصنيف الوظائف الحكومية (COFOG) (The Classification of the Government's Functions)

يتعلق هذا التصنيف بإنفاق القطاع الحكومي والقطاعات الفرعية، ويتألف من عشرة أقسام هي¹⁴:

- (1) الخدمات العامة؛
- (2) خدمات الدفاع؛
- (3) خدمات النظام والسلامة العامة؛
- (4) الشؤون الاقتصادية؛
- (5) الحماية البيئية؛
- (6) الإسكان ومرافق المجتمع؛
- (7) الخدمات الصحية؛
- (8) الخدمات الترفيهية والثقافية والدينية؛
- (9) الخدمات التعليمية؛
- (10) الحماية الاجتماعية.

13 <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>

14 نظام الحسابات القومية 2008: الفقرة 9.99.

وتمثل الأقسام من 1 إلى 6 الخدمات الجماعية وهي الخدمات التي يستفيد منها كافة أفراد المجتمع، وتضاف إليها الأقسام الفرعية التالية التي تمثل الإنفاق على الإدارة العامة والتشريع والأبحاث غير الرأسمالية¹⁵:

- (أ) الفروع 7.5 و7.6 من خدمات الصحة؛
- (ب) الفروع من 8.3 إلى 8.6 من الخدمات الترفيهية والثقافية والدينية؛
- (ج) الفروع 9.7 و9.8 من خدمات التعليم؛
- (د) الفروع 10.8 و10.9 من خدمات الحماية الاجتماعية.

أما الأقسام الفرعية المتبقية للخدمات الصحية، والترفيهية والثقافية والدينية والتعليمية والحماية الاجتماعية فتتمثل مجموعة الخدمات الفردية.

4- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الهدف

(Classification of Individual Consumption According to Purposes) (COICOP)

يعتبر هذا التصنيف أحد التصنيفات الدولية للسلع والخدمات المتاحة للاستخدام داخل الاقتصاد الوطني حسب الهدف الذي تستخدم من أجله. وعملاً بتوصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008، وخاصة تلك المتعلقة ببناء جداول العرض والاستخدام، يستحسن تصنيف السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك العائلي وتجميعها ضمن مجموعات سلعية، وفق تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الهدف، الذي يتكون من أربعة عشر باباً وثمانية وخمسين قسماً. فأما الأبواب فهي كما يلي¹⁶:

- (1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية؛
- (2) المشروبات الكحولية، والتبغ، والمخدرات؛
- (3) اللبسة والأحذية؛
- (4) الإسكان، والمياه، والكهرباء، والغاز، والوقود؛
- (5) التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة الاعتيادية للمساكن؛
- (6) الصحة؛
- (7) النقل؛
- (8) الاتصالات؛
- (9) الثقافة والترفيه؛
- (10) التعليم؛
- (11) المطاعم والفنادق؛
- (12) خدمات ومنتجات متنوعة؛
- (13) النفقات الاستهلاكية الفردية للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية؛
- (14) النفقات الاستهلاكية الفردية للحكومة العامة.

15 نظام الحسابات القومية 2008: الفقرة 9.100.

16 <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>

5- تصنيف إستهلاك المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية
(Classification of the Purposes of Non-Profit Institutions Serving Housholds) (COPNI)

يتضمن هذا التصنيف تسعة أبواب رئيسية وخمسة وعشرين قسماً تلخص إنفاق المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية حسب الهدف من الإنفاق، باعتبار أن الجزء الأكبر من إنتاج هذا القطاع يعتبر إنفاقاً على الاستهلاك النهائي للقطاع نفسه من خلال الإنتاج غير المسوق. أما الأبواب التي يتضمنها هذا التصنيف فهي 17:

- (1) الإسكان؛
- (2) الصحة؛
- (3) الترفيه والثقافة؛
- (4) التعليم؛
- (5) الحماية الاجتماعية؛
- (6) الدين؛
- (7) الأحزاب السياسية والمنظمات العمالية والمهنية؛
- (8) الحماية البيئية؛
- (9) خدمات غير مصنفة في مكان آخر.

6- النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها
(The Harmonized Commodity Description and Coding System) (HS)

يستخدم هذا النظام الجزء الأكبر من دول العالم في وصف السلع وترميزها بهدف تطبيق التعرفة الجمركية المناسبة على السلع التي تعبر الحدود والنقاط الجمركية للدولة. وقد اعتمد في نظام الحسابات القومية في تصنيف السلع لأغراض تقدير أحجام التبادل التجاري بين الاقتصادات الوطنية والعالم الخارجي. ويتألف هذا النظام من واحد وعشرين باباً وسبع وتسعين قسماً، ويمكن أن يتم التوسع في حدود هذا التصنيف إلى عشرة حدود¹⁸:

- (1) الحيوانات الحية؛ المنتجات الحيوانية؛
- (2) منتجات الخضروات؛
- (3) الزيوت والشحوم الحيوانية أو النباتية ومنتجات مشتقاتها، الدهون المحضرة الصالحة للأكل، الشموع الحيوانية أو النباتية؛
- (4) المواد الغذائية المحضرة؛ المشروبات، المشروبات الروحية والخل، التبغ وبدائل التبغ المصنعة؛
- (5) المنتجات المعدنية؛
- (6) منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها؛
- (7) اللدائن ومصنوعاتها؛ المطاط ومصنوعاته؛

17 <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>

18 <http://www.wcoomd.org/en/topics/nomenclature/instrument-and-tools/hs-online.aspx>

- (8) جلود الحيوانات، الجلد أو الفراء والمواد المصنوعة منه؛ والسروج والسراجة، لوازم السفر، الحقايب اليدوية والأوعية المماثلة؛ المصنوعات من أحشاء الحيوانات (عدا أحشاء دودة القز)؛
- (9) الاخشاب والمواد الخشبية؛ الفحم الخشبي، الفلين والمواد الفلينية، صناعات من القش ومن الحلفا أو أية ضفائر أخرى، السلال وأشغال القش؛
- (10) عجائن من خشب أو مواد ليفية سيليلولوزية؛ ورق أو ورق مقوى (نفايات وفضلات)؛ ومصنوعاتها؛
- (11) المنسوجات والمواد النسيجية؛
- (12) الاحذية والقبعات والمظلات، المظلات الشمسية، العكازات وعصي المقاعد، والسياط وأجزاؤها؛ والريوش المحضرة والمواد المصنوعة منها، الزهور الاصطناعية، المصنوعات من الشعر البشري؛
- (13) المصنوعات من الحجر أو الجص أو الإسمنت أو الحرير الصخري أو الميكا أو من مواد مماثلة؛ منتجات الخزف، الزجاج ومصنوعاته؛
- (14) اللؤلؤ الطبيعي أو المستنبت، الاحجار الكريمة أو شبه الكريمة، المعادن الثمينة والمعادن العادية المكسوة ببقشرة من معادن نفيسة ومصنوعاتها؛ المجوهرات المقلدة، النقود المعدنية؛
- (15) المعادن الأساسية والمواد المصنعة منها؛
- (16) الآلات والأجهزة الميكانيكية؛ المعدات الكهربائية: أجزاءها؛ مسجلات الصوت والإذاعة، التلفزيون ومسجلات الصوت وإعادة المنتجة، وأجزاء ولوازم هذه الأجهزة؛
- (17) المركبات، الطائرات، السفن، معدات النقل المرتبطة بها؛
- (18) الأجهزة البصرية، التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو القياس أو الفحص، ادوات قياس الدقة أو الأجهزة الطبية أو الأدوات الجراحية؛ الساعات وساعات الحائط؛ الآلات الموسيقية وأجزاؤها ولوازمها؛
- (19) الأسلحة والذخائر؛ قطع الغيار ولوازمها؛
- (20) مواد مصنعة متفرقة؛
- (21) الأشغال والتحف الفنية، القطع والأثرية لهواة تجميعها؛

ثانياً- تجارب الدول الأعضاء في بناء جداول العرض والاستخدام

أظهر الاستطلاع الذي قام به خبراء تابعين للإسكوا حول تجربة الدول الأعضاء في بناء جداول العرض والاستخدام والذي شمل اثنتي عشرة دولة من دول المنطقة ان عشر دول قامت ببناء هذه الجداول ولا يزال بعضها يعمل على استكمالها ونشرها. وظهرت المعلومات المستخلصة من استبيان صمم لهذه الغاية ان عملية بناء جداول العرض والاستخدام في هذه الدول لم تبلغ بعد مرحلة النضوج الكامل. فهذه المرحلة تكتمل بوضع نظام إحصائي قادر على توفير البيانات الإحصائية التفصيلية حول معظم اوجه النشاط الإنتاجي والاستهلاكي والاستثماري، وبتطوير قواعد بيانات متكاملة وأنظمة تربط بشكل آلي بين نتائج المسوح الاقتصادية والبيانات الإدارية والتصنيفات الدولية المعتمدة للسلع والأنشطة الصناعية والتجارة الخارجية وغيرها من التصنيفات.

وأشار الاستطلاع إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الوقت الحاضر لبناء جداول العرض والاستخدام. ومن أبرز ما يميز هذه الجهود انها غير متأخرة من حيث التقويم الإحصائي المتعلق بجدول العرض والاستخدام مقارنة مع غيرها من الدول حتى المتطورة منها، باستثناء الحالة الفلسطينية ولأسباب معروفة، حيث يعمل الجهاز الإحصائي على بناء جداول العرض والاستخدام لعام 2004. والعمل جار في المملكة العربية السعودية على إعداد الجداول لعام 2013، وفي تونس على إعداد الجداول لعام 2012. وتعمل الأجهزة الإحصائية في البحرين ولبنان حالياً على بناء جداول العرض والاستخدام لسنة 2011¹⁹. أما الامارات العربية والسودان فلم تتمكن من خوض هذه التجربة النوعية في مجال تطوير الحسابات القومية والتوسع في عرضها وتكاملها.

ويركز هذا الجزء من التقرير على المنهجيات المعتمدة في بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء، وعلى البيانات الإحصائية المستخدمة ومصادرها، وعلى مختلف أنظمة التصنيفات الدولية للنشاطات الاقتصادية المستخدمة.

ألف- المجموعة الأولى: المنهجيات المتبعة في الدول الأعضاء ذات التجربة في بناء جداول العرض والاستخدام

1- مصر

بعد دراسة البيانات التي توفرت حول بناء جداول العرض والاستخدام في مصر، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

(أ) اعتماد التصنيف الدولي الصناعي الموحد والتصنيف السلعي المركزي على مستوى القسم، أي الحد الثاني، ما يؤثر على تجانس الصناعات والسلع داخل المجموعة الواحدة وتقديراتها؛

(ب) عدم توفر البيانات اللازمة من أجل تطبيق تصنيف أغراض المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات مما يؤثر سلباً على مستوى الانسجام بين التصنيفات السلعية والخدمية والتقديرات الناتجة عنها. كما ان هذا القطاع غير مغطى بالكامل في المسوح الاقتصادية؛

(ج) تقدير فائض التشغيل بطريقة البواقي، وعدم الوضوح في كيفية التعامل مع بند الدخل المختلط وهو من الأنشطة الشائعة في مصر؛

(د) الاعتماد المحدود على مسح دخول ونفقات الأسرة في تقدير الاستهلاك النهائي للأسر والذي لم تزد نسبته عن (50 في المائة)، واعتماد طريقة البواقي في تقدير الجزء المتبقي؛

(هـ) الاعتماد على المسوح القطاعية التفصيلية كمصدر لاستخلاص 50 في المائة من بيانات الإنتاج وعلى بيانات المسوح إجمالية وطريقة التدفق السلعي لاستخلاص 30 في المائة منها؛

(و) الاعتماد على الأرقام الإجمالية في ميزان المدفوعات لتقدير إنفاق المقيمين في الأسواق الخارجية وغير المقيمين في الأسواق المحلية، وعدم الوضوح في مدى الاستفادة من بيانات القادمين والمغادرين كما في حالة الأردن مثلاً؛

(ز) الاعتماد الكبير على البيانات الإدارية في الحصول على البيانات الإحصائية مع أن الأصل أن يستخدم مثل هذا النوع من البيانات في تغطية النقص في البيانات الإحصائية وللتأكد ومواجهة التقديرات من مصادر أخرى، وذلك بسبب الجهد الكبير الذي يحتاجه تطويع البيانات الإدارية بما يتوافق والتعاريف والمفاهيم الخاصة بنظام الحسابات القومية وعملية بناء جداول العرض والاستخدام.

2- الأردن

على الرغم من عدم توفر الكثير من المعلومات حول المنهجية المتبعة في بناء جداول العرض والاستخدام في الأردن إلا مما وفرته دراسة الإسكوا، فالتجربة الأردنية تتميز بتطور نسبي مقارنة بغيرها في الدول الأعضاء، سواءً من حيث استخدام أنظمة التصنيف المختلفة على مستوى الفروع، باستثناء تصنيف إنفاق المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية حسب الهدف من الإنفاق. ويلاحظ في هذه التجربة وفرة البيانات من المصادر الميدانية والمسوح الاقتصادية القطاعية، وخاصة البيانات اللازمة لتقدير دخول عوامل الإنتاج، وقيمة الهوامش التجارية وهوامش النقل، وقيم التغير في المخزون. ومن الملاحظ ان بعض عمليات الربط بين التصنيفات المتعددة لا يزال ينفذ بطريقة يدوية مما قد يؤدي إلى العديد من الأخطاء ويستهلك الكثير من الوقت. ومن الملاحظات الأخرى الحاجة إلى تطوير طرق نشر المعلومات حول بناء جداول العرض والاستخدام، والمنهجيات المطبقة، ومصادر البيانات، ولا سيما على الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

3- لبنان

يمكن تلخيص أبرز الملاحظات حول منهجية إعداد جداول العرض والاستخدام في لبنان على النحو التالي:

(أ) نقص حاد في البيانات الإحصائية وخاصة بيانات المسوح الاقتصادية التي اقتصرت على القطاع الزراعي ومسوح نفقات الأسر ودخلها؛

(ب) عدم استخدام تصنيفات الوظائف الحكومية والإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية حسب الهدف من الإنفاق في هذا البلد، واستخدام النظام الدولي الصناعي الموحد على مستوى الباب، الأمر الذي حد من الاستفادة من هذه الجداول في مجال التحليل والسياسات. ومن الواضح ان السبب هو غياب البيانات الإحصائية اللازمة للتوسع في هذه التصنيفات؛

(ج) عدم تقدير بندي دخول عوامل الإنتاج وفائض التشغيل، مما يعني ان تفاصيل مكونات القيمة المضافة غير مكتملة. وعدم توفر البيانات الخاصة بالمخزون مما يعني تحيز تقديرات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج إلى الأعلى أو إلى الأسفل بسبب عدم عزل التغير في المخزون عن هذه التقديرات، أو بسبب إدراج الأخطاء المترتبة على ذلك في أحد عناصر الطلب النهائي؛

(د) عدم توفر بيانات الاستهلاك النهائي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، مما يؤثر على كافة التقديرات الكلية مثل الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي الإجمالي وغيرها من التقديرات. وبمعنى آخر، فالنقص في بيانات الاستهلاك النهائي لهذه المؤسسات يعني ان السلع والخدمات المستهلكة من قبلها والتي أنتجتها القطاعات الإنتاجية الأخرى غير مشمولة في توزيع مخرجات الوحدات المنتجة لهذه السلع حسب الاستخدامات؛

(هـ) تقدير الهوامش التجارية وهوامش النقل كرقم إجمالي، مما يعني عدم القدرة على فصل هاتين الصناعتين في جداول العرض والاستخدام، فيصعب التعرف على خصائص هذه الصناعات من بيانات جداول العرض والاستخدام؛

(و) اقتصار بند الإعانات على مدفوعات تخص شركة كهرباء لبنان دون التوضيح ما اذا كانت هذه المدفوعات متكررة أو لتغطية عجز طويل الأمد في ميزانية الشركة، لأن معالجة هذه المدفوعات ليست نفسها في الحالتين كليهما. ففي الحالة الثانية تصنف هذه المدفوعات كتحويلات رأسمالية وليس كإعانات إنتاجية.

4- فلسطين

(أ) اعتماد تقييم الإنتاج على سعر المشتري، وعدم التوضيح ما اذا تم التوصل إلى هذا التقييم استناداً إلى أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية التي يتم استخدامها في التقييم الأولي للإنتاج؛

(ب) عدم استخدام التصنيفات المتعلقة بالاستهلاك الحكومي والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية حسب الهدف من الإنفاق، واستخدام النظام الدولي الصناعي الموحد على مستوى المجموعة، ما حد من الاستفادة من هذه الجداول؛

(ج) عدم تقدير بند الإعانات على المنتجات، في مقابل تقدير دخول عوامل الإنتاج وفائض التشغيل حسب طريقة البواقي. أما الهوامش التجارية وهوامش النقل فتقدر كرقم إجمالي، مما يعني عدم إمكانية فصل هاتين الصناعتين في جداول العرض والاستخدام، وبالتالي الحد من القدرة على دراسة خصائص هذه الصناعات من بيانات جداول العرض والاستخدام؛

(د) عدم فصل بيانات مشتريات المقيمين ومشتريات غير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية، ما يعني ان تقديرات التجارة الخارجية قد تكون متحيزة بالاتجاهين اعتماداً على قيمة كل منهما.

5- تونس

- (أ) تقييم الإنتاج على أساس سعر المشتري، وعدم الوضوح فيما إذا كان قد استند على أساس أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية التي تم استخدامها في التقييم الأولي للإنتاج؛
- (ب) اعتماد تقديرات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج على المسوح الاقتصادية التفصيلية للقطاعات، وعلى المسوح التي تتضمن بعض البنود الإجمالية، إضافة إلى بيانات التجارة الخارجية واستخدام طريقة التدفق السلعي، من دون توضيح درجة الاعتماد على كل من هذه المصادر؛
- (ج) عدم توفر البيانات اللازمة لتطبيق نظام تصنيف أغراض المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، مما قد يؤثر على الانسجام بين التصنيفات السلعية والخدمية والتقديرات الناتجة عنها؛
- (د) تعدد مصادر وطرق تقدير بنود دخول عوامل الإنتاج وفائض التشغيل مثل المسوح الاقتصادية وبيانات وزارة المالية ومسوح الأسر، الأمر الذي قد يضعف عملية التوفيق بين المفاهيم المتعلقة بهذه البنود من مصادرها المتعددة؛
- (هـ) اعتماد تقدير الاستهلاك النهائي للأسر على بيانات مسح قديم لنفقات ودخل الأسرة، ما قد يقلل من القدرة على دراسة أنماط الاستهلاك العائلي باستخدام جداول العرض والاستخدام، وعلى تحديد علاقة هذا البند بالمتغيرات الأخرى فيها.

6- اليمن

- (أ) عدم التطابق بين حجم جداول العرض والاستخدام من حيث عدد الصفوف والأعمدة من جهة، وحدود استخدام النظام الدولي الصناعي الموحد على مستوى الباب والقسم والمجموعة من جهة أخرى؛
- (ب) عدم توفر البيانات اللازمة لتطبيق نظام تصنيف أغراض المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، مما قد يؤثر على الانسجام بين التصنيفات السلعية والخدمية والتقديرات الناتجة عنها؛
- (ج) عدم فصل بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية؛ أي ان تقديرات التجارة الخارجية قد تكون متحيزة بالاتجاهين اعتماداً على قيمة كل منهما. كذلك لا يتم تقدير هذا الإنفاق والتعامل معه حسب التوصيات والمنهجيات المقترحة؛
- (د) عدم تعديل قيم المستوردات للحصول على تقييم معادل للقيمة (فوب) كما للصادرات وفق ما يتطلبه توازن جداول العرض والاستخدام.

7- المملكة العربية السعودية

- (أ) استخدام النظام الدولي الصناعي الموحد والتصنيف السلعي المركزي على مستوى الحد، وبالتالي تأثر المجموعات الصناعية والسلعية من حيث التجانس بين السلع المنفردة داخل هذه المجموعات. ان اقتصر التقديرات على الحدين الأول والثاني من التصنيفين يحد من فائدة بيانات جداول العرض والاستخدام في فهم وتحليل الظواهر الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك وغيرها بالشكل الأمثل؛

(ب) عدم توفر البيانات اللازمة لتطبيق نظام تصنيف أغراض المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، مما قد يؤثر على الانسجام بين التصنيفات السلعية والخدمية والتقديرات الناتجة عنها؛

(ج) تعدد مصادر وطرق تقدير بنود دخول عوامل الإنتاج وفائض التشغيل مثل المسوح الاقتصادية، وبيانات الحسابات الختامية، ومسوح الأسر، ما قد يصعب عملية التوفيق بين المفاهيم المتعلقة بهذه البنود من مصادرها المتعددة؛

(د) ضرورة تفعيل دور المسوح الاقتصادية في توفير بيانات جداول العرض والاستخدام ولا سيما أن هذه المسوح توفر ما بين 50 في المائة إلى 70 في المائة من تقديرات الإنتاج والاستهلاك النهائي، مقارنة ببعض الدول الأعضاء التي تصل فيها هذه النسبة إلى 100 في المائة؛

(هـ) عدم توفر معلومات عن مصادر الرسوم الجمركية وكيفية تقديرها، وذلك بناءً على نتائج استطلاع الإسكوا.

8- الكويت

(أ) تغطية بيانات المسوح الميدانية لجزء كبير من الإحصاءات اللازمة لجداول العرض، واستخدام التصنيفات المعتمدة للصناعات والسلع وللإستهلاك الفردي وللمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية؛

(ب) تقدير الهوامش التجارية وهوامش النقل برقم واحد، وبالتالي صعوبة الفصل بين هاتين الصناعتين في جداول العرض والاستخدام، ومحدودية التعرف على خصائص هذه الصناعات من بيانات جداول العرض والاستخدام. ويؤدي ذلك إلى نقص في المرونة في استخدام بيانات هوامش النقل خاصة في التحول من سعر الأساس إلى سعر المشتري لبعض السلع؛

(ج) تقدير التغير في المخزون بالاستناد إلى بيانات الحسابات الختامية للدولة، من دون توضيح كيفية تقدير هذا البند من خلال المصدر المذكور، أو ما إذا كان التغير في المخزون المقدر يتعلق بالقطاع الحكومي فقط.

9- البحرين

(أ) عدم توفر البيانات اللازمة لتطبيق نظام تصنيف أغراض المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، مما قد يؤثر على الانسجام بين التصنيفات السلعية والخدمية والتقديرات الناتجة عنها؛

(ب) اعتماد التصنيف الدولي الصناعي الموحد والتصنيف السلعي المركزي على مستوى الباب والقسم أي الحد الأول والثاني، ما قد يؤثر على تجانس الصناعات والسلع داخل المجموعة الواحدة وتقديراتها. فعلى سبيل المثال، يمثل الباب الأول (الحد الأول) من التصنيف الدولي الصناعي نشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك. ويتضمن القسم الأول منه (الحد الثاني) أنشطة زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والصيد والخدمات الأخرى ذات الصلة. ويتضح عدم تجانس الصناعات على مستوى الحد الأول والثاني ان استخدم الحد الثاني مثلاً الذي يدمج نشاط زراعة المحاصيل بنشاط الإنتاج الحيواني والصيد، بحيث يقع نشاط زراعة

الأرز (0112) مع نشاط تربية الماشية والجواميس (0141). وعليه يصبح من الصعب دراسة هذا القطاع أو القيام بأي تحليل لنشاط إنتاج الأرز بشكل منفرد اذا لم تتوفر البيانات إلا على مستوى الحد الأول أو الثاني.

10- قطر

(أ) استخدام تصنيف سلعي مشتق من التفتيح الثاني للتصنيف السلعي المركزي، إضافة إلى تصنيف خاص بدول مجلس التعاون الخليجي للصناعات وفق التفتيح الثالث للتصنيف الدولي الصناعي الموحد. إلا أنه في الحالتين، جاءت هذه التصنيفات على درجة عالية من العمومية بحيث لم تزد المجموعات الصناعية عن ثماني مجموعات، بينما جمعت السلع في ست عشرة مجموعة، مما يعني ضعف التجانس بين السلع والصناعات الفردية، وبالتالي محدودية الاستفادة من هذه التقديرات (انظر البند 2 الخاص بمملكة البحرين)؛

(ب) عدم تطبيق تصنيف المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، أو تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الهدف من الإنفاق. ولعل أحد الأسباب المحتملة هو عدم توسع هذا البلد في مجال المسوح الاقتصادية التي لا تشكل مصدراً رئيسياً للبيانات إلا في الحدود الدنيا، خاصة بيانات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج؛

(ج) تقدير الهوامش التجارية وهوامش النقل بشكل إجمالي للبندين معاً. وكما ذكر سابقاً فعدم الفصل بين هذه الهوامش يعني عدم القدرة على فصل الصناعتين في جداول العرض والاستخدام، مما يؤدي إلى محدودية التعرف على خصائصهما من بيانات جداول العرض والاستخدام، وإلى عدم المرونة في استخدام بيانات هوامش النقل خاصة في التحول من سعر الأساس إلى سعر المشتري لبعض السلع؛

(د) الاعتماد الزائد على استخدام النسب والبيانات الإدارية والتقدير بطريقة التدفق السلعي، الأمر الذي يضعف تماسك تقديرات العرض والاستخدام ويقلل من فائدتها المرجوة في التعرف على أنماط الإنتاج والاستهلاك والتغير في هذه الأنماط عبر السنين.

باء- المجموعة الثانية: الدول الأعضاء التي لم تقم ببناء جداول العرض والاستخدام

تتضمن هذه المجموعة الإمارات العربية المتحدة والسودان، وهما الدولتان اللتان لم تقوما ببناء جداول العرض والاستخدام، غير انهما تستعدان لذلك في أسرع وقت ممكن. وتتلخص إمكانيات بناء جداول العرض والاستخدام في هاتين الدولتين بالتالي:

1- الإمارات العربية المتحدة

(أ) الإمارات العربية المتحدة عازمة على بناء جداول العرض والاستخدام في عام 2015، بيد أن البيانات اللازمة لهذه الجداول لم تكن متوفرة في حدودها الدنيا، حتى لحظة تنفيذ استطلاع الإسكوا. وتتوفر إحصاءات الأنشطة الاقتصادية وفق التصنيف الدولي الصناعي الموحد على مستوى الباب والقسم، ويتم تقييم المخرجات بالأسعار الأساسية، لكن لا تتوفر بيانات تفصيلية حول السلع والخدمات المنتجة حسب التصنيف السلعي المركزي؛

(ب) هناك فجوة واضحة في بعض أنواع البيانات مثل مستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر إلا كبنء إجمالي إلى جانب توفر بيانات التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي فقط وليس حسب نوع الأصل الرأسمالي. كذلك بيانات الهوامش التجارية وهوامش النقل والإعانات والاستهلاك النهائي العائلي غير متوفرة مع أنها من البيانات والتفاصيل اللازمة لبناء جءولي العرض والاستخدام؛

(ج) لا تتوفر بيانات التجارة الخارجية المتعلقة بالخدمات في حين أنها متوفرة عن السلع التي يتم تصنيفها حسب التصنيف السلعي المركزي فيما يتعلق بالمستوردات فقط والتي لا تقيم على أساس السعر (فوب). كذلك لا تتوفر تقديرات لمشتريات المقيمين من الخارج وغير المقيمين من الداخل.

2- السودان

(أ) يخطط السودان لبناء جءاول العرض والاستخدام في عام 2016، وقد بذلت بعض الجهود من أجل توفير البيانات الإحصائية اللازمة لبدء عملية الإءاءاء لبناء هذه الجءاول. وتتوفر إحصاءات الأنشطة الاقتصادية في هذا البلد وفقاً للتصنيف الدولي الصناعي الموحد (التنقيح الثاني) على مستوى القسم، حيث تتوفر بيانات الإنتاج بأسعار المنتجين. إلا أن البيانات التفصيلية حول السلع والخدمات المنتجة حسب التصنيف السلعي المركزي غير متوفرة؛

(ب) هناك نقص كبير في البيانات الإحصائية التفصيلية اللازمة لبناء هذه الجءاول مثل مستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر بشكل تفصيلي انما كبءدين إجماليين للمستلزمات السلعية والخدمات بواسطة مسح ميدانية بينود إجمالية. كذلك تنعدم بيانات مشتريات المقيمين من الخارج ومشتريات غير المقيمين من الداخل. أما البيانات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها فهي:

(1) بيانات التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي ونوع الأصل، وبيانات التغيير في المخزون؛

(2) بيانات الهوامش التجارية وهوامش النقل والإعانات والاستهلاك النهائي العائلي؛

(3) بيانات التجارة الخارجية لتقديرات السلع والخدمات على السواء، لكنها لا تقيم المستوردات على أساس السعر (فوب)؛

(4) بيانات دخول عوامل الإنتاج من خلال مسح نفقات ودخل الأسر، والحسابات الختامية للمنشآت، والبيانات الإدارية، وبيانات الاستهلاك العائلي والنهائي، وبيانات رأس المال حسب نوع الأصل والنشاط الاقتصادي.

جيم- ملاحظات عامة حول تجربة الدول الأعضاء في بناء جءاول العرض والاستخدام

1- يستخدم التصنيف الدولي الصناعي الموحد في أربع دول هي مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والبحرين على مستويي الباب والقسم، الأمر الذي يضعف من تجانس الصناعات داخل المجموعة الصناعية الواحدة؛ ويعيق من عملية الكشف عن الاختلالات في التوازن الصناعي والسلعي حين حدوثها.

2- لا تتوفر البيانات الإحصائية بالمستوى المطلوب من التفصيل الذي يتطلبه تطبيق تصنيف المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية حسب الهدف، مما قد يؤثر على الانسجام بين التصنيفات السلعية والخدمية والتقديرات الناتجة عنها. ويستثنى من ذلك الكويت.

3- لم تتوفر معلومات عن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من حيث مصادر بياناته، واسلوب تقديره، وتوزيعاته حسب الأصل والنشاط الاقتصادي. لذلك، لم يكن ممكناً التعرف على هذه الجوانب من هذا البند الهام من بنود الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات.

4- تقدر الهوامش التجارية وهوامش النقل كبند إجمالي في إطار بناء جداول العرض والاستخدام في أربع من الدول هي لبنان وفلسطين والكويت وقطر، مع أن الضرورة تقتضي الفصل بين مجموعتي الهوامش، لأن كل واحدة منهما تمثل نشاطاً صناعياً قائماً بذاته. فقد يؤدي دمجها في بند واحد إلى الحد من إمكانية التعرف على خصائص هذه الصناعات بشكل منفرد من بيانات جداول العرض والاستخدام، فيؤثر على إمكانية استخدامها في الانتقال في تقييم جانب العرض من أسعار الأساس إلى أسعار المشتري.

5- يقدر فائض التشغيل بناءً على بيانات مسوح نفقات ودخل الأسرة في أربع دول هي البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. ومن غير الواضح كيف يتم الحصول على بيانات دخول عوامل الإنتاج التي تخص قطاع المنشآت والأعمال بشكل رئيسي.

6- يقدر التغيير في المخزون حسب بيانات المسوح الاقتصادية في معظم دول هذه المجموعة. إلا أنه لا يقدر على الإطلاق في لبنان. ويعتمد الكويت في هذا التقدير على الحسابات الختامية للدولة، في حين تعتمد البحرين طريقة البواقي، وذلك على الرغم من أهمية هذا البند في جانب الاستخدامات النهائية لجداول العرض والاستخدام.

7- تجري عملية الربط بين التصنيفات المختلفة والتصنيف السلعي المعتمد في جداول العرض والاستخدام بطريقة يدوية في خمس من الدول الأعضاء هي الأردن واليمن والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر، رغم ما ينطوي عليه العمل اليدوي في هذه التصنيفات وتعقيدها من مشاكل وأخطاء يصعب في كثير من الأحيان تجنبها.

8- تتعدد مصادر وطرق تقدير بنود دخول عوامل الإنتاج وفائض التشغيل مثل المسوح الاقتصادية وبيانات وزارة المالية ومسوح نفقات ودخل الأسرة، الأمر الذي قد يضعف عملية التوفيق بين المفاهيم المتعلقة بهذه البنود من مصادرها المتعددة.

9- تصنف مشتريات غير المقيمين من الأسواق المحلية في مصر على أنها صادرات وعلى أنها استهلاك عائلي نهائي في نفس الوقت، مع أن مثل هذا الإنفاق يسجل ضمن الصادرات فقط على أساس أنه يخص غير المقيمين. وربما يعود ذلك إلى طريقة تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية التي تستند إلى طريقة التدفق السلعي التي تتضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية غير المقيمة. ولا يبدو أنه يتم إجراء التعديل اللازم على هذا التقدير.

10- تصنف المدفوعات الحكومية لشركة كهرباء لبنان على أنها إعانات ضمن جداول العرض والاستخدام دون توضيح ما إذا كانت مدفوعات متكررة، أو لتغطية عجز طويل الأمد في ميزانية الشركة. ولا بد هنا من

التوضيح، حيث أن معالجة هذين النوعين من المدفوعات مختلفة، ولا سيما أنها تصنف في الحالة الثانية كتحويلات رأسمالية وليس كإعانات إنتاجية.

11- الاعتماد على التوزيع النسبي للواردات في توزيع الرسوم الجمركية حسب المجموعات السلعية المعتمدة في جداول العرض والاستخدام. ويستحسن في هذا الإطار تحديد الجهة المستوردة من المعلومات الواردة في البيان الجمركي، ومن ثم توزيع الرسوم الجمركية حسب المجموعة السلعية التي تنتمي إليها السلع المستوردة، بناءً على تقديرات الإنتاج للقطاع الذي تصنف فيه الجهة المستوردة. يلي ذلك توزيع الرسوم المقدرة للمجموعات السلعية بناءً على قيم الإنتاج الرئيسي والإنتاج الثانوي الذي ينتمي إليه المستورد، تفادياً لشمول مستوردات الافراد والعائلات.

ثالثاً- المنهجية المقترحة لبناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء

اقتصرت تغطية منهجية بناء جداول العرض والاستخدام في الاستطلاع الذي قامت به الإسكوا على جوانب محددة، وبالتالي اقتصرت مناقشة هذا الجانب على ما تتيحه المعلومات التي توفرت. وتستند المنهجية المقترحة في هذا الدليل لبناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء على توصيات نظام الحسابات القومية لعام 2008، وعلى تجارب الدول الأعضاء في هذا المجال. لذلك، قُسمت الدول الأعضاء إلى مجموعتين بحيث تضمنت المجموعة الأولى الدول الأعضاء التي لديها تجربة في بناء جداول العرض والاستخدام، وتضمنت المجموعة الثانية الدول التي لم يسبق لها ان قامت بهذه التجربة. وبالنسبة إلى الدول في المجموعة الأولى، يتعرض هذا الجزء إلى المنهجيات التي تطبق في بناء جداول العرض والاستخدام بالقدر الذي تسمح به البيانات التي وفرتها دراسة الإسكوا.

ألف- المجموعة الأولى: الدول الأعضاء صاحبة التجربة في بناء جداول العرض والاستخدام

أولاً: منهجيات بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء.

يتناول هذا الجزء أساليب تقدير مكونات جداول العرض والاستخدام من حيث طرق التقدير ومصادر البيانات، إلى جانب درجة استخدام أنظمة التصنيف المختلفة.

1- تقدير قيمة العرض من السلع والخدمات

يتضمن العرض من السلع والخدمات كما هو معروف الإنتاج المحلي من البضائع والخدمات، والمستوردات من هذه السلع. وقد تنوعت طرق تقدير هذا الجانب ومصادر بياناته على النحو التالي:

(أ) الإنتاج المحلي من السلع والخدمات (Domestic Output of Goods and Services)

تناول الاستطلاع الأسس التي استند إليها تقييم الإنتاج المحلي باعتباره أهم مكون من مكونات جداول العرض والاستخدام. ويلاحظ ان التقييم استند إلى أسعار الأساس في نصف الدول الأعضاء، في حين استند إلى سعر المشتري في أربع منها، وإلى سعر المنتج في اليمن والكويت وقطر. ومن البديهي التساؤل في هذا الإطار كيف تم تقييم الإنتاج بسعر المشتري أو بسعر المنتج دون تقييمه أولاً بسعر الأساس. ولذلك يمكن الافتراض أن تقييم الإنتاج المحلي بأسعار المشتري وبأسعار المنتجين تم في سياق عملية توحيد أساس تقييم كافة مكونات جداول العرض والاستخدام، من خلال إضافة الهوامش التجارية وهوامش النقل والضرائب على المنتجات، مطروحاً منها الإعانات على المنتجات إلى سعر الأساس²⁰.

وتعتمد الدول الأعضاء التي تقوم ببناء جداول العرض والطلب على مصادر متعددة للبيانات الإحصائية المتعلقة بالإنتاج المحلي من السلع والخدمات. وقد شكلت المسوح الاقتصادية القطاعية المتخصصة أهم هذه المصادر، بالرغم من التفاوت الواضح في الاعتماد عليها في الدول الأعضاء. وتشمل المسوح

الزراعية والصناعية وغيرها من المسوح التي توفر بيانات الإنتاج التفصيلية حسب السلع المنتجة. وقد تراوح استخدام المسوح التفصيلية للقطاعات في هذه الدول بين مجموعة تعتمد عليها بشكل كلي في إعداد تقديرات الإنتاج المحلي حسب السلعة كالأردن وفلسطين والكويت، وأخرى تعتمد عليها في توفير 50 في المائة من تقديرات الإنتاج تقريباً كمصر والبحرين، وأخرى تستخدمها بشكل متواضع كالمملكة العربية السعودية بنسبة (20 في المائة) واليمن بنسبة (30 في المائة). أما في لبنان، فقد اقتصرت تقديرات الإنتاج المفصلة حسب السلعة المنتجة على المسح الزراعي، في حين تمت الاستعانة بالبيانات الإدارية الضريبية لتقدير إنتاج القطاعات الإنتاجية الأخرى.

أما المسوح الاقتصادية التي تضمنت بيانات إجمالية عن الإنتاج دون تفاصيل حول التركيب السلعي، فقد استخدمت بشكل كبير في بناء مصفوفة الإنتاج المحلي في كل من المملكة العربية السعودية واليمن. أما قطر وتونس فاعتمدتا على بيانات التجارة الخارجية من ضمن مصادر أخرى للبيانات الإحصائية للحصول على تقديرات الإنتاج حسب السلعة، مع أن الاستطلاع لم يظهر النسبة التي شكلتها بيانات التجارة الخارجية مقارنة مع غيرها من مصادر البيانات التي استخدمت في هاتين الدولتين.

(ب) المستوردات من البضائع والخدمات

اقتصر الاستطلاع على تحري مصادر بيانات المستوردات من الخدمات فقط، إضافة إلى مشتريات المقيمين من الخارج. أما المستوردات من البضائع فلم يتم التحري عنها في الاستطلاع بشكل موسع. ولذلك جرى الافتراض ان بيانات المستوردات من البضائع يتم الحصول عليها من إحصاءات التجارة الخارجية أو من مصادرها الرسمية كالدفاتر والمؤسسات الجمركية في الدول الأعضاء. أما بيانات المستوردات من الخدمات فقد اعتمدت بشكل كامل في كافة الدول الأعضاء على ميزان المدفوعات (والتي يقدرها البنك المركزي دون التنسيق مع الأجهزة الإحصائية) باستثناء الأردن وفلسطين، حيث استخدمت بيانات المسوح المتخصصة في الأردن، وبيانات من مصادر إدارية في فلسطين، إلى جانب ميزان المدفوعات، للحصول على إحصاءات المستوردات الخدمية لاستكمال جدول العرض. كذلك اعتمدت مشتريات المقيمين من الخارج على تقديرات ميزان المدفوعات رقماً إجمالياً من قبل كافة الدول الأعضاء باستثناء اليمن الذي لا يحسب هذا البند.

(ج) الهوامش التجارية وهوامش النقل (Trade and Transport Margins)

تقدر هوامش التجارة والنقل بشكل منفصل في خمس دول من الدول الأعضاء في حين تقدر بشكل إجمالي في لبنان وفلسطين والكويت وقطر، مع ان بيانات الهوامش تستخلص من المسوح الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية في كافة الدول الأعضاء. وقد اعتمدت معظم الدول الأعضاء على المسوح الاقتصادية للحصول على قيم الهوامش بنوعها باستثناء تونس والمملكة العربية السعودية اللتين تعتمدان على طريقة التدفق السلعي. ويبدو ان بيانات المسوح الاقتصادية لم تكن كافية أو شاملة في كل من لبنان والبحرين للحصول على بيانات الهوامش التجارية اذ استعانا أيضاً بطريقة التدفق السلعي في تقدير الهوامش التجارية وهوامش النقل.

(د) الضرائب والإعانات على المنتجات والرسوم الجمركية

قام نصف الدول الأعضاء بتقدير الضرائب على المنتجات وفق المستوى التفصيلي المعتمد في جداول العرض والاستخدام، أما باقي الدول فقدرتها بشكل إجمالي. كذلك جاء تقدير الإعانات على الإنتاج على نفس

النمط، فقدرت بناءً على مستوى التصنيف الوارد في جداول العرض والاستخدام في ست من الدول الأعضاء، وبشكل إجمالي في ما تبقى من الدول الأعضاء مثل مصر وفلسطين واليمن وقطر.

وشكلت السجلات والبيانات الإدارية المصدر الأول لتقديرات الإعانات والضرائب على المنتجات عند الجزء الأكبر من الدول الأعضاء، غير ان بعض الدول اعتمدت على مصادر أخرى إلى جانب البيانات الإدارية كما هو الحال في الأردن واليمن اللذين اعتمدا على المسوح الاقتصادية. أما في مصر فقد تم تقدير الإعانات والضرائب على المنتجات بناءً على نسب محددة إضافة إلى المعلومات الإدارية، بينما استخدم لبنان النسب في تقدير الإعانات على المنتجات إلى جانب البيانات الإدارية. ولم يتضمن الاستطلاع أية معلومات حول مصادر بيانات الضرائب على المنتجات في الكويت.

أما بيانات الرسوم الجمركية، فقد استخلصتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى لبنان من سجلات الجمارك كمصدر رئيسي ووحيد، بينما تم تقدير هذه الرسوم عن طريق تطبيق متوسطات لنسب التعرف الجمركية في كل من الأردن وفلسطين. أما مصر فقد اعتمدت على هذين المصدرين معاً (السجلات الجمركية ونسب التعرف الجمركية) في توفير بيانات الرسوم الجمركية. واعتمدت تونس واليمن على إحصاءات التجارة الخارجية من خلال استخدام قيم المستوردات الواردة في إحصاءات التجارة الخارجية في تقدير الرسوم الجمركية.

2- تقدير الاستخدامات من السلع والخدمات

تنقسم الاستخدامات المختلفة للسلع والخدمات إلى استخدامات وسيطة مثل مستلزمات الإنتاج؛ واستخدامات نهائية مثل الاستهلاك النهائي العائلي، والاستهلاك الحكومي، والاستهلاك النهائي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، إلى جانب التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون والصادرات. ويمكن تلخيص مصادر البيانات المتعلقة باستخدامات السلع والخدمات في الدول الأعضاء التي تعمل على بناء جداول العرض والاستخدام على الشكل التالي، وفق نتائج الاستطلاع الذي قامت به الإسكوا.

(أ) مستلزمات الإنتاج

اعتمدت الدول الأعضاء التي تقوم ببناء جداول العرض والطلب على مصادر متعددة للبيانات الإحصائية المتعلقة بمستلزمات الإنتاج. وقد شكلت المسوح الاقتصادية القطاعية المتخصصة مثل المسوح الزراعية والصناعية وغيرها أحد هذه المصادر مع تفاوت واضح في الاعتماد عليها من قبل الدول الأعضاء، على الرغم مما توفره من بيانات تفصيلية لمستلزمات الإنتاج حسب السلعة المستخدمة. واستخدمت المسوح التفصيلية للقطاعات كمصدر رئيسي ووحيد لبيانات مستلزمات الإنتاج في الأردن وفلسطين والكويت فقط، في حين استخدمت إلى جانب مصادر أخرى في لبنان وتونس واليمن. وشكلت المسوح الاقتصادية المتخصصة للقطاعات، والتي تتضمن بنوداً إجمالية للسلع والخدمات الوسيطة، مصدراً هاماً آخر لبيانات مستلزمات الإنتاج في مصر والسعودية واليمن والبحرين. كذلك شكلت بيانات التجارة الخارجية والمعاملات الفنية سواء تلك التي توفرت بمساعدة من الخبراء أو تحديث معاملات فنية سابقة مصادر أخرى للبيانات المطلوبة.

(ب) دخول عوامل الإنتاج وفائض التشغيل

بينت نتائج الاستطلاع أن دخول عوامل الإنتاج تقدر بعدة طرق وأساليب، أهمها المسوح الاقتصادية والحسابات الختامية للدولة، بالإضافة إلى البيانات الإدارية بالنسبة للضرائب. وقد عمدت كافة الدول الأعضاء التي شملها الاستطلاع إلى تقدير هذه البنود باستثناء لبنان، كما يلاحظ أن تقدير دخول عوامل الإنتاج في هذه الدول اتبع أكثر من أسلوب في نفس الوقت، كاستخدام بيانات المسوح الاقتصادية للقطاعات، والحسابات الختامية للدولة.

(ج) الإنفاق النهائي على الاستهلاك الأسر المعيشية واستهلاك الحكومة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية

تعد مسوح الدخل والإنفاق للأسر المعيشية المصدر الرئيسي لبيانات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في كافة الدول الأعضاء وهي تنفذ عادةً بشكل دوري كل سنتين في بعض الدول مثل مصر والأردن وتنفذ سنوياً في فلسطين، بينما يتم تنفيذها كل خمس سنوات في لبنان وتونس والمملكة العربية السعودية. ويجري تعديل هذه التقديرات في لبنان بإضافة مخصصات للاجئين الفلسطينيين والسوريين، إلا أنه لم يتم الإشارة إلى الفترات التي ينفذ فيها هذا المسح في اليمن والبحرين والكويت وقطر. كما يلاحظ أن هناك مصادر أخرى تستخدم في مجال توفير بيانات الاستهلاك العائلي مثل البيانات الإدارية كما يحدث في البحرين، في حين يلجأ المختصون في اليمن إلى عدة أساليب إحصائية لاستكمال بيانات الاستهلاك العائلي.

تتوفر البيانات المتعلقة بالنفقات الحكومية العامة في كافة الدول الأعضاء من خلال البيانات الإدارية كالسجلات الصادرة عن وزارات المالية، والميزانيات العامة، والحسابات الختامية للدولة، مع الإشارة إلى أن الأردن يعتمد أيضاً على مسح خاص يشمل مجموعة من المؤسسات العامة التي لا ترد ضمن موازنة الحكومة المركزية. أما فيما يتعلق بنفقات المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، فتنوفر بياناتها بشكل عام من خلال المسوح المتخصصة في العدد الأكبر من الدول الأعضاء، باستثناء مصر التي تقوم بتقدير هذا الإنفاق بناءً على تحديث النسب المشتقة للإنفاق الاستهلاكي النهائي وفق تقديرات الحسابات القومية لعام 2009. أما في لبنان فلا تتوفر أي إحصاءات حول نفقات المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

(د) الاستخدامات الأخرى للسلع والخدمات (Other Uses of Goods and Services)

لم يوفر الاستطلاع معلومات كافية حول مصادر البيانات المتعلقة بالاستخدامات الأخرى من السلع والخدمات، كالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والصادرات، والتغير في المخزون، إلا فيما يخص الجزء من الصادرات المتعلقة بمشتريات غير المقيمين من الداخل والتغير في المخزون. وشكلت تقديرات ميزان المدفوعات المصدر الأهم لمشتريات غير المقيمين من الداخل، والتي توفرت على شكل رقم إجمالي من ميزان المدفوعات لدى كافة الدول الأعضاء باستثناء اليمن حيث لا يقدر هذا البند من الصادرات.

وقد شكلت مسوح القطاعات الاقتصادية أهم مصدر لبيانات التغير في المخزون، وخاصة في مصر والأردن وفلسطين وقطر، وبنسبة أقل في المملكة العربية السعودية، في حين توفرت هذه البيانات من خلال مسوح نفقات ودخل الأسرة في البحرين. أما الحسابات الختامية للدولة فقد استخدمت كمصدر لبيانات المخزون للأنشطة الحكومية في كل من تونس واليمن، إلى جانب المسوح الاقتصادية في تونس وباستخدام أحد أساليب البواقي من قبل المختصين في اليمن. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات المخزون لا تتوفر بشكل كامل في لبنان.

3- تصنيفات الأنشطة الاقتصادية (الصناعية) والسلعية

(أ) التصنيف الدولي الصناعي الموحد (ISIC)

استخدم نظام التصنيف الصناعي الموحد بشكل متواضع، فلم يطبقه سوى نصف الدول صاحبة التجربة في بناء جداول العرض والاستخدام على مستوى الباب أو المجموعة أو القسم. وفي هذه المعطيات ما يدل على عدم قيام هذه الدول بتوفير تفاصيل كافية من بيانات الإنتاج والأنشطة الإنتاجية لتطبيق النظام على مستوى الفرع مثلاً، أو على عدم قدرتها على الاستفادة من البيانات التي توفرها المسوح الاقتصادية التي تقوم بها، أو عدم استغلال الامكانيات التي تتيحها هذه الأنظمة في عرض بيانات جداول العرض والاستخدام التي يجري بناؤها. وقد اقتصر تطبيق هذا النظام على مستوى الفرع على الأردن وفلسطين وتونس والكويت، ما يدل على أن هذه الدول تستفيد من التفاصيل التي توفرها المسوح الاقتصادية التي تقوم بها.

(ب) التصنيف السلعي المركزي (CPC)

لم يكن تطبيق هذا النظام أفضل من تطبيق نظام التصنيف الصناعي الموحد، إذ اقتصر التطبيق على مستوى الفئة والفئة الفرعية على الأردن وتونس والكويت، بينما طبق على مستوى الباب أو القسم في أربع دول من الدول الأعضاء، واستخدم التصنيف الصناعي الموحد لتصنيف المجموعات السلعية بدلاً من التصنيف المركزي للمنتجات. ومن المعلوم بأن بناء جداول العرض والاستخدام بتفاصيل أقل من حيث التركيب الصناعي والسلعي يقلل من درجة الاستفادة منها لأغراض التحليل الاقتصادي والتخطيط، كما أنه يحد من فعاليتها في تعقب التباينات في تقدير الناتج المحلي الإجمالي وفق طرق التقدير الثلاث المعروفة.

(ج) تصنيف الإستهلاك الفردي حسب الغرض من الإنفاق (COICOP)

يتضمن هذا التصنيف عشر فئات رئيسية للإنفاق الأسري كالإنفاق على المواد الغذائية، والإنفاق على الملابس والإنفاق على السكن. ويلاحظ ان تطبيق التصنيف المعتمد للإستهلاك النهائي العائلي كان أفضل نسبياً، سواء من حيث عدد الدول التي طبقت أو المستوى التفصيلي للتطبيق. فقد طبقت نصف الدول الأعضاء على مستوى الفرع، في حين طبق على مستوى المجموعة في فلسطين واليمن وعلى مستوى القسم في البحرين. أما في المملكة العربية السعودية وقطر فقد طبقت مستويات أخرى لم تتضح ماهيتها.

(د) تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)

يعتمد هذا التصنيف في تقدير الإستهلاك النهائي للحكومة العامة حسب الوظائف الحكومية التي صنفت في عشر مجموعات كالصحة، والتعليم، والدفاع، والحماية الاجتماعية، والشؤون الاقتصادية، وغيرها. وقد طبق هذا التصنيف معظم الدول الأعضاء التي شاركت في الاستطلاع باستثناء ثلاث دول هي فلسطين وقطر ولبنان.

باء- المجموعة الثانية: الدول الأعضاء التي لم تقم ببناء جداول العرض والاستخدام

تضم هذه المجموعة دولتي الإمارات العربية المتحدة والسودان، اللتين لم تقوما بعد ببناء جداول العرض والاستخدام، غير انهما تعترزمان بنائها في عام 2015 و2016 على التوالي.

ولا يتوفر حد أدنى من البيانات اللازمة لبناء جداول العرض والاستخدام في الإمارات العربية المتحدة حتى لحظة تنفيذ استطلاع الإسكوا، بسبب النقص الواضح في بعض أنواع البيانات، مثل مستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر إلا كبنء إجمالي، إلى جانب توفر بيانات التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي فقط وليس حسب نوع الأصل الرأسمالي. وتتوفر إحصاءات الأنشطة الاقتصادية في هذا البلد لتطبيق التصنيف الدولي الصناعي الموحد على مستوى الباب والقسم، إلا أن هذه البيانات غير متوفرة حول السلع والخدمات المنتجة حسب التصنيف السلعي المركزي. أما الأساس المعتمد في تقييم الإنتاج فهو الأسعار الأساسية. ومن أوجه النقص الأخرى في البيانات اللازمة لبناء جداول العرض والاستخدام ما يتعلق بالهوامش التجارية وهوامش النقل والإعانات والاستهلاك النهائي العائلي. أما بيانات التجارة الخارجية فتتوفر للسلع دون الخدمات، وتصنف حسب التصنيف السلعي المركزي فيما يتعلق بالمستوردات فقط، ولا تقييم على أساس السعر (فوب). كذلك لا يتم تقدير مشتريات المقيمين من الخارج ومشتريات غير المقيمين من الداخل.

ويبدل السودان جهوداً واضحة من أجل توفير البيانات الإحصائية اللازمة لبناء هذه الجداول، إذ تتوفر فيه إحصاءات الأنشطة الاقتصادية لتطبيق التصنيف الدولي الصناعي الموحد (التنقيح الثاني) على مستوى القسم. ويتم تقييم الإنتاج بأسعار المنتجين، إلا أن هذه البيانات غير متوفرة في ما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة حسب التصنيف السلعي المركزي. وهناك نقص في بعض البيانات مثل مستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر بشكل تفصيلي إنما كبنءين إجماليين للمستلزمات السلعية والخدمية، من خلال مسح ميدانية بينود إجمالية. وتغيب كلياً بيانات مشتريات المقيمين من الخارج، ومشتريات غير المقيمين من الداخل. أما البيانات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها فهي بيانات التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي ونوع الأصل، وبيانات التغير في المخزون، والهوامش التجارية، وهوامش النقل، والإعانات، والاستهلاك النهائي العائلي، إلى جانب بيانات التجارة الخارجية حول السلع والخدمات على السواء. إلا أن المستوردات لا تقييم على أساس السعر (فوب). ومن البيانات المتوفرة أو التي يجري العمل على توفيرها بيانات دخول عوامل الإنتاج من خلال مسح نفقات ودخل الأسرة، والحسابات الختامية للمنشآت، والبيانات الإدارية، وبيانات الاستهلاك العائلي والنهائي.

ثانياً- المنهجية المقترحة لبناء جداول العرض والاستخدام.

أشير سابقاً إلى أن جدول العرض يتكون من ثلاثة مصفوفات فرعية هي مصفوفة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، ومصفوفة المستوردات السلعية والخدمية، ومصفوفة ثالثة غرضها إجراء التعديلات الخاصة بالتسعير وتتعلق بالهوامش التجارية والنقل وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات، أو ما يعرف بجدول إعادة التقييم. وفي ما يلي تفاصيل هذه الجداول:

1- جدول العرض

(أ) مصفوفة الإنتاج المحلي

تحتوي صفوف هذا الجدول على مختلف السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصنفة ضمن مجموعات سلعية وخدمية وفق النظام المركزي للسلع. أما أعمدته فتحتوي على كافة الوحدات الإنتاجية (المنشآت) المصنفة ضمن مجموعات صناعية حسب التنقيح الرابع (CPC). وتمثل القيم الواردة في جدول الإنتاج قيمة ما أنتجته المجموعات الصناعية التي تحتل الأعمدة، من مختلف السلع والخدمات التي تحتل الصفوف. فعلى سبيل المثال، تمثل القيم الواردة في الصف الأول قيمة ما أنتجته الصناعات أو المجموعات الصناعية من هذه

السلعة أو المجموعة السلعية. ويشكل مجموع قيم الصف الواحد في هذه المصفوفة قيمة الإنتاج الإجمالي للسلعة التي تحتل هذا الصف، والتي تم إنتاجها من قبل كافة الصناعات، في حين يمثل مجموع العامود مجمل ما أنتجته المجموعة الصناعية في هذا العامود من مختلف السلع الممثلة بالمصفوف²¹. ويتكون الإنتاج المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني من مجموع قيمة الإنتاج السلعي والخدمي لمختلف القطاعات الإنتاجية والتي تتضمن ما يلي:

(1) الإنتاج المحلي السوقي والإنتاج غير السوقي. والفرق بين هذين النوعين هو ان الإنتاج السوقي هو ما يتم إنتاجه بهدف عرضه في السوق بأسعار اقتصادية وتحقيق فوائض تشغيلية موجبة. أما الإنتاج غير السوقي فهو ما يتم إنتاجه وعرضه في السوق بأسعار غير اقتصادية أو بدون مقابل. ولذلك يرتبط الإنتاج غير المسوق بصورة أساسية بأنشطة الحكومة العامة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية. والتميز بين الإنتاج السوقي والإنتاج غير السوقي بغاية الأهمية لارتباطه بطريقة تقييم الإنتاج على النحو التالي:

أ- يقيم الإنتاج السوقي من خلال مجموع قيم المخرجات المنتجة بهدف بيعها بأسعار مهمة اقتصادياً²²؛

ب- يقيم الإنتاج من خلال مجموع قيم مستلزمات الإنتاج، وتعويضات العاملين، وصافي الضرائب، والإعانات على المنتجات، واستهلاك رأس المال. وعليه يفترض بفائض التشغيل أن يساوي صفراً.

(2) الإنتاج للاستهلاك الذاتي والذي تقوم به المنشآت والوحدات الإنتاجية لاستخدامه إما كمواد أولية أو كسلع رأسمالية من قبل الوحدات الإنتاجية ضمن نفس المشروع أو القطاع. وإلى جانب المنشآت، يقوم القطاع العائلي بأنشطة إنتاجية للاستهلاك المنزلي الذاتي تدخل ضمن تعريف الإنتاج، منها المنتجات الزراعية وتخزينها، وأنشطة تجميع الثمار البرية، وقطع الأخشاب، وصيد الأسماك، وتصليح وصيانة السلع المنزلية المعمرة، والإيجارات المحتسبة لمالكي العقارات²³؛

(3) الإنتاج تحت التصنيع الذي يعتبر جزءاً من الإنتاج المحلي، وذلك في الحالات التي تمتد فيها العملية الإنتاجية على فترة زمنية طويلة، حيث يعتبر الإنتاج في هذه الحالة إنتاجاً غير مكتمل وغير قابل للتسويق أو لتسليمه للمشتري. وتمثل قيمة الإنتاج تحت التصنيع قيمة ما تم إنجازه من المنتج حتى نهاية الفترة المحاسبية، وتسجل ضمن التغير في المخزون. وتشكل زراعة الأشجار المثمرة أحد الأمثلة على الإنتاج تحت التصنيع، إضافة إلى إنتاج الأفلام السينمائية الذي يحتاج إلى أكثر من فترة محاسبية واحدة، من وجهة نظر الحسابات القومية، ليكتمل؛

(4) الإنتاج من السلع تامة الصنع غير المباعة والذي يدخل في هذه الحالة ضمن التغير بالمخزون في نهاية الفترة المحاسبية، بهدف استخدامه إما للبيع أو المقايضة، إما للتصدير وإما كمدفوعات

21 نظام الحسابات القومية 2008، فقره 14.13.

22 انظر الفقره 6.99 من نظام الحسابات القومية لعام 2008 لمزيد من التفاصيل حول مكونات الإنتاج السوقي.

23 انظر الفقره 6.32 من نظام الحسابات القومية لعام 2008 للحصول على القائمة الكاملة للمنتجات العائلية التي تدخل ضمن

تقديرات الإنتاج.

تحويلية عينية أو تعويضات عينية للعاملين، إلى جانب استخدامه من قبل وحدات إنتاجية أخرى ضمن نفس القطاع الإنتاجي. ولا يدخل ضمن الإنتاج في سنة التقدير ذلك الجزء من التغير بالمخزون الذي تم إنتاجه في سنوات سابقة؛

(5) إنتاج أنشطة الإنتاج غير الرسمي (مخرجات النشاط الاقتصادي الخفي أو السري) الذي يعتبر من حيث المبدأ جزءاً من الإنتاج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن قياس هذا النوع من الإنتاج قد لا يكون ممكناً من الناحية العملية بسبب حرص العاملين في إنتاج هذه الأنشطة على إخفاء انشطتهم لأسباب متعددة أهمها أنها قد تكون أنشطة غير قانونية، أو أنشطة قانونية يتم إخفاؤها بهدف التهرب من دفع الضرائب، أو لعدم احترام معايير السلامة الصحية، أو بسبب عدم الحصول على التراخيص المطلوبة لمزاومتها. وقد حقق عدد من الدول نجاحات ملحوظة في تقدير هذا الإنتاج، من خلال المسوح التي تصمم وتنفذ بهدف تقدير هذا النوع من الإنتاج، إلى جانب تطبيق طريقة التدفق السلعي ذات النتائج المرضية في تقييمه، خاصة لجهة الأنشطة الزراعية والانشاءات.

(ب) المستوردات السلعية والخدمية

تتضمن المستوردات من السلع والخدمات ما يتم استخدامه من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية المقيمة من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الوحدات الإنتاجية غير المقيمة، بغض النظر عما إذا كانت الوحدات الإنتاجية تقع ضمن الحدود الجغرافية للدولة أم لا. وهي بذلك تنقسم إلى مستوردات الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية المقيمة للسلع والخدمات العابرة للحدود، أي من خلال المعابر الحدودية من موانئ ومطارات ونقاط الحدود البرية؛ والسلع والخدمات المستهلكة من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية المقيمة (القطاع العائلي والسفارات والبعثات الدبلوماسية العاملة في الدول الأخرى).

وبغض النظر عن التقسيم سالف الذكر، تصنف المستوردات في جدول العرض حسب تصنيف المجموعات السلعية المعتمد في جدول الإنتاج، وذلك حتى يتم دمجها في جدول العرض إلى جانب الإنتاج المحلي، لإخضاعها لإعادة التقييم بأسعار المشتري، شأنها شأن الإنتاج المحلي، من خلال إضافة الهوامش التجارية وهوامش النقل وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن مستوردات الجهات والهيئات غير المقيمة لا يجب أن تسجل ضمن المستوردات الوطنية، مع أن تقدير المستوردات في ميزان المدفوعات لا يطبق وفق هذه القاعدة.

(ج) مصفوفة التعديلات

تشمل هذه المصفوفة على عدة أعمدة يتم من خلالها إدخال التعديلات اللازمة على قيمة السلع والخدمات لتصبح قيمتها النهائية بسعر المشتري بحيث تنسجم هذه القيمة مع إجمالي قيمة العرض من السلع والخدمات.

(1) هوامش التجارة وهوامش النقل

لهوامش التجارة وهوامش النقل خصوصية تميزها عن باقي الأنشطة. فهي تمثل قطاعين إنتاجيين، شأنها شأن الصناعات الأخرى في جدول العرض. وتستخدم في إعادة تقييم جدول الإنتاج والمستوردات من

أسعار الأساس إلى أسعار المشتري. وتظهر هوامش التجارة والنقل بقيم موجبة للإنتاج بين السلع في صفوف جدول الإنتاج وضمن الصناعات في الأعمدة. وعند إعادة تقييم تقديرات الإنتاج من أسعار الأساس إلى أسعار المشتري، تظهر في مصفوفة إعادة التقييم بقيم موجبة لكل المجموعات السلعية باستثناء الصفوف الخاصة بهذه الهوامش، حيث تظهر بقيم سلبية تعادل مجموع قيم الهامش المقدر للسلع المنتجة والمستوردة الأخرى في جدول العرض.

تعود هذه الخصوصية لهوامش التجارة والنقل إلى انها في الحقيقة جزء من سعر المشتري إلى جانب الضرائب، مع طرح الإعانات على المنتجات منها، بحيث تضاف هذه البنود إلى قيم الإنتاج والمستوردات لنحويلها من سعر الأساس إلى سعر المشتري. ومن ناحية أخرى، تمثل الهوامش التجارية إنتاج قطاع خدمات تجارة التجزئة وتجارة الجملة، في حين تمثل هوامش النقل إنتاج قطاع النقل والتخزين بأوجهه المتعددة، كالنقل البري والبحري والجوي، سواء للبضائع أو الركاب والمسافرين. وبالتالي، تظهر هذه الخدمات ضمن المجموعات السلعية في صفوف جدول الإنتاج، بينما تظهر في الأعمدة ضمن المجموعات الصناعية الخاصة بها. ويجب التمييز في هذه الحالة بين خدمات النقل التي يتحملها المشتري بشكل منفصل، وبين خدمة النقل التي يتحملها المنتج كجزء من كلفة الإنتاج، والتي لا يجوز اعتبارها نشاطاً منفصلاً بحد ذاته. وتظهر كلفة النقل في هذه الحالة من خلال مستلزمات الإنتاج عبر استهلاك المنشأة للوقود وزيوت المحركات ورواتب وأجور العمال والسائقين.

وتجدر الإشارة إلى ان هذا التمييز لا ينطبق على الهوامش التجارية. ذلك ان خدمة تجارة الجملة والتجزئة لا يمكن ان يوفرها المنتج كجزء من سعر السلعة (سعر المنتج) كحال هامش النقل، بل منتج قطاع الخدمات التجارية، عندما لا يتم شراء السلعة من المنتج مباشرة. وتكتمل تغطية هوامش النقل في إعادة تقييم العرض بسعر المشتري من خلال تعديل قيم المستوردات (سيف) في جدول العرض لاستبعاد تكاليف نقل المستوردات من البلد المصدر إلى نقطة العبور الحدودية للبلد المستورد.

(2) الضرائب والإعانات على المنتجات

تشكل الضرائب والإعانات على المنتجات أحد أعمدة جدول إعادة التقييم كما ذكر سابقاً، وهو الجدول الذي يتحول من خلاله الإنتاج المحلي والمستوردات من أسعار الأساس إلى أسعار المشتري. تشمل الضرائب على المنتجات الضريبة المستحقة على السلع والخدمات نتيجة لاستخدامها للاستهلاك الذاتي أو لأغراض التكوين الرأسمالي. ويشمل ذلك ضريبة القيمة المضافة، وشتى اشكال الضرائب على المبيعات.

أما الإعانات على المنتجات التي يمكن اعتبارها ضرائب سالبة، فهي مدفوعات حكومية بدون مقابل لصالح قطاع الأعمال، تدفع على أساس عدد الوحدات المنتجة، أو مستوى وكميات الإنتاج، أو على أساس قيمة ما تم إنتاجه من قبل المؤسسة، بحيث تهدف إلى التأثير على كميات الإنتاج أو أسعار السلع والخدمات المنتجة. وقد تدفع هذه الإعانات أيضاً لاعتبارات تتعلق بتعويض المنتجين عن أية فروقات في سعر السلعة السائد في السوق والسعر الذي يبيعها به المنتج. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى ان الإعانات على المنتجات لا تدفع للمستهلك النهائي أو لقطاع العائلات، لأنها تصبح في هذه الحالة منافع اجتماعية أو تحويلات جارية. وهي لا تشمل كذلك المنح الحكومية التي تتلقاها المؤسسات لتمويل اقتناء الأصول الرأسمالية أو لتغطية الخسائر الناجمة عن أي تلف في الموجودات الثابتة، والتي تعتبر تحويلات رأسمالية.

وهناك اتجاه إلى إظهار قيمة الضرائب والإعانات على المنتجات في جدول العرض كقيمة واحدة أو في عامود واحد يمثل صافي قيمة الضرائب على المنتجات، أو قيمة الضرائب مطروحاً منها قيمة الإعانات، حسب التصنيف المعتمد للمجموعات السلعية في جدول العرض (انظر الجدول 4 الذي يمثل جدول العرض بمكوناته الثلاثة).

(د) أسس تقييم قيود جداول العرض والاستخدام وتوقيتها

أشير سابقاً في هذا الدليل إلى أسس تقييم عدد من بنود الجداول الفرعية لعرض السلع والخدمات المكون من الإنتاج المحلي والمستوردات. وفي ما يلي تفاصيل إضافية حول أسس تقييم كافة مكونات جدول العرض.

(1) جدول الإنتاج المحلي

تقيم السلع والخدمات المنتجة في جدول الإنتاج في ثلاث فئات هي فئة أسعار الأساس، وفئة أسعار المنتجين (التي تستخدم في التقييم إذا تعذر الحصول على أسعار الأساس وهي أسعار ما قبل التعديل أو إعادة التقييم بأسعار المشترين)، وفئة أسعار المشتري. وتعرف هذه الأسعار على النحو التالي:

- أ- سعر الأساس: هو السعر الذي يستحق للمنتج من قبل المشتري مقابل وحدة واحدة من سلعة أو خدمة معينة من الإنتاج، مطروحاً منه أية ضرائب على المنتجات، ومضافاً إليه الإعانات الإنتاجية. ولا يتضمن هذا السعر كلفة النقل التي تضاف بشكل منفصل إلى الفاتورة؛
- ب- سعر المنتج: هو السعر الذي يستحق للمنتج من قبل المشتري مقابل وحدة واحدة من منتج معين، بما يشمل الضرائب على الإنتاج غير ضريبة المبيعات أو أي من الضرائب المعروفة بضريبة القيمة المضافة أو ضرائب المبيعات التي تحمّل للمشتري. ولا يتضمن هذا السعر كلفة النقل التي تظهر في فاتورة الشراء بشكل منفصل²⁴؛
- ج- سعر المشتري: هو السعر الذي يدفعه المشتري مقابل الحصول على وحدة سلعية أو خدمية واحدة من الإنتاج، في الزمان والمكان الذي يحدده المشتري، مطروحاً منه أي من ضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة القابلة للخصم من قبل المشتري. ويتضمن هذا السعر كلفة النقل التي تظهر بفاتورة الشراء بشكل منفصل²⁵.

وتستند عملية تسجيل توقيت القيود أو المعاملات بين الوحدات الاقتصادية إلى أساسين رئيسيين هما الأساس النقدي وأساس الاستحقاق. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بتسجيل قيود جدول الإنتاج على أساس الاستحقاق، بسبب بعض الأشكال التي تصاحب تطبيق الأساس النقدي، منها ان جزءاً هاماً من التدفقات التي تتم بين الأنشطة الاقتصادية ينفذ على أسس غير نقدية. ويتطلب اعتماد أساس الاستحقاق ان تسجل المعاملات في اللحظة التي يتحقق فيها التزام معين أو حق معين بين اطراف الصفقة، نتيجة للصفقة التي نفذت، بغض النظر عن شروط وتوقيت دفع القيمة المستحقة. ويزول هذا الالتزام أو الحق عند اتمام عملية الدفع. وفي جميع الأحوال، يجب ان تنتج عن أي صفقة قيمة اقتصادية ما حتى يتم تسجيلها ضمن الحسابات

24 نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرة 6.51.

25 نظام الحسابات القومية لعام 2008، الفقرة 6.64.

القومية. أما الأساس النقدي فيستند إلى تسجيل قيمة الصفقة التي تتم بين الأطراف في الوقت الذي تدفع فيه، أي في الوقت الذي يتم فيه استيفاء الحق الناتج عن إجراء الصفقة.

وتسجل قيمة الإنتاج في اللحظة التي تكتمل فيها العملية الإنتاجية، وتصبح المنتجات قابلة للبيع ولنقل ملكيتها إلى المشتري، أو إدراجها ضمن المخزون. وهذا يعني ان تسجيل قيمة الإنتاج لا يشترط ان يباع هذا الإنتاج وتدفع قيمته لحظياً حتى يتم تسجيل قيمته كإنتاج في الحسابات القومية. كذلك تخضع عملية تسجيل الإنتاج إلى قاعدتين هما:

أ- تسجل قيمة الإنتاج أينما وردت في الحسابات بنفس الوقت، أي ان عملية تسجيل قيمة المخرجات في الحسابات الإجمالية والفرعية التي تتضمن قيمة المخرجات يجب ان تتم في نفس اللحظة؛

ب- تسجل قيمة الإنتاج في كافة الحسابات الخاصة بأطراف العملية الإنتاجية بنفس القيمة وبنفس أساس التقييم.

(2) قيود جدول المستوردات

تشكل المستوردات جميع السلع التي تعبر نقاط العبور البرية والبحرية والجوية للدولة، إضافة إلى السلع والخدمات التي يشتريها ويستهلكها المقيمون من الأسواق الخارجية مباشرة. وتقيم المستوردات على أساس السعر (سيف)، وهو سعر السلعة المستوردة شاملاً تكلفة الشحن والتأمين. أما المستوردات من السلع والخدمات التي تشتري من الخارج مباشرة من قبل المقيمين، فتقيم بسعر المشتري، وهو السعر الذي يعادل سعر المستوردات التي تدخل الدولة عبر الحدود. وتحوّل قيم المستوردات في جدول العرض إلى القيمة (فوب) من خلال إضافة تكاليف النقل.

وتقدر قيمة السلع المستوردة استناداً إلى البيانات الجمركية التي تحررها السلطات الجمركية لشحنات البضائع التي تعبر الحدود البرية والبحرية والجوية للدولة، والتي تتبع نظام التصنيف المنسق. لذلك، تعتبر البيانات الجمركية وجدولها أهم مصدر للإحصاءات المتعلقة بالمستوردات.

ويعتمد تقييم المستوردات بشكل أساسي على القيمة (سيف) كما هي واردة في البيانات الجمركية. ولتحويل هذا السعر إلى سعر متسق مع الأسعار الأساسية، تضاف تكاليف الشحن والتأمين المترتبة على نقل السلع المستوردة من بلد المنشأ إلى نقطة العبور الحدودية اذا كان النقل من مسؤولية المصدر، للحصول على سعر يقارب سعر الأساس للمستوردات. اما اذا كان النقل من مسؤولية المستورد فان القيمة (سيف) يجب الا تتضمن تكاليف النقل، ولذلك، تعادل القيمة (سيف) سعر الأساس في هذه الحالة.

ويستند توقيت تسجيل هذه المستوردات إلى مبدأ الاستحقاق أيضاً، بحيث تسجل المستوردات في اللحظة التي يتم فيها تغيير الملكية. واذا كان تاريخ نقل الملكية غير معروف، تسجل المستوردات في اللحظة التي تعبر فيها الحدود الدولية، بغض النظر عن شروط وكيفية دفع قيمتها من قبل المستورد. وتخضع المستوردات من مشتريات المقيمين من الخارج مباشرة إلى نفس المبدأ، وهو ان قيمة السلع والخدمات المشتراة تسجل في اللحظة التي تنقل فيها ملكية السلعة من البائع إلى المشتري وتتم فيها عملية الشراء، سواء دفعت قيمتها في نفس اللحظة أو بشروط دفع مؤجل.

(3) جدول الهوامش التجارية وهوامش النقل

تخضع عملية تسجيل قيم الهوامش التجارية إلى نفس مبدأ الاستحقاق باعتبار ان الهوامش التجارية هي المخرجات الرئيسية لإنتاج قطاع تجارة الجملة وتجارة التجزئة. لذلك، فهي تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها الخدمات الأخرى، من حيث ان تسجيلها يتم في اللحظة التي تقدم فيها الخدمة. ولا يشترط في هذه الحالة ان يتم دفع قيمة الخدمة مقدماً، إذ يمكن تأجيله إلى وقت لاحق. وينطبق المبدأ نفسه على خدمات النقل التي يجب ان تسجل عندما يتم تقديمها واستهلاكها على أساس ان الإنتاج من الخدمات يستهلك مباشرة. وفي حال حمل المنتج المشتري قيمة تكلفة النقل بشكل منفصل عن سعر السلعة، وهي الحالة التي تعتبر فيها خدمات النقل نشاطاً فرعياً للمنتج، تسجل قيمة خدمة النقل من قبل المشتري في اللحظة التي تنتقل فيها ملكية السلعة (الخدمة) إليه، أي ان قيمة المنتج وقيمة نقله تسجلان في نفس الوقت وهو لحظة نقل ملكية السلعة أو المنتج.

(4) الضرائب والإعانات على المنتجات

يستند مبدأ الاستحقاق على تسجيل الصفقة عندما ينشأ حق أو التزام ما بين المتعاقدين. وبناء عليه، تسجل الضرائب والإعانات على المنتجات المحلية أو المستوردات عندما تكتمل عملية الإنتاج بالنسبة للمنتجات المحلية، أو تباع أو تنتقل ملكيتها إلى المشتري. وفي حالة المستوردات، تسجل قيمتها لحظة عبورها الحدود اذا لم يكن تاريخ نقل الملكية معروفاً.

2- جدول الاستخدام

يتكون جدول الاستخدام من جداول فرعية هي جدول الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات؛ وجدول خاص بالإنفاق على الاستهلاك النهائي العائلي والحكومي والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية؛ وجدول التكوين الرأسمالي، وجدول خاص بالصادرات. ويناقش هذا الجزء بعض التفاصيل الهامة المتعلقة بكل جدول من هذه الجداول على الشكل التالي.

(أ) جدول مستلزمات الإنتاج

تحتوي صفوف هذا الجدول على مختلف السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصنفة ضمن مجموعات سلعية وخدمية وفق النظام المركزي للمنتجات. وتحتوي اعمدته على كافة الوحدات الإنتاجية (المنشآت) التي تصنف ضمن مجموعات صناعية بناءً على الأنشطة التي تمارسها، وحسب التتقيح الرابع لنظام التصنيف الدولي الصناعي الموحد. وتمثل القيم الواردة في جدول مستلزمات الإنتاج قيمة ما استخدمته المجموعات الصناعية التي تحتل الأعمدة من مختلف السلع والخدمات التي تحتل الصفوف. فعلى سبيل المثال، تمثل القيم الواردة في الصف الأول من الجدول قيمة ما تم استخدامه من هذه السلعة أو المجموعة السلعية من قبل كافة الصناعات أو المجموعات الصناعية الممثلة بالأعمدة. اما مجموع قيم الصف الواحد فهي عبارة عن قيمة ما استخدم من هذه السلعة التي تحتل هذا الصف كاستهلاك وسيط من قبل كافة الصناعات. وحين النظر عامودياً، يصبح المجموع النهائي عبارة عن مجمل ما استخدمته المجموعة الصناعية في هذا العامود من مختلف السلع الممثلة بالصفوف كمستلزمات الإنتاج المتوفرة في السوق من المصادر التالية:

- (1) السلع والخدمات المنتجة محلياً خلال نفس الفترة المحاسبية؛
- (2) السلع الأولية المنتجة في فترات محاسبية سابقة والتي تم سحبها من المخزون؛
- (3) السلع والخدمات المستوردة.

وتقدر قيمة مستلزمات الإنتاج من السلع بطريقة تختلف عن طريقة تقدير قيمة الخدمات المستهلكة. ذلك ان قيمة مستلزمات الإنتاج هي عبارة عن قيمة ما تم استخدامه فعلاً من هذه السلع في الإنتاج خلال الفترة المحاسبية وليس ما تم شراؤه. وتقدر قيمة مستلزمات الإنتاج باعتبارها قيمة كل من مجموع المشتريات ومخزون أول المدة مطروحاً منها مخزون آخر المدة والتالف والفاقد أو المباع لمنشآت أخرى. فمستلزمات الإنتاج تحسب إذاً على الشكل التالي:

مستلزمات الإنتاج = مخزون أول المدة + المشتريات - مخزون آخر المدة.

(ب) الإنفاق النهائي على الاستهلاك العائلي والحكومي والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية

تمثل مكونات الاستهلاك النهائي النوع الثاني من استخدامات السلع والخدمات المتاحة للأنشطة الإنتاجية والاقتصادية، إلى جانب الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج. ويحصر استخدام السلع والخدمات كاستهلاك نهائي بالقطاع العائلي وقطاع الحكومة العامة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

الإنفاق النهائي للأسر المعيشية على الاستهلاك: يمثل هذا النوع من الإنفاق قيمة ما ينفقه قطاع الأسر المعيشية المقيمة على السلع والخدمات، بما في ذلك السلع والخدمات العينية التي تتوفر عن طريق المقايضة. كذلك يتضمن السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة ذاتياً. وتنقسم سلع الاستهلاك العائلي إلى سلع معمرة وغير معمرة، ويستثنى من ذلك الإنفاق على السلع النفيسة وبناء المساكن التي تدخل ضمن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي. وتحتسب قيمة الإيجار للمساكن المستعملة من قبل مالكيها، وتعتبر قيمة الإيجار المحتسب كإنتاج للأسرة وبنفس الوقت إنفاقاً استهلاكياً لها. أما المسكن المؤجر للغير فيعتبر أيضاً إنتاجاً لقطاع المسكن من طرف المالك، وتدخل قيمة الإيجار المدفوع من قبل المستأجر كاستهلاك نهائي بالنسبة له.

ولا يتضمن الاستهلاك النهائي بعض الأنشطة المنزلية، مثل أعمال الصيانة والديكور داخل المنزل التي ينفذها المالك بنفسه. إلا أن أية نفقات على المواد المستخدمة في هذه الأعمال تعتبر ضمن الاستهلاك النهائي للأسرة. ويشمل الاستهلاك النهائي العائلي ما يلي:

- (1) قيمة إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية، بما في ذلك السلع والخدمات غير المسوقة والتي تباع بسعر غير اقتصادي؛
- (2) التحويلات الحكومية العينية من السلع والخدمات؛
- (3) التحويلات العينية من السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية؛
- (4) قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الأسر المعيشية لأغراض الاستهلاك الذاتي وخاصة في حالة الأنشطة الزراعية.

ويوصي نظام الحسابات القومية بتصنيف السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية وفقاً لنظام التصنيف السلعي المركزي في جدول الاستخدام في جانب الصفوف، بشكل مماثل للتصنيف المعتمد في جدول الاستهلاك الوسيط.

الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: يمثل هذا النوع من الإنفاق قيمة ما تنفقه المؤسسات التابعة للحكومة المركزية والحكومات المحلية والبلديات وغيرها من مستويات الحكم الإداري والمؤسسات العامة على السلع، والخدمات الجماعية والفردية، والأجور، والرواتب، واستهلاك رأس المال، باعتبار ان الحكومة العامة تقوم باستهلاك كامل الإنتاج الخاص بها والذي يقدر بمجموع الإنفاق على السلع والخدمات (مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية)، إلى جانب مستلزمات الإنتاج الأولية (القيمة المضافة). ويتكون الإنتاج الحكومي من القليل من الإنتاج السوقي الذي يباع بالسوق بأسعار اقتصادية. اما الجزء الأكبر من الإنتاج فهو الإنتاج غير السوقي الذي يقيم بتكلفة إنتاجه، وهو الجزء من الإنتاج الذي تقدمه الحكومة بشكل فردي أو جماعي وللمجتمع بكليته، وهو ما يشكل بالتالي الاستهلاك النهائي الحكومي. ويمكن تقديره كما يلي:

- (1) قيمة الإنتاج الحكومي؛
- (2) ناقص: قيمة الإنتاج للاستخدام الذاتي؛
- (3) ناقص: قيمة السلع والخدمات المباعة سواء بأسعار اقتصادية أو أسعار غير اقتصادية؛
- (4) زائد: قيمة السلع والخدمات المشتراة بهدف تقديمها إلى الأسر بدون مقابل أو بأسعار غير اقتصادية.

الاستهلاك النهائي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: وهو إنفاق المؤسسات التي تقدم خدماتها للقطاع العائلي على السلع والخدمات والأجور والرواتب. ويقدر الاستهلاك النهائي لهذه المؤسسات بنفس طريقة تقدير الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي، أي عن طريق كلفة السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للقطاع العائلي بدون مقابل أو بأسعار غير اقتصادية مطروحا منها الإنتاج السوقي المباع بأسعار اقتصادية. وغالباً ما تستهدف هذه المؤسسات في خدماتها الأسر والعائلات المنتسبة إليها. ويقدر الاستهلاك النهائي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية على النحو التالي:

- (1) قيمة إنتاج هذه المؤسسات؛
- (2) ناقص: قيمة الإنتاج للاستخدام الذاتي؛
- (3) ناقص: قيمة السلع والخدمات المباعة سواء بأسعار اقتصادية أو بأسعار غير اقتصادية؛
- (4) زائد: قيمة السلع والخدمات المشتراة بهدف تقديمها إلى الأسر بدون مقابل أو بأسعار غير اقتصادية.

(ج) التكوين الرأسمالي الإجمالي

يتضمن التكوين الرأسمالي الإجمالي السلع الرأسمالية والأصول والموجودات الثابتة، والتغير في المخزون.

السلع الرأسمالية والأصول والموجودات الثابتة: وهي المنتجات التي تستخدم في الإنتاج ولا يتم استهلاكها خلال فترة محاسبية واحدة، كالألات والمعدات والأجهزة، والمباني السكنية وغير السكنية، ومعدات النقل، والدراسات وأبحاث التطوير وقواعد البيانات، والثروة الحيوانية ذات الإنتاج المتكرر، والأشجار المثمرة. وتشمل قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ما يلي:

- (أ) قيمة الموجوات الثابتة المشتراة؛
(ب) قيمة الموجوات الثابتة التي يتم الحصول عليها عن طريق المقايضة؛
(ج) قيمة الموجوات الثابتة التي يتم الحصول عليها كتحويلات رأسمالية عينية؛
(د) قيمة الموجوات الثابتة المنتجة للاستخدام الذاتي بما في ذلك المنتجات تحت التصنيع (تتضمن أيضاً الانشاءات والمباني المنفذة من قبل القطاع العائلي).

ويستبعد من قيمة هذه الموجوات:

- (أ) قيمة الموجوات الثابتة المباعة؛
(ب) قيمة الموجوات الثابتة التي يتم التخلص منها عن طريق المقايضة؛
(ج) قيمة الموجوات الثابتة التي يتم تقديمها كتحويلات رأسمالية عينية؛
(د) قيمة الموجوات الثابتة التالفة أو المسروقة.

وتعامل السلع الرأسمالية الإنشائية المنتجة للاستهلاك الذاتي بما في ذلك ما تنتجه الأسر المعيشية (القطاع العائلي) بنوع من الخصوصية في جداول العرض والاستخدام، وذلك عن طريق استبعادها من قيمة إنتاج القطاعات المنتجة لها، وإضافتها إلى إنتاج قطاع الانشاءات، وخاصة إذا تمثلت صناعة الإنشاءات في مجموعة صناعية خاصة بها في جداول العرض والاستخدام. وبمعنى آخر، يجب ألا يقتصر إنتاج قطاع الإنشاءات على إنتاج الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع، بل أن يشمل إنتاج القطاعات الأخرى من المنتجات الإنشائية كالمباني السكنية وغير السكنية، والطرق والجسور والسدود، وغيرها من السلع الرأسمالية ذات الطبيعة الإنشائية.

التغير في المخزون: ويشمل المخزون (أ) المخزون من السلع والمنتجات التامة الصنع، (ب) المخزون من السلع والمنتجات تحت التصنيع، (ج) المخزون من مستلزمات الإنتاج التي لم تستخدم في الإنتاج خلال الفترة، كما يتضمن صافي قيمة المقتنيات الثمينة كالمجوهرات والتحف واللوحات الفنية.

والتغير في المخزون هو التغير في قيمة السلع التي يتم الاحتفاظ بها في نهاية الفترة المحاسبية، أي السلع والمنتجات التامة الصنع، والسلع والمنتجات تحت التصنيع، والمواد الخام، ومستلزمات الإنتاج التي لم تستخدم في الإنتاج خلال الفترة المحاسبية. ويمثل التغير في المخزون قيمة السلع والمنتجات التي تدخل المخزون، مطروحاً منها قيمة المسحوبات منه وقيمة الفاقد والتالف.

ويتضمن المخزون أيضاً قيمة السلع والمنتجات المستبقاة لدى تجار الجملة وتجار التجزئة في نهاية الفترة المحاسبية. ولا بد من التمييز في هذا المجال بين السلع والمنتجات التي تحتفظ بها المؤسسات نتيجة للعمليات الإنتاجية، وتلك التي يحتفظ بها انتظاراً لارتفاع الأسعار، أو ما يعرف بالتخزين. وفي هذه الحالة، تعتبر الزيادة في قيمة هذه السلع إنتاجاً لنشاط التخزين، في حين يعتبر أي ارتفاع في قيمة المخزون من السلع لهدف غير التخزين مكاسب رأسمالية.

(د) الصادرات السلعية والخدمية

تتضمن الصادرات من السلع والخدمات ما تستخدمه الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية غير المقيمة من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الوحدات الإنتاجية المقيمة، بغض النظر عما إذا كانت الوحدات الإنتاجية تقع

ضمن الحدود الجغرافية للدولة ام لا. وهي بذلك تنقسم إلى صادرات الوحدات الإنتاجية المقيمة من السلع والخدمات العابرة للحدود، أي من خلال المعابر الحدودية من موانئ ومطارات ونقاط الحدود البرية، والسلع والخدمات المستهلكة من قبل الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية غير المقيمة، مثل القطاع العائلي والسفارات والبعثات الدبلوماسية العاملة داخل حدود الأسواق المحلية بشكل مباشر. وبغض النظر عن التقسيم سالف الذكر، تصنف الصادرات في جدول الاستخدام حسب السلع أو المجموعات السلعية المعتمدة في جدول مستلزمات الإنتاج، وذلك حتى يتم دمجها في جدول الاستخدام.

(هـ) أسس تقييم قيود جدول الاستخدام وتوقيتها

تقييم مستلزمات الإنتاج: تقييم مستلزمات الإنتاج في جدول الاستخدام بسعر المشتري إذا كانت مشتتة من السوق المحلي خلال نفس الفترة المحاسبية. أما مستلزمات الإنتاج التي يتم سحبها من المخزون، وهي العملية التي تؤدي إلى التغير في المخزون، فيتم تقديرها بطريقة مختلفة استناداً إلى سعر المشتري في اللحظة التي استخدمت فيها المسحوبات من مخزون المواد الأولية في العملية الإنتاجية. وأما مستلزمات الإنتاج المستوردة، فتقيم وفق القيمة (سيف) التي تخضع لعملية تصحيح من خلال بند تكلفة النقل، بهدف الحصول على سعر مماثل لسعر الأساس وهو القيمة (فوب). ولا بد من الإشارة إلى أن سعر المشتري للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج يجب ان يشمل هوامش التجارة والنقل التي يتحملها المشتري بشكل منفصل، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات غير القابلة للخصم. ولا يتضمن هذا السعر ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات القابلة للخصم.

ويتم تسجيل مستلزمات الإنتاج في حساب الإنتاج، وبالتالي في جداول العرض والاستخدام عند استخدامها في العملية الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى ان توقيت هذا التسجيل قد يختلف عن تاريخ شراء المستلزمات الأولية من قبل المنشأة، حيث ان جزءاً قد يستبقى من مشتريات المواد الأولية، وهو الجزء الذي لم يستخدم في الإنتاج حتى نهاية الفترة المحاسبية.

الإنفاق على الاستهلاك النهائي: أشير سابقاً إلى ان الإنفاق على الاستهلاك النهائي يتضمن فقط الإنفاق على استهلاك قطاع العائلات وقطاع الحكومة العامة والمؤسسات المقيمة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية. ويقم الإنفاق على الاستهلاك النهائي لهذه القطاعات على أساس سعر المشتري، الذي تم تعريفه سابقاً في أكثر من موقع، ولا يختلف هذا التعريف في حالة الاستهلاك النهائي عنه في حالة بنود جدول الاستخدام الأخرى، بحيث يتضمن صافي الضرائب والإعانات وهوامش النقل والتجارة. ولا يتضمن سعر المشتري الفوائد المترتبة على شراء المنتجات والخدمات النهائية عن طريق الاقساط أو التسديد المؤجل. أما استهلاك السلع والخدمات من الإنتاج الذاتي، فيقيم بأسعار الأساس، وهو ما يتوافق مع حقيقة ان هذا الاستهلاك هو في طبيعته إنتاج لهذه القطاعات، وان لم يتوفر هذا السعر فيجري تقديره بسعر الكلفة.

وتسجل قيم النفقات الاستهلاكية النهائية بأوجهها الثلاثة وفق مبدأ الاستحقاق، أي عندما يتم نقل ملكية هذه المنتجات الاستهلاكية من البائع إلى المشتري وهي اللحظة التي يترتب فيها التزام للمشتري تجاه البائع. أما الإنفاق على الخدمات، فيسجل عندما يتم تقديم الخدمة للمشتري. أما السلع والخدمات العينية التحويلية التي تقدم للقطاع العائلي بواسطة الحكومة العامة أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، فتسجل عندما تصبح هذه السلع في حوزة الأسرة.

التكوين الرأسمالي الإجمالي: تقدر قيم الاضافات من الأصول والموجودات الثابتة بسعر المشتري شاملاً هوامش النقل والتجارة. ولا تفرض معظم الدول أية ضرائب على الإنفاق الرأسمالي. وما يميز تقييم السلع الرأسمالية انها تشمل أيضاً تكاليف التوريد والتركيب، وخاصة فيما يتعلق بالآلات والمعدات التي تتطلب مثل هذه التكاليف، إلى جانب تكلفة نقل الملكية. وفي حالة السلع الرأسمالية التي يتم إنتاجها في أكثر من فترة محاسبية مثل السفن والمباني والسدود والطرق وغيرها، فتقيم بناء على الجزء المكتمل من الإنتاج، ولا ينطبق عليها أساس التقييم بسعر المشتري. يتم تقييم السلع الرأسمالية المنتجة للاستخدام الذاتي من قبل المنشأة بسعر الأساس انسجاماً مع طبيعة هذه المنتجات في أنها جزء من إنتاج المنشأة. وإذا تعذر الحصول على سعر الأساس فيمكن تقييمها بسعر الكلفة.

ويسجل الإنفاق على الإضافات من السلع الرأسمالية حسب مبدأ الاستحقاق، أي عندما يتحقق شرط نقل الملكية. غير ان هذا الشرط لا ينطبق على السلع الرأسمالية التي يحتاج إنتاجها إلى أكثر من فترة محاسبية واحدة. فإذا كان إنتاج الأصل تحت التصنيع لصالح المنتج، يسجل بقيمة ما تم إنجازه من الإنتاج ضمن المخزون في نهاية الفترة المحاسبية. اما اذا كان إنتاج الأصل تحت التصنيع لصالح المشتري وفق عقد بين الطرفين، فتسجل القيمة بناءً على توقيت الدفعات التي يتلقاها المنتج من المشتري إلى ان ينتهي إنتاج وتوريد الأصل الرأسمالي الثابت. اما تقييم السلع المعاد بيعها، وخاصة الأصول الثابتة، فتسجل مبيعات الأصل الرأسمالي الثابت كتكوين سالب من قبل البائع وموجب من قبل المشتري. ويكمن في الفرق بين القيمتين تكاليف نقل ملكية الأصل. ولذلك يوصى بان يتم اهتلاك هذه التكاليف خلال مدة اقتناء المالك للأصل، وبالتالي فإن كلفة نقل الملكية هي ما يعتبر تكويناً رأسمالياً.

ولتقييم التغير في المخزون، تقدر المسحوبات من المخزون بسعر المشتري السائد في اللحظة التي يتم فيها السحب من المخزون، وتسجل قيمة التغير في المخزون في اللحظة التي يتم فيها استخدام المنتجات في الإنتاج اذا كانت المسحوبات من المواد الأولية، أو في اللحظة التي تنتقل فيها ملكية السلعة اذا كانت المسحوبات بغرض البيع من السلع المكتملة الصنع.

الصادرات السلعية والخدمية: تقيم الصادرات من السلع حسب القيمة (فوب) بما يتضمن كلفة الشحن، وهي قيمة السلع المصدرة عند نقطة العبور الحدودية للدولة، التي تماثل لحظة نقل الملكية وفق أساس الاستحقاق. اما الصادرات الخدمية فتقيم بسعر المشتري لحظة تقديم الخدمة. وغالباً ما تمثل هذه الصادرات إنفاق الوحدات والهيئات غير المقيمة (القطاع العائلي والسفارات والبعثات الدبلوماسية العاملة داخل حدود الدولة) في الأسواق المحلية بشكل مباشر.

ثالثاً- مراحل بناء جداول العرض والاستخدام

تتضمن مراحل بناء جداول العرض والاستخدام ما يلي:

1- إعداد البيانات الإحصائية اللازمة ومعالجتها

إجراء مسح وتقييم شامل للبيانات الإحصائية المتوفرة من مصادرها المختلفة، مثل المسوح الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية العاملة داخل حدود الدولة وخارجها وفق مفاهيم الإقامة، إضافة إلى البيانات الإدارية الخاصة بالمؤسسات والهيئات الحكومية والعامّة، وقطاع الأعمال الخيرية، ومؤسسات المجتمع المدني. ويستهدف تقييم البيانات الإحصائية المتوفرة التعرف على مدى ملاءمة هذه البيانات لعملية بناء جداول العرض

والاستخدام من حيث المفاهيم والتصنيفات الموصى بها من قبل نظام الحسابات القومية، ومدى تغطيتها للأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد الوطني، ومدى توفرها بشكل دوري.

العمل على بناء سجلات وقواعد للبيانات وأنظمة ربطها آلياً من مصادرها المتعددة، وتأسيس الأطر والأنظمة اللازمة لتبادل المعلومات بين أطراف العمل الإحصائي بما في ذلك البيانات الإحصائية التي تساهم في بناء جداول العرض والاستخدام.

البناء على نتائج عملية تقييم البيانات الإحصائية المتوفرة لتحديد الثغرات التي تعاني منها، ووضع آليات عملية لتعويض النقص في كافة أنواع البيانات الإحصائية وتفصيلها اللازمة لبناء جداول العرض والاستخدام. ومن أهم هذه البيانات بيانات الإنتاج، ومستلزمات الإنتاج حسب السلع والخدمات المنتجة والمستخدم في الإنتاج، إضافة إلى بيانات الرواتب والأجور وتعويضات العاملين الأخرى، وبيانات التكوين الرأسمالي والصادرات والمستوردات في حال توفرها. ويتضمن العمل على سد الفجوات في البيانات الإحصائية تحديث وتحسين المسوح الاقتصادية القائمة، وإجراء مسح وبحوث إحصائية جديدة في حالة ثبتت الحاجة إليها في ظل نتائج التقييم المشار إليه في البند الأول.

تحديد البيانات الإحصائية والاقتصادية اللازمة لبناء جداول العرض والاستخدام التي تستخلص من المسوح الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، والبيانات الإدارية اللازمة، ومن ثم تحديد مصادرها وهي على الشكل التالي:

(أ) المسوح الاقتصادية

- (1) مسح القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني؛
- (2) مسح الصناعات الاستخراجية والتعدين؛
- (3) مسح الصناعات التحويلية بكافة أنواعها؛
- (4) مسح القطاعات المالي والمصرفي والتأمين؛
- (5) مسح قطاع الإنشاءات؛
- (6) مسح أنشطة تجارة الجملة والتجزئة؛
- (7) مسح أنشطة النقل والتخزين والاتصالات؛
- (8) مسح خدمات الصحة والتعليم؛
- (9) مسح الأنشطة العقارية؛
- (10) مسح الخدمات الشخصية وخدمات الأعمال؛
- (11) دراسة خدمات المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية؛
- (12) مسح دخل ونفقات الأسر؛
- (13) مسح القوى العاملة والأجور.

(ب) البيانات الإدارية

- (1) بيانات الحسابات الختامية والميزانية المالية للحكومة المركزية والبلديات ومستويات الحكم الأخرى؛
- (2) سجلات السلطات الضريبية التي تتضمن بيانات الضرائب بأنواعها المختلفة؛
- (3) بيانات سجلات السلطات الجمركية المتعلقة بالصادرات والمستوردات وعائدات الرسوم الجمركية؛

- (4) سجلات الجمعيات الخيرية والأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية وغيرها من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح؛
- (5) الموازنات والحسابات المالية للمؤسسات العامة التي لا ترد في موازنة الحكومة أو التي تحتفظ بحسابات خاصة بها؛
- (6) سجلات الاتحادات والنوادي الرياضية والمراكز الثقافية والاجتماعية التي تقع خارج نطاق الحكومة المركزية.

بعد إجراء المسوح الاقتصادية، يتم التدقيق في البيانات والإحصاءات التي توفرها على مستوى المؤسسة، وترمز مختلف البنود الواردة في استمارة المسح، وخاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة من النشاط الرئيسي، إلى جانب الأنشطة الفرعية الأخرى. كذلك ترمز بنود مستلزمات الإنتاج بناءً على أنظمة التصنيف والترميز السلعي المعتمدة في نظام الحسابات القومية والتي من أهمها التصنيف الدولي الصناعي الموحد المختص بترميز وتبويب الأنشطة الإنتاجية، والنظام المركزي للتصنيف السلعي الذي يعنى بتصنيف وتبويب السلع والمنتجات على اختلاف أنواعها. ويفضل استخدام أنظمة التصنيف هذه وفق أعلى تصنيف ممكن للمنتجات ومستلزمات الإنتاج، اعتماداً على ما تسمح به التفاصيل الواردة في استمارة المسح.

اخضاع بيانات النفقات الرأسمالية لنفس الإجراءات المذكورة سابقاً من حيث التدقيق والترميز والربط الآلي بالتقارير والجدول الإجمالية الأخرى تمهيداً لدمجها بجدول العرض والاستخدام.

تحميل بيانات المنشآت المستخلصة من المسح على برامج الحاسوب المعدة لمعالجة البيانات وتبويبها حسب الحقول والرموز التي اضيفت إلى استمارة المنشأه سابقاً، وإصدار التقارير بالمجاميع والتبويبات المطلوبة حسب التصنيف الدولي الصناعي الموحد لبيانات الإنتاج والنظام المركزي للتصنيف السلعي لبيانات مستلزمات الإنتاج.

العمل على تحميل بيانات التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات سلعية وخدمية على أنظمة وبرمجيات خاصة، يمكن وصلها بالبرامج والأنظمة الآلية الأخرى، ولديها القدرة على القيام بعملية الربط بين بيانات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي المنسق وأنظمة التصنيف الصناعي والسلعي. وتعتمد هذه المرحلة على إعداد خرائط خاصة لتصنيف الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات حسب السلعة والصناعة ذات الصلة.

بناء على أنظمة تبادل المعلومات بين المؤسسات والدوائر الحكومية وجهاز الإحصاء الوطني التي يتطلب العمل الإحصائي الفاعل العمل على تأسيسها وفق بروتوكولات وترتيبات معينة، سواء بالربط الآلي أو بأي وسيلة أخرى، يتم ادخال التعديلات اللازمة على بيانات الصادرات والمستوردات والضرائب والرسوم الجمركية التي من شأنها تحسين مستوى مطابقة هذه البيانات مع مفاهيم نظام الحسابات القومية، بالإضافة إلى إتاحة الاستفادة من كافة التفاصيل الواردة في البيانات الجمركية من حيث أصناف وأنواع السلع والمنتجات المصدرة والمستوردة، والضرائب والرسوم الجمركية حسب السلع والصناعات المختلفة.

ينطبق الأمر نفسه على البيانات الإدارية المتوفرة عن الحسابات الختامية للحكومة العامة، خاصة ما يتعلق منها بالإنفاق على السلع والخدمات والإيرادات من مبيعات المنتجات السوقية وغير السوقية حسب دليل النظام المالي الحكومي، بما يشمل بيانات الموازنات العامة للحكومة المركزية والحكومات المحلية والبلديات وغيرها من هيئات الحكومة العامة. كما تصنف بيانات النفقات والإيرادات الحكومية حسب النظام المركزي للتصنيف السلعي والنظام الدولي الصناعي الموحد من خلال خرائط ربط خاصة بهذه البيانات، هي

عبارة عن رسم للعلاقة بين تصنيفين مختلفين مثل خريطة ربط بيانات المستوردات المصنفة بتصنيفات النظام الدولي المنسق بالنظام المركزي للسلع.

وفي جميع الأحوال، يفضل العمل على إنشاء نظام خاص للتعامل مع البيانات الإدارية من حيث كيفية الحصول عليها وتخزينها وتنقيحها وتصنيفها ومن ثم ربطها بالجدول الإجمالية للحسابات القومية وجدول العرض والاستخدام والتقارير الناتجة عنها.

2- بناء حسابات الصناعات

تبنى حسابات الصناعة على مستوى المنشأة، ثم يجري تجميعها وتبويبها في مجموعات صناعية متجانسة وفق النظام الدولي للتصنيف الصناعي الموحد. تظهر هذه الحسابات، حسب التصنيف السلعي المركزي، المجموعات السلعية المختلفة التي أنتجتها الصناعة التي يتعلق بها هذا الحساب من حيث قيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج المستخدمة. ومن شأن هذه الحسابات أن تساهم في تركيب أهم مصفوفة من المصفوفات الثلاثة التي يتألف منها جدول العرض وهي مصفوفة الإنتاج المحلي. كذلك توفر هذه الحسابات أهم تقديرات جدول الاستخدام ممثلاً بجدول فرعي لمستلزمات الإنتاج (يتكون جدول الاستخدام من جدول مستلزمات الإنتاج وجدول فئات الإنفاق النهائي على الاستهلاك العائلي والتكوين الرأسمالي والصادرات). فحساب الإنتاج لصناعة معينة يتضمن في أحد جوانبه إنتاج هذه الصناعة من مختلف المنتجات شاملاً بذلك المنتج الرئيسي للصناعة إلى جانب المنتجات الثانوية، ومستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات حسب التصنيف السلعي المركزي، والمستلزمات الأولية المستخدمة في هذه الصناعة، وفي الجانب الآخر الرواتب والأجور والضرائب والإعانات وفائض التشغيل.

يمثل الجدول التالي حساب الصناعة للزراعة والغابات ومزارع الأسماك.

الجدول 2- حساب الصناعة للزراعة والغابات ومزارع الأسماك

حساب الصناعة		السلع حسب تصنيف (CPC)
الزراعة والغابات ومزارع الأسماك (ISIC4)		
مستلزمات الإنتاج	الإنتاج	
0	190	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
37	5	الخامات والمعادن والكهرباء والغاز والمياه
19	15	المنتجات التحويلية
5	45	الإنشاءات
8	12	التجارة وخدمات الإقامة والأغذية والمشروبات وخدمات النقل
20	0	الخدمات المالية والتأمين
40	7	الخدمات العقارية والإيجار والتأجير
13	0	خدمات الأعمال والإنتاج
4	0	الخدمات الاجتماعية والمجتمعية
7	0	الإدارة العامة
4	0	خدمات أخرى
22	0	الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج
48	0	تعويضات العاملين
47	0	فائض التشغيل الإجمالي
274	274	المجموع

يحتوي هذا الجدول على قيمة إنتاج نشاط الزراعة والغابات من مختلف السلع والخدمات حسب التصنيف السلعي المركزي، إلى جانب قيمة ما استخدم من هذه السلع كمستلزمات إنتاج، بما في ذلك مستلزمات الإنتاج الأولية. ويؤدي تجميع الحسابات الصناعية إلى الحصول على جدول الإنتاج في جانب العرض من خلال تجميع عامود الإنتاج في هذه الحسابات. كذلك تؤدي هذه العملية إلى الحصول على جدول مستلزمات الإنتاج في جانب الاستخدام من خلال عامود مستلزمات الإنتاج.

3- بناء حسابات السلع

تبنى حسابات السلع على مستوى المنشأة، ويجري بعد ذلك تجميعها وتبويبها في مجموعات سلعية متجانسة وفق نظام التصنيف السلعي المركزي. تظهر هذه الحسابات حسب التصنيف الدولي الصناعي الموحد المجموعات الصناعية المختلفة التي تنتج السلعة التي يخصها هذا الحساب من حيث قيمة المعروض من هذه السلع من قبل الصناعات الواردة في الحساب ومن قبل المستوردات. وتظهر هذه الصناعات أيضاً قيمة ما استخدمته من السلعة صاحبة الحساب كمستلزمات إنتاج كاستخدام نهائي. ويؤدي بناء الحسابات السلعية إلى الحصول على أهم التقديرات المتعلقة بالمجموعات السلعية من حيث قيمة المعروض والمستخدم من هذه السلع بشكل فردي، الأمر الذي يتيح الحصول على أهم مكونات جداول العرض والاستخدام من هذه التقديرات.

الجدول 3- حساب السلعة للزراعة والغابات ومزارع الأسماك

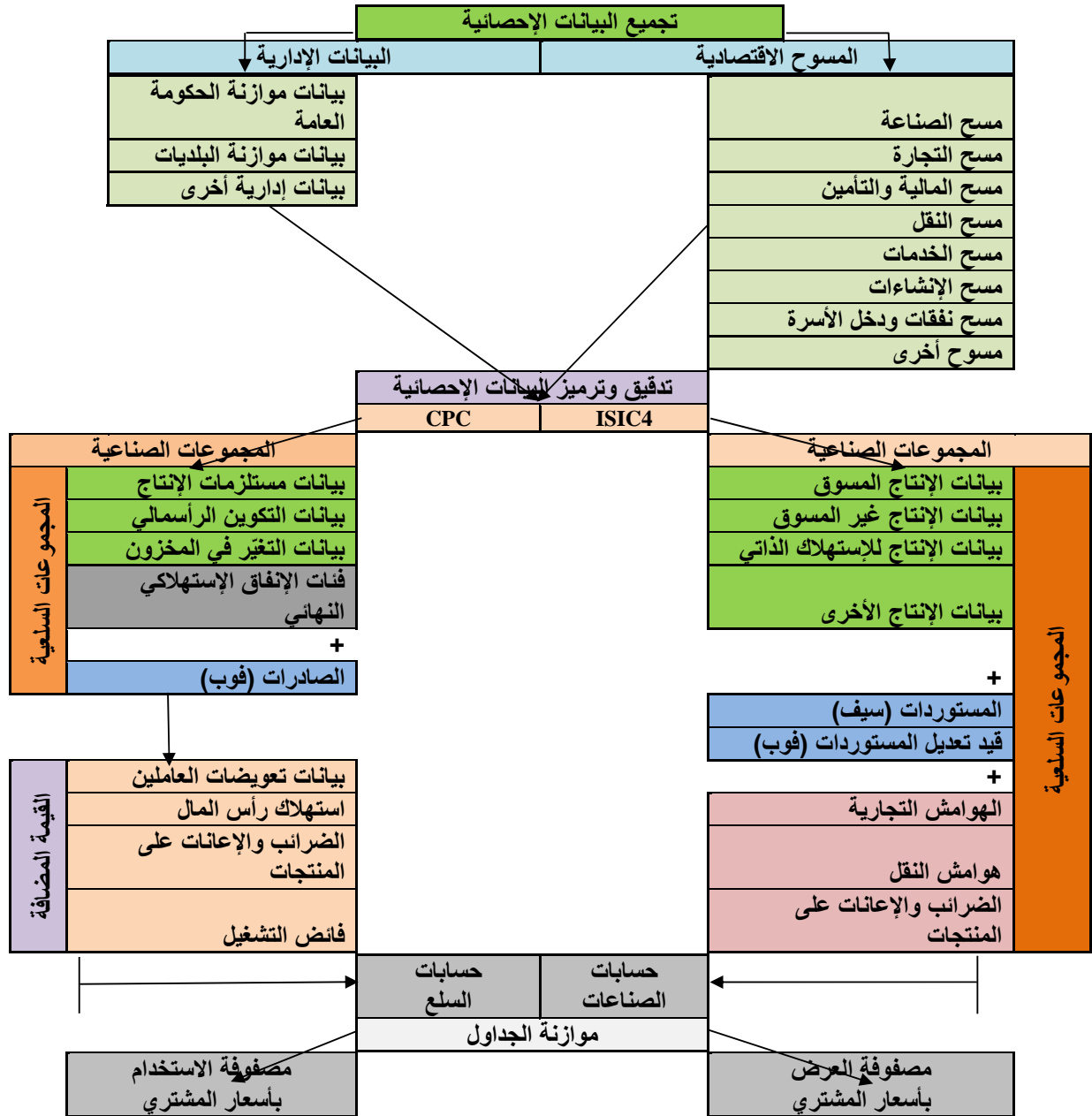
حساب السلعة		الصناعات حسب تصنيف (ISIC4)
الزراعة والغابات ومزارع الأسماك (CPC)		
الاستخدام	العرض	
0	190	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
80	5	الصناعة التحويلية وصناعات أخرى
0	0	الإنشاءات
0	0	التجارة والنقل وخدمات الإقامة والأغذية
0	0	المعلومات والاتصالات
0	0	الخدمات المالية والتأمين
0	0	الأنشطة العقارية
4	0	خدمات الأعمال
13	0	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية
0	14	خدمات أخرى
0	18	مجموع الإنتاج للاستهلاك الذاتي وغير السوقي
0	10	المستوردات
0	10	الهوامش التجارية
0	3	هوامش النقل
0	8	الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج
76	0	قطاع الأسر المعيشية
5	0	الحكومة العامة
5	0	قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية
0	0	التكوين الرأسمالي الإجمالي
31	0	السلع الثمينة
0	0	التغير في المخزون
44	0	الصادرات
258	258	المجموع

يمكن الحصول من خلال التقديرات الواردة في حسابات الصناعات وحسابات السلع على ما يسمى بالمجاميع الرقابية التي يتم العمل على تثبيتها عندما يبدأ العمل على توازن جداول العرض والاستخدام، على النحو الذي سيأتي ذكره لاحقاً.

وقد أشير سابقاً إلى أن حسابات السلع وحسابات الصناعات تشكل المصدر الأساسي لإجراء جدولي العرض والاستخدام على أساس انها تتضمن كل بنود جدول الإنتاج و جدول مستلزمات الإنتاج بشكل رئيسي، إلى جانب مصفوفة إعادة التقييم، ممثلة بالهوامش التجارية والنقل وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات. ويتضمن جدول العرض التالي الإنتاج السوقي من مختلف الصناعات، إضافة إلى الإنتاج غير السوقي، والإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتي، والمستوردات، بما يشكل معاً قيمة العرض بسعر الأساس.

ويبين الشكل 3 التالي المراحل الرئيسية لبناء جداول العرض والاستخدام بشكل مبسط للغاية، بهدف إيصال الأفكار الرئيسية التي تستند إليها عملية بناء هذه الجداول. ولذلك تظهر قائمة المسوح والبيانات الإدارية بشكل مختصر.

الشكل 3- المراحل الرئيسية لبناء جداول العرض والاستخدام



الجدول 4- جدول الإنتاج المحلي والمستوردات (بأسعار الأساس)

العرض الإجمالي (بأسعار الأساس)	المستوردات (o.i.f)	المجموعات الصناعية حسب التصنيف الصناعي (ISIC)														المجموعات السلعية حسب التصنيف السلعي المركزي (CPC)	
		الإنتاج السوقي (بأسعار الأساس)															
		مجموع الإنتاج المحلي	الإنتاج غير السوقي	الإنتاج للاستخدام الذاتي	مجموع الإنتاج السوقي	خدمات أخرى	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	خدمات الأعمال	الأنشطة العقارية	الخدمات المالية والتأمين	المعلومات والاتصالات	الإقامة والتجارة والنقل والخدمات الأغذية والأغذية	الإنتاجات	الصناعة التحويلية وصناعات أخرى	الزراعة والغابات وصيد الأسماك		
237	10	227	3	15	209	14	0	0	0	0	0	0	0	0	5	190	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
216.5	22	194.5	4	8	182.5	0	0	0	8	0	0	0	4.5	165	5	الخدمات والمعادن والكهرباء والغاز والمياه	
200	8	192	8	10	174	4	0	5	0	0	0	0	0	150	15	المنتجات التحويلية	
342	22	320	30	41	249	5	0	0	0	0	0	0	199	0	45	الإنتاجات	
249	0	249	0	0	249	12	34	0	13	0	0	170	8	0	12	التجارة وخدمات الإقامة والأغذية والمشروبات وخدمات النقل	
235	15	220	0	0	220	36	0	10	3	160	0	2	9	0	0	الخدمات المالية والتأمين	
244.4	15	229.4	0	0	229.4	11	0	0	188	0	0	9.5	5.9	8	7	الخدمات العقارية والإيجار والتأجير	
254	0	254	0	0	254	21	0	69	0	5	156	2	0	1	0	خدمات الأعمال والإنتاج	
222	13	209	30	79	100	8	67	0	6	0	3	16	0	0	0	الخدمات الاجتماعية والمجتمعية	
144	5	139	119	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإدارة العامة	
72	0	72	0	0	72	68	4	0	0	0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى	
2415.9	110	2305.9	194	173	1938.9	179	105	84	218	165	159	199.5	226.4	329	274	المجموع	

يتضمن الجدول 5 مصفوفة إعادة التقييم التي تهدف إلى تحويل قيم جدول العرض من سعر الأساس إلى سعر المشتري عبر إضافة هوامش التجارة والنقل والضرائب ناقص الإعانات على المنتجات. ويلاحظ أن التقييم بأسعار المشتري يقتصر على العامود الخاص بمجموع العرض، مما يعني أن القيم داخل جدول الإنتاج والمستوردات ليست شاملة للهوامش والضرائب²⁶.

**الجدول 5- مصفوفة إعادة التقييم
(الهوامش التجارية والنقل والضرائب على الإنتاج ناقص الإعانات)**

المجموع	ناقص الإعانات على المنتجات	الضرائب على المنتجات	هوامش النقل	الهوامش التجارية	
21	16	24	3	10	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
49	12	21	5	35	الخامات والمعادن والكهرباء والغاز والمياه
30	10	22	8	10	المنتجات التحويلية
28	9	20	12	5	الإنشاءات
146	6	14	73	65	التجارة وخدمات الإقامة والأغذية والمشروبات وخدمات النقل
12	0	4	5	3	الخدمات المالية والتأمين
10	5	15	0	0	الخدمات العقارية والإيجار والتأجير
18	0	18	0	0	خدمات الأعمال والإنتاج
12	0	12	0	0	الخدمات الاجتماعية والمجتمعية
22	0	22	0	0	الإدارة العامة
16	16	32	0	0	خدمات أخرى
364	74	204	106	128	المجموع

ويمثل الجدول 6 جدول مستلزمات الإنتاج، حيث تظهر المجموعات السلعية أو ما نسميها غالباً السلعة في الصفوف، وتظهر المجموعات الصناعية والتي تشير إليها بالصناعة في الأعمدة.

الجدول 6- مستلزمات الإنتاج بأسعار المشتري

المجموعات الصناعية-حسب التصنيف الصناعي (ISIC)											
مستلزمات الإنتاج											
مجموع مستلزمات الإنتاج	خدمات أخرى	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	خدمات الأعمال	الأنشطة العقارية	الخدمات المالية والتأمين	المعلومات والاتصالات	التجارة والنقل وخدمات الإقامة والأغذية	الإنشاءات	صناعات أخرى	الصناعة التحويلية	الزراعة والغابات ومصيد الأسماك
97	0	13	4	0	0	0	0	0	80	0	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
197	21	9	5	5	11	31	37	19	22	37	الخامات والمعادن والكهرباء والغاز والمياه
141	3	0	0	55	0	3	7	29	25	19	المنتجات التحويلية
89	2	0	4	7	9	25	20	5	12	5	الإنشاءات
107	7	8	4	29	13	12	5	11	10	8	التجارة وخدمات الإقامة والأغذية والمشروبات وخدمات النقل
121	7	14	9	9	0	8	12	21	21	20	الخدمات المالية والتأمين
142	6	6	12	2	9	5	23	6	33	40	الخدمات العقارية والإيجار والتأجير
113	10	14	10	0	23	0	0	33	10	13	خدمات الأعمال والإنتاج
47	8	0	0	0	12	7	3	2	11	4	الخدمات الاجتماعية والمجتمعية
10	0	0	0	0	0	0	0	2	1	7	الإدارة العامة
42	2	1	2	0	5	4	10	6	8	4	خدمات أخرى
1106	66	65	50	107	82	95	117	134	233	157	مجموع مستلزمات الإنتاج
140.4	19	9	5	20	11	9	12	10.4	23	22	الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج
452.5	65	25	17	57	51	44	51.5	43	51	48	تعويضات العاملين
240	29	6	12	34	21	11	19	39	22	47	فائض التشغيل الإجمالي
1938.9	179	105	84	218	165	159	199.5	226.4	329	274	الإنتاج القائم

يظهر هذا الجدول نشاط التجارة والنقل ضمن مجموعة سلعية كبرى، لكن لو ظهر هذان النشاطان في صفوف منفصلة، لكانت قيم الصف لكل منهما صفرية، مما يجعل المجموع العامودي الذي يمثل الإنتاج مقيماً بسعر الأساس.

4- طريقة التدفق السلعي (Commodity Flow Method)

تتيح طريقة التدفق السلعي إمكانية الحصول على تقدير للناتج المحلي الإجمالي بشكل منهجي ومتناسق لجهة الإنفاق النهائي. وهي وإن كانت تعد شكلاً مبسطاً لعرض واستخدام السلع والخدمات من قبل كافة أطراف النشاط الاقتصادي، لا تحتاج إلى كم هائل من البيانات الإحصائية الحديثة. وهي تختلف بذلك عن جداول العرض والاستخدام التي تتطلب بيانات تفصيلية واسعة حول الإنتاج والمستوردات في جانب العرض من السلع والخدمات، وحول الأوجه المختلفة لاستخدام ما هو معروض من هذه السلع في السوق المحلي كالاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي الأسري والحكومي، ولأغراض التكوين الرأسمالي.

ووفقاً لطريقة التدفق السلعي، فإن عرض أي سلعة لا بد وأن يساوي مجموع الطلب على هذه السلعة أو مجموع الاستخدامات منها. ولذلك، تعد طريقة التدفق السلعي أهم البدائل المتاحة للحصول على تقديرات تقريبية للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، في حال عدم توفر بيانات إحصائية تفصيلية ودقيقة لأي من متغيرات جانب الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي، وفي حال صعوبة بناء جداول العرض والاستخدام بشكل دوري، كما هو الحال في الكثير من الدول.

ويمكن أن تأخذ معادلة التدفق السلعي الشكل التالي²⁷:

الإنتاج المحلي + المستوردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي الحكومي + الاستهلاك النهائي العائلي + الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية + التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي + التغير في المخزون + الصادرات.

ويوضح الجدول 7 طريقة التدفق السلعي لتقدير الاستهلاك النهائي العائلي لسلعة واحدة هي بيض المائدة، وذلك بسبب عدم توفر بيانات الاستهلاك الأسري من هذه المادة. ويمكن تعميم هذا المثال على أية سلعة أو مجموعة سلعية أخرى على أساس أن طريقة التطبيق هي ذاتها في جميع الحالات. وقد استخدمت في هذا المثال البيانات التالية حول سلعة بيض المائدة خلال سنة الدراسة:

27 تظهر قيم البنود حسب طريقة التدفق السلعي بأسعار المشتري، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم الإنتاج والمستوردات من خلال هوامش التجارة والنقل والضرائب والإعانات على المنتجات.

الجدول 7- طريقة التدفق السلعي لسلعة بيض المائدة

	العرض	
95	الإنتاج المحلي من بيض المائدة (بسر الأساس)	=
15	قيمة المستورد من بيض المائدة (CIF)	+
16	الضرائب على المنتجات	+
9	الإعانات الإنتاجية	-
6	هوامش النقل	+
12	الهوامش التجارية (تجارة الجملة والتجزئة)	+
135	إجمالي العرض	
	الاستخدامات	
35	الاستهلاك الوسيط (بسر المشتري)	=
\$	الاستهلاك العائلي النهائي (بسر المشتري)	+
5	الاستهلاك الحكومي النهائي (بسر المشتري)	+
8	استهلاك المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية (بسر المشتري)	+
5	التغير في المخزون*	+
22	الصادرات	+
75	إجمالي الاستخدامات التي تتوفر عنها بيانات دقيقة	
60	الاستهلاك العائلي النهائي (بطريقة البواقي)	

* التغير في المخزون = مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة.

من خلال الجدول أعلاه، جرى تقدير قيمة الإنفاق النهائي للأسر المعيشية على الاستهلاك من مادة بيض المائدة الذي لا تتوفر عنه بيانات كافية، من خلال الاستعانة بالتقديرات المتوفرة عن المكونات الأخرى لجانب الطلب على هذه السلعة، والتي أوردت بياناتها في الجدول أعلاه، ضمن الجزء الخاص بعرض السلع. ويلاحظ بأن الجدول تضمن قيم هوامش التجارة والنقل وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات الخاصة بمادة البيض من أجل الوصول إلى قيمة العرض في مادة البيض بسر المشتري. وبما أننا قد توصلنا هنا إلى إجمالي فيه العرض من مادة البيض سعر المشتري ولدينا معلومات عن قيمة الإنفاق على الاستخدامات المختلفة عن البيض عدا الإنفاق النهائي للأسر المعيشية على مادة البيض فإننا نستطيع تقدير قيمة هذا الإنفاق الذي لا تتوفر عنه معلومات مباشرة بطريقة البواقي.

رابعاً- موازنة جداول العرض والاستخدام واشتقاق جداول المدخلات والمخرجات

يبحث هذا الجزء من الدليل في أساليب وطرق تحقيق التوازن بين جداول العرض والاستخدام. ولا بد في هذا الإطار من التعرف أولاً على مفهوم توازن السلعة وتوازن الصناعة، ومن ثم القاء نظرة سريعة على طبيعة الأسباب التي تقف وراء عدم توازن هذه الجداول بشكلها الأولي.

ألف- مفهوم التوازن السلعي والصناعي

تتألف عملية موازنة العرض والاستخدام من مجموعة من التدابير المتكررة التي تهدف إلى معالجة الاختلال في مجموع أي من صفوف جدول العرض مقارنة مع مجموع نفس الصف في جدول الاستخدام، تليها معالجة الاختلال في أي من أعمدة جدول العرض مقارنة مع نفس العمود في جدول الاستخدام. وتعاد هذه المعالجات عدة مرات على مستوى الصفوف فالأعمدة حتى يتحقق التوازن النهائي. وتستند هذه العملية على الأسس التالية:

- 1- قيمة عرض السلعة = قيمة الطلب على هذه السلعة.
- 2- قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية والأولية = قيمة الإنتاج.
- 3- القيمة المضافة الإجمالية للصناعة = القيمة المضافة وفق طريقة الدخل.

تمثل المعادلة (1) أدناه فكرة توازن السلعة فيما تمثل المعادلة رقم (2) توازن الصناعة:

$$(1) \text{ الإنتاج} + \text{المستوردات} = \text{الاستهلاك الوسيط} + \text{الاستهلاك النهائي} + \text{تكوين رأس المال الإجمالي} + \text{الصادرات؛}$$

$$(2) \text{ الإنتاج} - \text{الاستهلاك الوسيط} + \text{الضرائب على المنتجات} - \text{الإعانات على المنتجات} = \text{الاستهلاك النهائي} + \text{تكوين رأس المال} + \text{الصادرات} - \text{المستوردات؛}$$

ومنها:

$$(3) \text{ الإنتاج} = \text{مستلزمات الإنتاج} + \text{الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة).}$$

يلاحظ ان الجانب الأيمن من المتساوية رقم (2) يمثل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفق طريقة الإنتاج، في حين يمثل الجانب الأيسر من المعادلة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب طريقة الإنفاق. وبالإضافة إلى هاتين الطريقتين في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك طريقة الدخل التي تستند إلى تقدير بنود القيمة المضافة كل على حدة، كتعويضات العاملين واهتلاك رأس المال وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات وفائض التشغيل. ومن غير المتوقع أن تؤدي الطرق الثلاث إلى تقديرات متطابقة للناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي تتيحه جداول العرض والاستخدام. فهي تتضمن بيانات وتقديرات تفصيلية حول البنود التي تدخل في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وفق كل من هذه الطرق، مما يتيح إمكانية إدخال التعديلات الضرورية على التقديرات التي تتضمنها هذه الجداول باتجاه الحصول على تقديرات متطابقة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة خطأ مقبولة. وتعرف هذه العملية بعملية التوازن السلعي والصناعي.

باء- أسباب اختلال التوازن السلعي والصناعي

من الحقائق المعروفة عن جداول العرض والاستخدام استبعاد توازنها تلقائياً من واقع البيانات المتوفرة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواءً كانت أنشطة إنتاجية أو استهلاكية أو استثمارية (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها²⁸:

1- اختلاف طرق وأسس تقييم بنود جدول العرض مقارنة بجدول الاستخدام، فالأول يبني بالاستناد إلى أسعار الأساس بينما يبني جدول الاستخدام بالاستناد إلى أسعار المشتري.

2- اختلاف التصنيفات المستخدمة في جدول العرض عنها في جدول الاستخدام، والتباين المتوقع في ربط هذه التصنيفات ببعضها البعض. فقد يؤدي ربط بيانات المستوردات بنظام التصنيف السلعي المركزي على سبيل المثال إلى تصنيف بعض السلع المستوردة في مجموعة سلعية غير ملائمة، وبالتالي تظهر بيانات هذه السلعة في جداول العرض والاستخدام على أساس أن العرض أقل من الطلب، ما يتطلب في بعض الأحيان مراجعة هذه التصنيفات وكيفية الربط بينها.

3- وجود بعض الفجوات في البيانات الإحصائية المتعلقة بالإنتاج أو مستلزمات الإنتاج أو المستوردات، وغيرها من مكونات جداول العرض والاستخدام، وخاصة من حيث شمول البيانات المستخدمة لكافة التدفقات والتعاملات بين القطاعات، والأنشطة الاقتصادية بأنواعها المتعددة والتي يستدعي العمل على تقديرها أساليب وطرق مختلفة.

4- الاختلاف في توقيت تسجيل المبادلات المتعلقة ببنود جداول العرض والاستخدام بحيث يسجل بعضها على أساس الاستحقاق والبعض الآخر على الأساس النقدي خلال الفترة المحاسبية، مما قد يؤدي إلى تقدير هذه البنود بأقل من قيمتها الحقيقية، فيختل التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة. كما أن بعض الأنشطة الإنتاجية تتميز بظاهرة الموسمية كالنشاط الزراعي الذي يتبع التقويم الزراعي لزراعة المحاصيل وقطافها والذي يمثل إنتاج هذا القطاع، ولا يتبع التقويم الشمسي (الميلادي). كذلك بالنسبة إلى المواليد الجدد في حالة مزارع تربية المواشي. من شأن هذه الميزة أن تترك تأثيرها على استكمال وتقييم الإنتاج.

5- اختلاف مصادر البيانات الإحصائية يؤدي في كثير من الأحيان إلى مشكلة عدم اتساق المفاهيم والتعريفات بين المصادر المختلفة للبيانات. ومن الأمثلة على ذلك أن تقديرات الإنتاج لبعض الأنشطة الصناعية المستقاة من المسوح الاقتصادية قد لا تتماشى مع تقديرات مستلزمات الإنتاج التي يتم الحصول عليها من الغرف الصناعية، إذا لم تكن مغطاة في المسوح ذاتها. ذلك أن تقديرات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج لصناعة معينة لا بد من أن تكون على درجة عالية من الاتساق. لكن هذا الاتساق يتراجع في حالة تعدد مصادر البيانات الإحصائية لهذه الصناعة. ففي حال الحصول على تقديرات الرواتب والأجور للقطاع الزراعي من بيانات المسوح السكانية والأسرية وعلى بيانات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج من الجمعيات أو التعاونيات الزراعية، يصبح تحقيق الاتساق بين هذه التقديرات أمراً بعيد المنال. والأمر ذاته ينطبق على مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية.

جيم- مراحل تحقيق التوازن السلعي والصناعي

قبل التعرض لمراحل تحقيق التوازن في جداول العرض والاستخدام، لا بد من الإشارة إلى أحد الجوانب الهامة في بنائها، وهي قيام بعض الدول، وخاصة المتطورة منها في مجال الإحصاء، بتوزيع السلع والصناعات على الباحثين والخبراء العاملين على إعداد الحسابات القومية، ومن ضمنها جداول العرض والاستخدام، بحيث يكون كل باحث مسؤولاً عن عدد من السلع والصناعات في جداول العرض والاستخدام. فيبدأ بتقدير الإنتاج من السلع واستخداماته، ومعرفة المنتجين والمستخدمين الرئيسيين للسلع والتقنيات الشائعة في الإنتاج. ومن شأن المعرفة التامة للباحث في الصناعة والسلعة أن تساعد على التعامل مع العديد من المشاكل المتعلقة بتوازنها في هذه الجداول بكفاءة ودقة عالية.

وتتعدد أساليب وطرق تحقيق التوازن في جداول العرض والاستخدام. فمنها ما يركز على العمل اليدوي، ومنها ما يعتمد بصورة أساسية على التوازن الميكانيكي لجدول العرض والاستخدام، ومنها ما يستند إلى خليط من الطريقتين، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً. وتعتمد الطريقة الميكانيكية على حزمة من البرمجيات والأنظمة الإلكترونية القادرة على الربط بين قواعد بيانات وبرامج الحاسوب وعلى القيام بالعمليات الرياضية اللازمة على محتويات جداول العرض والاستخدام، وعلى التوزيعات اللغارتمية للفروقات بين عرض السلعة والطلب عليها وأشهر هذه البرامج هو نموذج (RAS).

ويتناول هذا الجزء من التقرير عملية توازن نظام العرض والاستخدام بشكل أكثر عمومية، مع تحيز مقصود نحو الأسلوب اليدوي، وذلك من خلال محاولة تحقيق توازن هذه الجداول في المراحل الأولى السابقة لتركيب النموذج بمكوناته المختلفة. وتعتمد هذه الطريقة على أدوات توازن الصناعة وتوازن السلعة والتي تتضمن حسابات الصناعات وحسابات السلع.

1- توازن الصناعة

أشير سابقاً إلى أن توازن الصناعة يتمثل في تحقيق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة مستلزمات الإنتاج} = \text{قيمة الإنتاج}$$

تتضمن مستلزمات الإنتاج في هذه المعادلة، إلى جانب المواد الأولية من السلع والخدمات، مستلزمات الإنتاج الأولية أو ما يسمى بالقيمة المضافة، وهي عبارة عن قيمة تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال والضرائب على المنتجات ناقص الإعانات وفائض التشغيل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية معالجة توازن الصناعة تتضمن جانب مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة من جدول الاستخدام، وقيمة الإنتاج المحلي في جدول العرض وهو ما تعبر عنه المعادلة أعلاه.

يعتبر حساب الصناعة، الذي جرى بحثه في الجزء الثالث من هذا الدليل (انظر الجدول 2)، من أهم الأدوات التي تستخدم في الوصول إلى توازن الصناعة، ويبنى هذا الحساب لكل مجموعة صناعية متجانسة حسب التصنيف الدولي الصناعي الموحد. ويتكون حساب الصناعة من جانبين، يتضمن أحدهما على قيمة إنتاج الصناعة من مختلف السلع والخدمات، في حين يتضمن الثاني قيم مستلزمات الإنتاج، بما في ذلك المستلزمات الأولية مثل تعويضات العاملين، واهتلاك رأس المال، والضرائب، ناقص الإعانات على المنتجات وفائض التشغيل. وتكون الصناعة في حالة توازن عند تساوي جانبي الحساب. أما إذا اختلف مجموعا

الجانبين، فيجري العمل على تقصي أسباب الاختلاف وتصحيحه بما يضمن توازن الحساب. ويلاحظ أنه في الحالات التي تكون فيها مصادر البيانات المستخدمة لمجموعة صناعية معينة هي المسوح الاقتصادية التي تجمع بواسطتها البيانات الخاصة بالإنتاج والمستلزمات الوسيطة والأولية، تظهر نتائج هذه المسوح توازناً بين جانب الإنتاج وجانب مستلزمات الإنتاج لأن مصدر البيانات واحد وهو المنشأة أو المؤسسة. أما إذا اختلفت مصادر البيانات، فلا يتوقع أن تتوازن هذه الصناعة، وقد تكون الفروقات كبيرة نسبياً. وبشكل اختلاف مصادر البيانات الإحصائية أحد أهم أسباب عدم توازن الصناعة. فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض الدول على نتائج المسوح السكانية والأسرية في تقدير قيمة تعويضات العاملين في مختلف الصناعات. إلا أن استناد هذه المسوح، كما هو معروف، على أطر ومفاهيم خاصة بالدراسات والمسوح السكانية والأسرية، على غرار أساليب المعاينة والتقسيمات والتصنيفات المرتبطة بها، قد يجعل من نتائجها مصدراً غير دقيق لبيانات أعداد العاملين أو التعويضات المقدره التي قد لا تتلاءم ومفاهيم وتعريف نظام الحسابات القومية. ومن الأسباب لاعتبار بيانات المسوح السكانية مصدراً غير مناسب لتقدير تعويضات العاملين هو احتمال عدم اتساق التصنيف المستخدم للصناعات في هذه المسوح مع التصنيف الصناعي الموحد المستخدم في إعداد الحسابات القومية. ويضاف إلى ذلك إمكانية تباين التعريفات المتعلقة بتعويضات العاملين التي قد تتضمن الرواتب التقاعدية حسب المسوح الأسرية، في حين لا تسجل هذه الرواتب ضمن تعويضات العاملين وفق نظام الحسابات القومية.

تتخذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الفروقات في جانبي الإنتاج ومستلزمات الإنتاج بناءً على مصادر هذه الاختلافات، بهدف تحقيق توازن الصناعة وفق الحدود المقبولة. والهدف من بناء حسابات الصناعة لكافة الصناعات هو ضمان توازن جدول الإنتاج في جانب العرض و جدول مستلزمات الإنتاج في جانب الطلب، على مستوى الصناعة، عند وضع الجداول الرئيسية للعرض والاستخدام. ويمكن تثبيت مجاميع الصفوف والأعمدة في كل من الجدولين الفرعيين للإنتاج ومستلزمات الإنتاج، والتي تسمى في هذه الحالة بالمجاميع الرقابية، كما يمكن تثبيت أي من القيم داخل هذين الجدولين إذا ما تم التأكد من دقة تقديراتها والتعامل مع أي اختلال على أساس ثبات هذه القيم.

2- التوازن السلعي

يشار بالتوازن السلعي إلى حالة التوازن بين مجاميع أعمدة و صفوف الجدول الفرعي للإنتاج والجدول الفرعي لمستلزمات الإنتاج، أو التوازن العامودي والتوازن الأفقي، غير أنه لا يعني أن التوازن السلعي بين هذه الصفوف والأعمدة في هذين الجدولين قد تحقق (أي أن الإنتاج من مجموعة سلعية معينة في جدول الإنتاج لا يساوي المستخدم منها في جدول الاستخدام). وغالباً ما تكون السلعة غير متوازنة أفقياً أو عامودياً لحظة تركيب الأجزاء المختلفة لجدول العرض والاستخدام، إذ تبدأ ملامح عدم التوازن بالظهور مع إضافة مصفوفات المستوردات والهوامش التجارية والنقل والضرائب ناقص الإعانات إلى الإنتاج في جهة العرض، إضافة إلى الحاق مصفوفات الطلب النهائي بمصفوفة مستلزمات الإنتاج من جهة الطلب. ويتطلب توازنهما الاستجابة للمعادلة التالية:

$$\text{قيمة عرض السلعة} = \text{قيمة الطلب على هذه السلعة}$$

وتعني هذه المعادلة أن العرض من أي سلعة تنتجها أي صناعة (إنتاج السلعة يتم بواسطة الصناعات المحلية كنشاط رئيسي لبعض المنتجين، وكنشاط ثانوي للبعض الآخر) مضافاً إليه قيمة المستوردات من نفس السلعة، إلى جانب هامش التجارة وهامش النقل وصافي الضرائب والإعانات على المنتجات، لا بد أن يساوي

مجموع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة أو الطلب عليها. فإن تحققت هذه المعادلة تكون السلعة في حالة توازن، والعكس صحيح.

وقد أوضح الجزء الثالث من هذا الدليل، والذي تعرّض بالشرح إلى عملية بناء حساب السلعة (الجدول 3)، أهمية هذا الحساب من ناحية التأكد من توازن السلع في جداول العرض والاستخدام قبل تفريغ بيانات هذه الحسابات في الجداول النهائية للعرض والاستخدام. ويمكن القول بأن التوازن السلعي، شأنه شأن التوازن الصناعي، يبدأ أولاً، ولو بشكل أولي، عند بناء تلك الحسابات، بحيث تقتصر عملية تركيب الجداول النهائية للعرض والاستخدام على تجميع هذه الحسابات في إطار واحد يمثل الجداول النهائية للعرض والاستخدام.

3- ملخص مراحل تحقيق التوازن السلعي والصناعي

تبدأ عملية توازن جداول العرض والاستخدام بتوازن حسابات السلع وحسابات الصناعات، التي يتم العمل على بنائها وتوازنها قبل تركيب الجداول النهائية للعرض والاستخدام. ويمكن معالجة أي اختلالات في هذه الحسابات من خلال المراحل التالية:

(أ) التأكد من صحة البيانات الإحصائية التي بنيت عليها البنود المكونة لهذا الحساب لجهة مصادرها وشمولها لكافة المنشآت التي تغطيها على مستوى الاقتصاد الوطني؛

(ب) مراجعة تنفيذ عمليات التصنيف السلعي والصناعي للإنتاج ومستلزمات الإنتاج على السواء، للتأكد من خلوها من الأخطاء، مثل تبويب بعض السلع أو الصناعات في مجموعات سلعية أو صناعية مختلفة عن المجموعة التي يجب ان تصنف فيها. فقد تؤدي هذه الأخطاء إلى تقدير متحيز إلى الأعلى في أحد المجموعات السلعية يقابلة تقدير متحيز إلى الأسفل في مجموعة سلعية أخرى، خاصة في حالات السلع المتشابهة؛

(ج) التحقق من عدم وجود أية تناقضات أو تعديلات في المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمنشآت وبالإنتاج والتدفقات بأنواعها المختلفة، بين مصادر البيانات وبين جانبي العرض والاستخدام؛

(د) مراجعة طرق تقدير البنود التي استخدمت فيها معدلات أو نسب معينة، خاصة إذا استندت هذه النسب إلى بيانات سنوات سابقة أو معدلات مستقاة من بيانات وتجارب دول أخرى؛

(هـ) تقصي الفروقات الكبيرة بين القيم، ثم تفكيك المجموعة السلعية غير المتوازنة إلى مكوناتها من السلع الفردية، والعودة إلى البيانات الأولية التي استخدمت في تقدير قيمتها؛

(و) ترتيب مصادر البيانات الخاصة بسلعة معينة حسب مصداقيتها، ذلك أن الأنواع المختلفة من البيانات التي تستخدم عادة في تقدير إنتاج السلعة لا تتميز بنفس الدرجة من القوة والمصداقية. بعد ذلك يبدأ البحث في البيانات الأولية الأقل مصداقية من غيرها، باعتبار أنها قد تكون مصدر الفروقات أو مصدر جزء منها. فعلى سبيل المثال، تتميز بيانات الإنتاج المحلي من السلعة غير المتوازنة بدرجة عالية من الدقة والمصداقية إذا كان مصدر هذه البيانات هو المسوح القطاعية. لذلك، يستحسن البحث عن الفروقات في البنود

الأخرى من العرض والاستخدام الأقل مصداقية، مثل بيانات التغيير في المخزون في جانب الاستخدام، أو في بيانات الهوامش التجارية وهوامش النقل في جانب العرض، خاصة إذا قُدرت وفقاً لطريقة البواقي؛

(ز) وتتميز بيانات المخزون بضعف القدرة على تقديرها بشكل دقيق نسبياً بسبب عدم التسجيل المنظم لهذا البند، وبالتالي ندرة البيانات المتعلقة به وخاصة لدى المنشآت صغيرة الحجم وأنشطة القطاع غير الرسمي. ولذلك إذا استمر اختلال التوازن بين العرض والاستخدام بعد استنفاد كافة الجهود في معالجته من خلال البيانات الأولية حول المبادلات السلعية والخدمية، يستخدم المخزون للقيام بمزيد من التصحيحات على قيم السلع والخدمات؛

(ح) تحليل تقديرات السلعة غير المتوازنة، الأمر الذي قد يساعد إلى حد كبير في تحديد مواقع الاختلالات. ومن هذه التحليلات على سبيل المثال لا الحصر:

(1) حساب معدلات النمو في إنتاج السلعة وفي استخداماتها المختلفة، ومن ثم التحقق من مدى تطابق هذه المعدلات مع المنطق السائد في هذا المجال مقارنة مع بيانات مشابهة من مصادر أخرى. وقد تشير معدلات النمو غير المنطقية والتي لا تتطابق مع بعض الحقائق إلى وجود أخطاء معينة في تقديرات هذه السلعة؛

(2) تحليل بيانات أسعار السلعة لرصد ارتفاعها أو انخفاضها ومقارنة التغيير في الأسعار بمعدلات نمو تقديرات السلعة بالأسعار الجارية، بهدف التعرف على أسباب الاختلال في توازن السلعة؛

(3) تحليل نسبة الطلب على السلعة باعتبارها من مستلزمات الإنتاج أو استهلاكاً نهائياً عائلياً أو حكومياً أو من الصادرات إلى قيمة الإنتاج الإجمالي منها، ومقارنة هذه النسبة مع نسب الأعوام السابقة. قد يشير التغيير في أي من هذه النسب إلى مشاكل معينة في تقديرات الإنتاج أو في استخدامات السلعة؛

(4) إعادة التدقيق في التقديرات القائمة على استخدام النسب والمعدلات، والتأكد من عدم وجود أي أخطاء في هذه النسب والمعدلات، والتأكد من تحديثها ومن صلاحيتها. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى تغيير أنماط الإنتاج، فينعكس ذلك على نسبة الاستهلاك الوسيط إلى قيمة الإنتاج. ففي حال استبدال الوقود الثقيل بالغاز الطبيعي في توليد الكهرباء في فترة معينة على سبيل المثال، يؤدي استخدام النسبة المحسوبة في ظل تكنولوجيا الإنتاج القائمة على الوقود الثقيل إلى تقديرات غير دقيقة، لأن نسبة المدخلات إلى الإنتاج ستكون مختلفة حتماً.

(ط) معالجة أي اختلال في توازن نموذج العرض والاستخدام بعد تركيبه، إذ أن عملية التركيب قد تقتربن بأخطاء حسابية وأخطاء في النقل وإدخال البيانات وغيرها؛

(ي) في حال اعتماد الطريقة الميكانيكية، يترك توازن حسابات السلع وحسابات الصناعات إلى ما بعد تركيب جداول العرض والاستخدام، ليصار إلى معالجته بواسطة برامج وأنظمة الحاسوب المتخصصة في هذه

العمليات. ولا ينصح باستخدام هذه الطريقة إذا تبين وجود فروقات كبيرة في مرحلة إعداد التقديرات الأولية لجداول العرض والاستخدام، خاصة إذا كانت البيانات المستخدمة في هذه التقديرات لا تزال في شكلها الأولي؛

(ك) يمكن إجراء عملية توازن نموذج العرض والاستخدام إما ميكانيكياً وإما يدوياً، غير ان الطريقة الفضلى هي التوفيق بين الطريقتين وفق المحددات والإمكانات الفنية المتاحة.

ويعطي المثال التالي الذي يتعلق بسلعة المنتجات الحيوانية المعلبة صورة أكثر تبسيطاً لتوازن السلعة بسبب التشابه بين الحالتين.

فاذا توفرت البيانات التالية حول سلعة المنتجات الحيوانية المعلبة:

العرض الإجمالي = 120، ويقسم إلى:

الإنتاج المحلي = 90، ومنه

إنتاج صناعة المنتجات الحيوانية = 63؛

إنتاج القطاع الزراعي من هذه السلعة = 17؛

إنتاج الصناعات الأخرى = 10؛

المستوردات = 11؛

هوامش تجارية = 15؛

هوامش نقل = 4.

الطلب الإجمالي على هذه السلعة = 105 ويقسم إلى:

مستلزمات الإنتاج = 40؛

استهلاك عائلي = 35؛

استهلاك حكومي = 5؛

التغير في المخزون = 10؛

الصادرات = 15.

ويلاحظ من بيانات هذه السلعة ان الفرق بين العرض والطلب على هذه السلعة = 15، (105-120) بحيث يزيد العرض عن الطلب بقيمة 15. وكما جاء سابقاً، فهناك ثلاثة احتمالات لمصدر الخلل في توازن هذه السلعة وهي:

- الخلل في مكونات جانب العرض: في هذه الحالة، يستبعد الخلل في قيمة الإنتاج من المنتجات الحيوانية، خاصة اذا تم تقدير الإنتاج بناءً على المسوح الاقتصادية التي تتميز نتائجها بدرجة عالية من المصدقية. لذلك يتركز البحث عن مصدر الخلل في البنود الأخرى للعرض، مثل المستوردات، وهوامش التجارة والنقل، أو الضرائب والإعانات. ويكون الهدف في هذه الحالة هو تخفيض قيمة العرض بناءً على الأخطاء التي يتم التعرف عليها خلال عملية استقصاء أسباب الاختلال في توازن السلعة؛
- الخلل في مكونات الطلب: يؤدي ثبات قيمة الإنتاج من المنتجات الحيوانية ووجود درجة ثقة عالية في بيانات المستوردات إلى البحث في جانب الطلب على هذه السلعة عن مصدر محتمل لعدم توازنها. وينبغي في هذه الحالة التدقيق في تقديرات جانب الاستخدام لهذه السلعة، مثل مستلزمات الإنتاج أو الاستهلاك العائلي والحكومي، والصادرات، والتغير في المخزون؛
- الخلل المشترك بين جانبي العرض والطلب: يستدعي هذا الوضع تطبيق ما ورد ذكره في الاحتمالين السابقين، مع ضرورة التدقيق في البنود الأقل مصداقية، كنعوية البيانات الإحصائية المستخدمة في التقدير، وتماسك طريقة التقدير، والعمليات الحسابية المتبعة.

وبالعودة إلى المثال السابق، تبين من خلال الاتصال بعدد من المنتجين الرئيسيين أن نسبة الهامش التجاري قدرت بأعلى مما يجب. فأعيد التقدير باستخدام النسب الصحيحة، فانخفض الفرق بين العرض والاستخدام إلى 5 وحدات بدلاً من 15. كما تبين ان الفرق المتبقي (قيمه 5) يعود إلى خطأ في تقدير المستخدم لهذه السلعة كمنتجات أولية.

ومن أبرز الملاحظات التي يمكن استخلاصها من المثال السابق:

- (أ) أن مصدر الخطأ الأول كان في جانب العرض، بسبب استخدام نسبة غير صحيحة أو غير حديثة للهامش التجاري، ما أدى إلى ارتفاع قيمة العرض من المنتجات الحيوانية؛
- (ب) ان مصدر الخطأ الثاني هو خطأ في تقدير قيمة الطلب على هذه السلعة كمستلزمات الإنتاج، مما تسبب في اختلال التوازن بين العرض والاستخدام؛
- (ج) ان الكشف عن أسباب الاختلال في توازن هذه السلعة تطلب الاتصال بأحد المنتجين الرئيسيين وإجراء استقصاء جانبي فيما يتعلق بهذه السلعة، مما يشير إلى أهمية توفر الخبرة والمعرفة الكافية بهذه السلعة من قبل الباحث المسؤول عنها؛
- (د) ان مصدر الخطأ قد يكون متعددًا، وتعتمد الجهود التي تبذل لتحديد مصادر هذا الخطأ على عوامل عدة أهمها حجم الفروقات في التقديرات، وعامل الوقت، وتوفر الكوادر المدربة على القيام بهذه المهمة؛

(هـ) ان توازن السلعة الذي قد يتطلب تحديد عدد من المجاميع الرقابية وتثبيتها قد يعتمد على تغيير القيم المثبتة عند الضرورة.

دال- اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات باستخدام جداول العرض والاستخدام

تشكل جداول العرض والاستخدام أساساً لبناء نماذج المدخلات والمخرجات، ولا يمكن بناء هذه النماذج بدون توفر جداول العرض والاستخدام، إلا وفق مجموعة من الأنظمة والفرضيات الصارمة. وتبين جداول المدخلات والمخرجات العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحديد مدى الترابط في ما بين الوحدات الإنتاجية، أو بين الوحدات الإنتاجية وقطاعات الطلب النهائي. وبمعنى آخر، تبين هذه الجداول مدى اعتماد القطاعات الاقتصادية على بعضها البعض. وتبنى جداول المدخلات والمخرجات حسب الأهداف المنشودة منها، ويمكن من خلالها معرفة ما تحتاجه صناعة معينة من منتجات غيرها من الصناعات، أو ما يحتاجه إنتاج سلعة معينة من السلع الأخرى، وهو ما لا يمكن الوصول إليه من خلال جداول العرض والطلب التي تبين العلاقة بين السلع والصناعات كقيم الإنتاج ومستلزمات الإنتاج وغيرها من بنود هذه الجداول.

1- طرق وفرضيات بناء جداول المدخلات والمخرجات

يتطلب الحصول على جداول المدخلات والمخرجات تحويل جداول العرض والاستخدام إلى جداول تبين العلاقة بين السلع أو العلاقة في ما بين الصناعات. ويعتمد هذا التحويل على جدول مستلزمات الإنتاج بشكل خاص، ويمكن تنفيذه وفق طريقتين هما:

(أ) طريقة المصفوفة من النوع (سلعة × سلعة)²⁹

يعدّ في إطار هذه الطريقة جدول تظهر فيه السلع ضمن الصفوف والاعمدة في الوقت نفسه. وتبنى جداول المدخلات والمخرجات بالاستناد إلى إحدى الفرضيتين التاليتين:

- (1) الفرضية الصناعية: وهي ان الصناعة تنتج السلع بغض النظر عن نوعها بنفس التكنولوجيا، ووفق طرائق فنية ثابتة في المدى القصير. وبمعنى آخر، تستخدم صناعة معينة نفس الأسلوب في الإنتاج، أي كان نوع هذه السلعة؛
- (2) الفرضية السلعية: وهو ان السلعة تنتج بنفس الطريقة الفنية والنمط الإنتاجي بغض النظر عن الصناعة التي تنتجها. فمهما كانت الصناعات التي تنتج سلعة معينة، فهي تنتجها بنفس الأسلوب الإنتاجي.

(ب) طريقة المصفوفة من النوع (صناعة × صناعة)

تتيح هذه الطريقة الحصول على جدول المدخلات والمخرجات بحيث تتضمن الصفوف نفس الصناعات التي تتضمنها الأعمدة. وتبنى هذه الجداول بالاستناد إلى فرضيتين هما:

- (1) فرضية ثبات هيكل مبيعات السلعة: وفقاً لهذه الفرضية، يعتمد تركيب الطلب على السلعة على السلعة نفسها، وليس على الصناعة التي تنتجها؛
- (2) فرضية ثبات هيكل مبيعات الصناعة: وفقاً لهذه الفرضية، لكل صناعة تركيب خاص بها لجهة المبيعات، بغض النظر عن ماهية السلع التي تنتجها.

وبغض النظر عن الطريقة المطبقة في الحصول على جداول المدخلات والمخرجات، يبقى الهدف واحد في كل الحالات وهو التعامل مع إنتاج الأنشطة الثانوية في جدول العرض وتوزيعه على الصناعات التي تنتج هذه السلع كنشاط رئيسي، بهدف تنقية جدول العرض من إنتاج السلع الثانوية. وفي هذا الإطار تقع مصفوفة (سلعة × سلعة) أو مصفوفة (صناعة × صناعة). ويمكن الاختلاف بين هذه الطرق والفرضيات في كيفية تحقيق هذا الهدف باستخدام جدول مستلزمات الإنتاج الذي يفترض ان يكون مقيماً بالأسعار الأساسية. وفيما يلي عرض لكيفية تحويل جدول العرض وفق هذه الطرق والفرضيات.

(ج) مصفوفة المدخلات والمخرجات من النوع (سلعة × سلعة)

يمكن الاختيار بين فرضيتين للحصول على جدول العرض (سلعة × سلعة)، هما فرضية السلعة وفرضية الصناعة اللتين جرى توضيحهما سابقاً. وتستخدم في هذا الإطار مصفوفة مستلزمات الإنتاج التي تخضع إلى إعادة تقييم من سعر المشتري إلى سعر الأساس، عن طريق استبعاد قيم هوامش التجارة وهوامش النقل والضرائب ناقصاً الإعانات من قيم هذا الجدول. لذلك، ينبغي بناء جدول للهوامش وآخر للضرائب حسب السلع والصناعات الواردة في مصفوفة مستلزمات الإنتاج. ووفق هذه الطريقة أيضاً لا يجري أي تغيير في قيم بنود الطلب النهائي بل تستبقى كما هي.

وتهدف عملية تحويل جداول العرض والاستخدام إلى الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية، من خلال الاستفادة من البيانات التي توفرها. وبخلاف جداول العرض والطلب التي تمثل العلاقة بين السلع والصناعات معبراً عنها بالقيم، تعكس مصفوفة المعاملات الفنية العلاقة فيما بين الصناعات المختلفة، أو فيما بين السلع المختلفة. لذلك فهي تتضمن الصناعات في الصفوف والأعمدة على السواء، أو أنها تتضمن السلع والمنتجات في الصفوف والأعمدة على السواء.

بعد إعادة تقييم جدول مستلزمات الإنتاج بسعر الأساس، تحتسب نسب استخدام مستلزمات الإنتاج من كل مجموعة سلعية لكل مجموعة صناعية في الجدول، وذلك من خلال تقسيم كل قيمة في العمود الخاص بصناعة معينة على مجموع العمود، وهو مجموع ما استخدمته الصناعة التي تحتل العمود من مختلف السلع كمستلزمات إنتاج. بعد هذه المرحلة، يجري الاختيار بين الفرضيتين على النحو التالي:

(1) فرضية الصناعة (Industry Assumption)

تجري عملية تحويل جدول العرض إلى جدول من نوع (سلعة × سلعة) على النحو التالي:

نقل قيم الإنتاج الثانوي في جدول العرض بين الأعمدة، أي بين الصناعات، باستخدام النسب التي حُسبت في جدول مستلزمات الإنتاج. وذلك من خلال نقل قيمة الإنتاج الثانوي لصناعة معينة من أحد السلع إلى الصناعة التي تدخل فيها هذه السلعة ضمن النشاط الرئيسي. وتجري عملية النقل هذه من خلال النسب

المحسوبة اعلاه. لكن استخدام النسب الملائمة يعتمد على الفرضيتين السابق ذكرهما. ولتوضيح هذه العملية يمكن استخدام بيانات الجدول 6 على النحو التالي:

تفيد بيانات جدول مستلزمات الإنتاج (الجدول 6) ان قطاع الصناعة التحويلية يستخدم 25 وحدة من إنتاج الصناعة التحويلية نفسها، و51 وحدة من الرواتب والأجور، و23 وحدة من الضرائب والإعانات، و22 وحدة من فائض التشغيل. وتمثل هذه المستلزمات حوالي 7.6 في المائة من المنتجات التحويلية، و15.5 في المائة من الرواتب والأجور، و7 في المائة من الضرائب والإعانات، و6.7 في المائة من فائض التشغيل من مجموع مستلزمات الإنتاج التي يستخدمها قطاع الإنتاج التحويلي.

بناءً على هذه النسب، تخفّض مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي من هذه البنود لإضافتها إلى نفس مستلزمات الإنتاج للصناعة التحويلية كما هو مبين في الجدول 7 الذي يتضمن أيضاً القيم الجديدة لهذه المستلزمات في القطاع الزراعي بعد تخفيضها، وللصناعة التحويلية بعد زيادتها بنفس القيم.

يترتب على هذا الخطوة نقل قيمة إنتاج القطاع الزراعي (البالغة 15 وحدة) من المنتجات التحويلية في جدول العرض إلى عامود الصناعة التحويلية في نفس الجدول. ويوضح الجدول 9 القيم الجديدة للإنتاج في هذين القطاعين بعد تحويل قيمة الإنتاج الزراعي من المنتجات التحويلية إلى صفر. ويؤدي تكرار هذا الإجراء على مجمل الإنتاج الثانوي في مصفوفة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج للوصول إلى مصفوفة مستلزمات تمثل فيها الأعمدة السلع وليس الصناعات.

(2) فرضية السلعة (Product Assumption)

بناءً على جدول مستلزمات الإنتاج (الجدول 6)، يستخدم القطاع الزراعي 19 وحدة من إنتاج الصناعة التحويلية، و48 وحدة من الرواتب والأجور، و22 وحدة من الضرائب والإعانات، و47 وحدة من فائض التشغيل. وتمثل هذه المستلزمات حوالي 6.9 في المائة من المنتجات التحويلية، و17.5 في المائة من الرواتب والأجور، و8 في المائة من الضرائب والإعانات، و17.2 في المائة من فائض التشغيل من مجموع مستلزمات الإنتاج التي يستخدمها قطاع الإنتاج الزراعي.

تستخدم هذه النسب في تخفيض مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي من هذه البنود لإضافتها إلى نفس مستلزمات الإنتاج للصناعة التحويلية كما هو مبين في الجدول 8 الذي يتضمن أيضاً القيم الجديدة لهذه المستلزمات في القطاع الزراعي بعد تخفيضها، وللصناعة التحويلية بعد زيادتها بنفس القيم.

وكما جاء في حالة الفرضية الصناعية، تنقل قيمة إنتاج القطاع الزراعي (البالغة 15 وحدة) من المنتجات التحويلية في جدول العرض إلى عامود الصناعة التحويلية في نفس الجدول، كما هو مبين في الجدول 9 الذي يتضمن القيم الجديدة للإنتاج في هذين القطاعين بعد تحويل قيمة الإنتاج الزراعي من المنتجات التحويلية إلى صفر. ويؤدي القيام بهذا الإجراء بما يشمل مجمل الإنتاج الثانوي في مصفوفة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج للوصول إلى مصفوفة مستلزمات تمثل فيها الأعمدة السلع وليس الصناعات.

الجدول 8- جدول مستلزمات الإنتاج للزراعة والغابات والصناعة التحويلية والصناعات الأخرى

الصناعة التحويلية وصناعات أخرى	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	الصناعة التحويلية وصناعات أخرى	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	
				الفرضية الصناعية
80	0	80	0	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
26.1	17.86	25	19	المنتجات التحويلية
24.0	21.0	23	22	الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج
53.3	45.7	51	48	تعويضات العاملين
23.0	46.0	22	47	فائض التشغيل الإجمالي
				الفرضية السلعية
80	0.000	80	0	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
26.0	18.0	25	19	المنتجات التحويلية
24.2	20.8	23	22	الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج
53.6	45.4	51	48	تعويضات العاملين
24.6	44.4	22	47	فائض التشغيل الإجمالي
		329	274	مجموع مستلزمات الإنتاج

القيم الواردة في العمودين الأخيرين هي القيم الجديدة لمستلزمات الإنتاج بعد التحويل.

الجدول 9- جدول قيم الإنتاج الجديدة للزراعة والغابات والصناعة التحويلية والصناعات الأخرى

الصناعة التحويلية وصناعات أخرى	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	
5	190	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
165	0	المنتجات التحويلية

(د) مصفوفة المدخلات والمخرجات من النوع (صناعة × صناعة)

أشير سابقاً إلى أن هذه المصفوفة تعتمد على فرضيتين هما فرضية ثبات هيكل مبيعات السلعة، التي تقوم على ان تركيب مبيعات السلعة يعتمد على السلعة نفسها وليس على الصناعة التي تنتجها، وفرضية ثبات هيكل مبيعات الصناعة، التي تستند إلى ان لكل صناعة تركيب خاص للمبيعات، بغض النظر عن تركيب إنتاجها من السلع. وإذا كان التحويل حسب طريقة (سلعة×سلعة) يشمل القيمة المضافة ويبقي قيم الاستهلاك النهائي كما هي، فإنه حسب الطريقة الثانية (صناعة×صناعة) يترك تقديرات القيمة المضافة كما هي، ولا يتأثر بالتحويل، في حين تخضع قيم الاستهلاك النهائي للتعديل. وفيما يلي توضيح لهذه الطريقة بناءً على هاتين الفرضيتين.

(1) فرضية ثبات هيكل مبيعات الصناعة

تعتمد هذه الطريقة على بيانات جدول العرض والاستخدام، إذ تستخدم بيانات جدول الاستخدام (الجدول 6 في الجزء الثالث) في حساب نسبة ما استخدمته مختلف الصناعات في الأعمدة من المنتجات الرئيسية الزراعية في الصف الأول من الجدول 6، وهي 80 وحدة للصناعة التحويلية، و4 وحدات لقطاع خدمات الأعمال، و13 وحدة لقطاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ما استخدمته فئات الاستخدامات النهائية وهو 161 وحدة من سلع ومنتجات القطاع الزراعي في الصفوف. وبناءً على هذه النسب،

يوزع إنتاج القطاع الزراعي من السلع التحويلية، وهي عبارة عن 15 وحدة، بين قطاع الصناعة التحويلية وخدمات الأعمال والتعليم والصحة من جهة، كمستلزمات إنتاج، وبين فئات الطلب النهائي من جهة ثانية.

وبالنظر إلى بيانات الجدول 10، فإن 31 في المائة من إنتاج القطاع الزراعي استخدم كمستلزمات إنتاج في الصناعة التحويلية، و2 في المائة في خدمات الأعمال، و5 في المائة في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، و62 في المائة في الطلب النهائي. وفي الصف الأخير من الجدول 10 القيم الجديدة لهذه الاستخدامات بعد أن تم التخلص من الإنتاج الثانوي للإنتاج الزراعي من السلع التحويلية.

الجدول 10- جدول استخدامات إنتاج قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك

مجموع الاستخدامات	مجموع الاستخدامات النهائية (الطلب)	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	خدمات الأعمال	مستلزمات الإنتاج للصناعة التحويلية والصناعات الأخرى	
					فرضية ثبات هيكل مبيعات الصناعة
258	161	13	4	80	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك
	0.62	0.05	0.02	0.31	النسبة من مجموع الاستخدامات
				15	إنتاج القطاع الزراعي من السلع التحويلية
	170.36	13.76	4.23	84.65	القيم الجديدة للاستخدامات في الأعمدة

(2) فرضية ثبات هيكل مبيعات السلعة

توزع قيمة الإنتاج الثانوي حسب هذه الفرضية من السلع التحويلية المنتجة في القطاع الزراعي، وهي 15 وحدة بين صفوف جدول العرض، بنفس الطريقة. إلا أن النسب المحتسبة وفق هذه الفرضية تؤخذ من جدول مستلزمات الإنتاج حسب نسبة توزيعات الاستخدامات المختلفة للسلع التحويلية في الصفوف إلى مجموع استخدامات هذه السلع سواء كمستلزمات إنتاج أو طلب نهائي. ويحتوي الجدول 11 على نتائج عملية توزيع 15 وحدة من الإنتاج الثانوي للقطاع الزراعي من السلع التحويلية، حيث يشير الجدول إلى أن 9 في المائة من السلع التحويلية استخدمت في الصناعة التحويلية، و41 في المائة في الصناعات الأخرى كمستلزمات إنتاج، في حين استخدمت 50 في المائة في فئات الطلب النهائي. وتستخدم هذه النسب في توزيع 15 وحدة من السلع التحويلية التي انتجها القطاع الزراعي وفق النسب المذكورة، بحيث تظهر القيم الجديدة لمستلزمات الإنتاج للصناعات ذات الصلة وللطلب النهائي حسب ما تبينه بيانات الجدول 11.

الجدول 11- جدول استخدامات منتجات قطاع الصناعة التحويلية

مجموع الاستخدامات	مجموع الاستخدامات النهائية (الطلب)	استخدامات السلعة كمستلزمات الإنتاج في الصناعات الأخرى	استخدامات السلعة كمستلزمات الإنتاج في الصناعة التحويلية	
				فرضية ثبات هيكل مبيعات السلعة
280	139	116	25	الصناعة التحويلية وصناعات أخرى
	0.50	0.41	0.09	إنتاج القطاع الزراعي من السلع التحويلية
			15	إنتاج القطاع الزراعي من السلع التحويلية
295.00	146.45	122.21	26.34	القيم الجديدة للاستخدامات في الأعمدة

2- بناء مصفوفة المعاملات الفنية

بعد الإنتهاء من عملية توزيع قيم الإنتاج الثانوي في مصفوفة العرض، يفترض أن يكون الناتج هو مصفوفة المدخلات والمخرجات من النوع (سلعة × سلعة)، أو من النوع (صناعة × صناعة). وعلى افتراض ان المصفوفة التي جرى بناؤها هي من النوع الثاني، فإن الوصول إلى مصفوفة المعاملات والتي يرمز لها في العادة بالحرف (A)، يتم في هذه الحالة من خلال قسمة كل قيمة في العمود على مجموع العمود نفسه، وهكذا إلى أن تشمل العملية كل أعمدة الجدول.

وتمثل القيم في مصفوفة المعاملات نسبة المستخدم من قبل الصناعات ضمن الأعمدة من إنتاج الصناعات ضمن الصفوف. وبما أن قيم الإستهلاك النهائي لم تتغير، يمكن التعبير عن هذه العلاقة على أساس أن:

AX تمثل قيم مستلزمات الإنتاج

$$AX + d = X \quad (1)$$

حيث أن

هي قيم الإنتاج

d تمثل قيم الطلب، ومن هذه العلاقة يمكننا ان نحصل على:

$$(I - A) X = d \quad (2)$$

$$d (I - A)^{-1} = X \quad (3)$$

تعرف المصفوفة (I-A) بمصفوفة ليونتيف نسبة إلى الاقتصادي ويزلي ليونتيف الذي عمل على تطوير نماذج المدخلات والمخرجات، كما يعرف معكوس المصفوفة (I-A) بمعكوس ليونتيف، أو مصفوفة المضاعفات بسبب قدرتها على الإمساك بالأثر الأولي لأي تغير في مستويات - الطلب أو ما يسمى بالتأثير المباشر، إضافة إلى التأثيرات غير المباشرة التي تترتب على التأثير المباشر.

وتفيد العلاقة (3) أعلاه بأنه لتحقيق مستوى معين من الطلب النهائي، يتيح النموذج أعلاه إمكانية التعرف على مستوى الإنتاج المطلوب للإستجابة إلى هذا الطلب. وتبرز أهمية نماذج المدخلات والمخرجات في هذا السياق باعتبارها من أهم الأدوات التي تستخدم في التخطيط وفي تحليل التغيرات في سوق العمل.

3- الإعتبارات المتعلقة باختيار نموذج المدخلات والمخرجات

لا بد في إطار تعدد طرق تكوين نماذج المدخلات والمخرجات والفرصيات المتعددة التي تبني عليها، من ضرورة تحديد الأهداف والاستخدامات المراد تحقيقها. فإلى جانب الفوائد المتعددة لهذه النماذج، لديها بعض الجوانب والنتائج غير المرغوب بها. وفي ما يلي نظرة سريعة على أهم ما يميز هذه النماذج.

ويشترط بمصفوفة المدخلات والمخرجات ان تكون مصفوفة مربعة أي من الدرجة $(1n \times n)$ ، وذلك لأهمية استخدامها في مختلف مجالات التحليل الاقتصادي. وبعض المصفوفات ثلاثية بعض التحليلات ولا ثلاثية أخرى. فالمصفوفة من النوع (سلعة \times سلعة) على سبيل المثال ثلاثية مجالات التحليل الذي يتطلب مستوى عالٍ من التجانس بين السلع، وتحليل الإنتاجية، واختبارات التكنولوجيات الجديدة. كذلك تساعد على ضمان اتساق بيانات الأسعار. لكن من أبرز مساوئ هذه المصفوفة انها يمكن ان تعطي قيم سالبة في إطار فرضية تكنولوجيا السلعة³⁰.

وللمصفوفة من النوع (صناعة \times صناعة) ميزات خاصة. فهي ثلاثية التحليلات المتعلقة بدراسة سوق العمل، والتفاعل المتزايد بين الصناعات في الوقت الحاضر يجعل منها الأكثر ملاءمة، كما أنها الأقرب إلى مصادر البيانات والمشاهدات الميدانية³¹.

ويستحسن عند استخدام هذه الجداول الفصل بين الناتج المحلي والمستوردات، فللمستوردات نماذج خاصة بها. كذلك ليست مشتريات المقيمين من الخارج ومشتريات غير المقيمين من الأسواق الداخلية ذات أهمية في بناء هذه الجداول.

4- أهمية بيانات الأسعار في جداول العرض والاستخدام

نوقش تقييم القيود والتدفقات في جداول العرض والاستخدام في أكثر من موقع في هذا التقرير، وأشير إلى ضرورة توحيد أساس التقييم في جانبي العرض والاستخدام، من خلال اعتماد التقييم بأسعار الأساس، بناءً على توصيات نظام الحسابات القومية التي دعت إلى التقييم بأسعار الأساس، أو بأسعار المنتجين اذا تعذر ذلك. كذلك تم تعريف الأنواع الثلاثة للأسعار وهي أسعار المنتجين، وأسعار الأساس، وأسعار المشتريين، مع توضيح الفرق بينها (الجدول 3). ويشكل توحيد الأساس السعري في تقييم جانبي العرض والاستخدام شرطاً أساسياً للانتقال إلى الخطوات اللاحقة في معالجة قيود جداول العرض والاستخدام، وهي العمل على تحقيق التوازن بين جدولي العرض والاستخدام، والحصول على تقديراتهما بالأسعار الثابتة، ومن ثم اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات.

ويحرص العديد من الدول على تقدير جداول العرض والاستخدام بالأسعار الثابتة، وذلك لأهمية هذه التقديرات في الكثير من مجالات التحليل الاقتصادي، وفي مقدمتها ما يتعلق بقياس مؤشرات الإنتاجية وبناء نماذج النمو الاقتصادي. ويتم الحصول على تقديرات جداول العرض والاستخدام بالأسعار الثابتة من خلال تثبيت قيم تقديرات جداول العرض والاستخدام، وعزل تأثير الأسعار عن التغير الإجمالي في القيم الجارية لهذه التقديرات.

وتثبتت قيم تقديرات جداول العرض والاستخدام بالأسعار الجارية من خلال مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار، ومنها الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يحسب وفق أسعار المشتري، والرقم القياسي لأسعار المنتجين الذي يحسب وفق الأسعار الأساسية، وهما من المقاييس الأكثر شيوعاً واستخداماً في هذا المجال. وقد توسعت جهود بناء واستخدام الأرقام القياسية باتجاهات عدة أهمها إعداد المؤشرات القياسية لأسعار المستهلك لمجموعة معينة من السلع والخدمات للإستهلاك النهائي، منها على سبيل المثال لا الحصر

30 الفقرة 28.62 من نظام الحسابات القومية لعام 2008.

31 الدليل الأوروبي لجدول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات ص 301.

حساب مؤشر سعري خاص بإيجارات المساكن، ومؤشرات للأرقام القياسية لأسعار المنتجين لعدد من الصناعات الحيوية والهامة مثل أنشطة الخدمات والانشاءات والصناعات الغذائية.

ويلجأ الكثير من الدول في الوقت الحاضر إلى حساب أرقام قياسية خاصة بالصادرات والمستوردات والسلع الرأسمالية لاستخدامها في أغراض عدة، على غرار تثبيت قيم الصادرات والمستوردات والتكوين الرأسمالي في جداول العرض والاستخدام. وتستخدم الأرقام القياسية لأسعار المنتجين في تثبيت تقديرات جداول الإنتاج ومستلزمات الإنتاج بعد تحويلها إلى تقديرات بأسعار الأساس.

والطرق التي تحسب بواسطتها الأرقام القياسية للأسعار عديدة، ومن أهمها:

(1) رقم لاسبير للأسعار: وهو عبارة عن طريقة لحساب الرقم القياسي للأسعار من خلال تقييم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس مقسوماً على القيمة بالأسعار الجارية لسنة المقارنة. أي ان:

$$.Lp = (P_{t-1} * Q_t) / (P_t * Q_{t-1})$$

(2) رقم باش للأسعار: وهو عبارة عن معكوس رقم لاسبير للأسعار، بحيث يجري حساب الرقم القياسي للأسعار من خلال تقييم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة مقسوماً على القيمة بالأسعار الجارية لسنة الأساس. أي ان:

$$.Pp = (P_t * Q_{t-1}) / (P_{t-1} * Q_t)$$

(3) رقم فيشر للأسعار: وهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير ورقم باش للأسعار، أي ان:

$$.Fp = \sqrt{Lp \cdot Pp}$$

حيث ان:

- P_t يمثل السعر بسنة المقارنة.
- P_{t-1} يمثل السعر بسنة الأساس.
- Q_t يمثل الكمية بسنة المقارنة.
- Q_{t-1} يمثل الكمية بسنة الأساس.

وهناك أنواع أخرى عديدة من الأرقام القياسية، لا يتسع المجال لذكرها هنا، وقد تناولت الدراسة باختصار الأرقام الأكثر شيوعاً واستخداماً فحسب.

خامساً- تحديات بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء وطرق معالجتها

تواجه الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا، وبوجه خاص مجموعة الدول التي شملها الاستطلاع، العديد من التحديات الرئيسية في العمل على بناء جداول العرض والاستخدام، باعتبارها خطوة هامة نحو الارتقاء بمستوى تقديرات الحسابات القومية وتحسين جودتها. ويتفاوت حجم هذه التحديات بين دولة وأخرى من دول هذه المجموعة، وقد قسمت هذه الدول إلى مجموعتين. تتضمن المجموعة الأولى الدول ذات التجربة في بناء جداول العرض والاستخدام، في حين تتضمن المجموعة الثانية الدول التي لم تخض هذه التجربة. وقبل التعرض إلى طرق المواجهة، لا بد من التوقف عند أبرز التحديات، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

ألف- المجموعة الأولى من الدول الأعضاء

1- عدم توفر البيانات الإحصائية

تتراوح الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوفر البيانات الإحصائية بين الغياب الكامل لبعض أنواع البيانات والإحصاءات الهامة لبناء جداول العرض والاستخدام، والنقص الحاد أو البسيط فيها كوجود فجوات واضحة في البيانات المتوفرة. ومن الأمثلة على هذه الثغرات:

(أ) استخدام المسوح الاقتصادية بشكل جزئي للحصول على بيانات الإنتاج وبيانات مستلزمات الإنتاج في سبع دول، وعدم استخدامها بشكل كامل إلا في ثلاث دول. ولأن بيانات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج تشكل العمود الفقري لجدول العرض والاستخدام، لا بد من الحرص على نوعيتها وأن تكون حديثة وشاملة من خلال الحصول عليها مباشرة من المسوح الاقتصادية ودراسات المعاينة؛

(ب) اعتماد بعض الدول على مصادر غير مناسبة للحصول على تقديرات بعض مكونات جداول العرض والاستخدام، منها تقديرات فائض التشغيل التي استمدت من مسوح دخول ونفقات الأسرة في أربع دول، علماً بأن مفهوم بند فائض التشغيل هو مفهوم خاص بقطاع الأعمال والمنشآت ولا يتوقع أن تتوفر بياناته في مسوح دخل ونفقات الأسرة؛

(ج) استخدام المصادر الإدارية بشكل حصري أو كلي للحصول على بيانات الضرائب والإعانات على المنتجات في ست دول، ما يعيق توزيع هذه الضرائب حسب السلع والصناعات وفق متطلبات جداول العرض والاستخدام، وبدقة ومصداقية عالية. وفي هذا الاستخدام ما يفسر توفر بيانات الضرائب والإعانات على المنتجات بدون تفصيل في نصف هذه الدول؛

(د) استخدام تقديرات ميزان المدفوعات للحصول على تقديرات الصادرات والمستوردات الخدمية في كافة الدول الأعضاء باستثناء الأردن، مما يؤدي إلى الحاجة المستمرة إلى تطويع هذه البيانات بما يتطابق ومفاهيم نظام الحسابات القومية؛

(هـ) الاعتماد على المسوح الاقتصادية كمصدر رئيسي لبيانات الهوامش التجارية وهوامش النقل في معظم الدول الأعضاء، إلا أنها قدرت بشكل إجمالي للبندين معاً في أربع من هذه الدول على الرغم من توفرها

لكل بند بشكل منفصل. وفي هذا الدمج ما يؤثر إلى حاجة هذه الدول إلى تحسين نوعية بيانات الهوامش التجارية وهوامش النقل عن طريق الفصل بينهما عند إجراء المسوح؛

(و) تقدير الإنفاق على الإستهلاك النهائي للأسر المعيشية في ست دول باستخدام نتائج مسوح قديمة لنفقات الأسرة ودخلها، مما يؤثر سلباً على قدرة هذه البيانات في إظهار الأنماط المتغيرة للإنفاق الإستهلاكي العائلي، خاصة في ظل التطورات المتسارعة خلال العقد الماضي في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام المرئي والمسموع، وفي مجالات الصحة والتعليم والرعاية الشخصية؛

(ز) الحصول على البيانات اللازمة لتقديرات التغير في المخزون اعتماداً على المسوح الاقتصادية بشكل رئيسي في خمس دول، وبشكل جزئي في دولتين، بينما استخدم مسح نفقات ودخل الأسرة للحصول على بيانات المخزون في دولة واحدة. واللافت أن هذه البيانات لا تتوفر بشكل كامل في أي دولة من الدول الأعضاء؛

(ح) مشكلة البيانات المفقودة، ولا سيما عند تنفيذ مسوح المعاينة، وبدرجة أقل عند القيام بالمسوح الشاملة. وتتمثل هذه المشكلة في أن عملية جمع بيانات عدد من الوحدات الإحصائية، وهي منشآت صناعية في عينة معينة، لم تتم كما هو متوقع، وذلك لأسباب عديدة منها تغير عناوين هذه المنشآت، أو إغلاقها وخروجها من السوق بشكل نهائي، أو بيعها لأفراد آخرين، أو غير ذلك من الأسباب. ففي مثل هذه الحالات، يتم اللجوء إلى عدد من أساليب التقدير الشائعة، كاختيار عدد من الوحدات أو المنشآت البديلة مساو لعدد المنشآت المفقودة، على أن تتشابه خصائص المنشآت البديلة مع خصائص المنشآت المفقودة، من حيث الحجم على سبيل المثال، والنشاط الإنتاجي، والموقع الجغرافي. فيتم تقدير البيانات المفقودة للمنشآت الأصلية من واقع بيانات المنشآت البديلة. ويمكن أيضاً الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية البحتة في تقدير البيانات الإحصائية المفقودة في حالة مسوح العينة. ومن هذه الأساليب ما يستند إلى فكرة بناء نماذج حسابية أو إحصائية للمتغيرات المفقودة، تستخدم فيها نماذج الانحدارات واللوغاريتمات لاستنباط القيم المفقودة؛

(ط) تجاوز مشكلة البيانات المفقودة ضمن عملية بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء نطاق فقدان بيانات عدد من الوحدات الإحصائية ضمن عينة مسح معين إلى ما أبعد من ذلك بكثير. فالمشكلة هي أن بعض أنواع البيانات المفقودة بشكل كامل أو شبه كامل. ومن الأمثلة على ذلك فقدان الكامل أو الجزئي لبيانات الإنتاج أو بيانات مستلزمات الإنتاج حسب التركيب السلعي لهذين الجانبين، والفقدان الكامل لبيانات أنشطة ومتغيرات اقتصادية هامة مثل دراسة حركة القادمين والمغادرين، أو فقدان بيانات الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد من المسوح الاقتصادية القائمة. مما يعني أن استخدام الأساليب الشائعة في تقدير البيانات المفقودة قد لا يكون ممكناً، ولذلك فالحل الأنسب لهذه المشكلة هو تطوير المسوح الاقتصادية للحصول على البيانات غير المتوفرة.

2- تحديات استخدام التصنيفات الإحصائية الصناعية والسلعية

يعترض تجربة بناء جداول العرض والاستخدام في المجموعة الأولى من الدول الأعضاء العديد من المشاكل والثغرات على صعيد تطبيق أنظمة التصنيفات السلعية والصناعية وغيرها من التصنيفات المتخصصة والموصى بها في نظام الحسابات القومية لعام 2008. ومن أبرز هذه الصعوبات:

(أ) تطبيق النظام الصناعي الموحد على مستوى الباب والقسم في خمس دول ضمن هذه المجموعة، في مقابل استخدام التصنيف المركزي للمنتجات على هذين المستويين في أربع دول، الأمر الذي يشير إلى ضعف تجانس المجموعات الصناعية والسلعية داخل جداول العرض والاستخدام في هذه الدول، مما يحد من استخدامها في العديد من التحليلات الخاصة بالسلع والصناعات؛

(ب) عدم تطبيق نظام تصنيف الإنفاق على الإستهلاك النهائي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية حسب الهدف من الإنفاق لعدم توفر البيانات اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات إنفاق هذه المؤسسات يستمد من المسوح الاقتصادية، مما يدفع إلى الاعتقاد بوجود بعض التناقض في المعلومات حول هذا الجانب؛

(ج) عدم تطابق بين حجم جداول العرض والاستخدام في إحدى الدول من حيث عدد الصفوف والأعمدة، وبين حدود استخدام النظام الدولي الصناعي الموحد على مستوى الباب والقسم والمجموعة للصناعات.

3- ملاحظات عامة حول المنهجيات المتبعة

من أبرز الملاحظات التي يمكن استخلاصها حول المنهجيات المتبعة:

(أ) التباين في أسس تقييم الإنتاج بين الدول الأعضاء، حيث اعتمد التقييم على أسعار المنتج أو أسعار المشتري في خمس دول ضمن هذه المجموعة. ولم يحدد ما إذا كان السبب في هذا الخيار هو عدم توفر البيانات اللازمة للتقييم بسعر الأساس، أي بيانات الهوامش التجارية وهوامش النقل وبيانات ضرائب الإنتاج (كمكون لسعر المنتج) والضرائب والإعانات على المنتجات حسب التصنيف السلعي (على الأقل) المعتمد في جداول العرض والاستخدام، أم غير ذلك من الأسباب. وتتمثل المشكلة في حالة عدم توفر هذه البيانات بصعوبة تحويل تقديرات جداول العرض والاستخدام من التقييم بأسعار المنتج أو بأسعار المشتري إلى التقييم بأسعار الأساس. ذلك أن التقييم بأسعار الأساس يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التوازن الصناعي والسلعي في جانبي العرض والاستخدام، ولاشتقاق جداول المدخلات والمخرجات، ولضمان إمكانية إعداد جداول العرض والاستخدام بالأسعار الثابتة في مراحل لاحقة (الأرقام القياسية لأسعار المنتجين التي تستخدم في تثبيط مصفوفة الإنتاج تحسب وفق أسعار الأساس للمنتجين)؛

(ب) إجراء عملية الربط بين التصنيفات المختلفة والتصنيف السلعي المعتمد في جداول العرض والاستخدام بطريقة يدوية في خمس من الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من المشاكل والأخطاء التي قد تنجم عن ذلك، ولطول المدة اللازمة لتتبعها ومعالجتها؛

(ج) بناءً على الملاحظة السابقة اعلاه، يمكن الإشارة إلى تحديات حقيقية تواجهها بعض الدول على صعيد اقتناء وبناء أنظمة وبرامج للربط الآلي. ولا تتعلق هذه التحديات بالربط بين التصنيفات الإحصائية المختلفة والتي تعد شأناً داخلياً ينحصر بالأجهزة الإحصائية الرسمية في هذه الدول، بل تطال أيضاً تطوير أنظمة وبرامج أكثر تعقيداً للربط بين مختلف الأنظمة وقواعد البيانات المتوفرة لدى الأجهزة الإحصائية نفسها، مثل الربط بين قاعدة بيانات المسوح الاقتصادية، وقاعدة بيانات المسوح السكانية، ومسوح نفقات ودخل الأسرة، أو بيانات سجل المنشآت والعمل والعمالة على سبيل المثال لا الحصر. وتتضاعف هذه التحديات عند

الحديث عن إمكانية تطوير وبناء أنظمة وبرمجيات الاتصال وتبادل المعلومات مع المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية الأخرى بغية الاستفادة من ميزة تحديث البيانات الخاصة بهذه المؤسسات بشكل لحظي وآلي؛

(د) عدم الاستفادة من تقنيات ووسائل النشر الحديثة في نشر بيانات وتقديرات جداول العرض والاستخدام من قبل الدول التي قامت ببناء هذه الجداول. والمثال على ذلك عدم توفر نتائج العمل على هذه الجداول على المواقع الإلكترونية الخاصة بمعظم دول هذه المجموعة باستثناء مصر والأردن والكويت؛

(هـ) بعض المشاكل المتعلقة بتطبيق المفاهيم الشائعة في الحصول على تقديرات جداول العرض والاستخدام في عدد من الدول. فقد تضمنت تقديرات الإنفاق على الإستهلاك النهائي للأسر المعيشية في إحدى الدول على سبيل المثال المشتريات المباشرة لغير المقيمين من الأسواق الداخلية، علماً أنها حسبت في نفس الوقت ضمن الصادرات. كذلك تضمنت بيانات التجارة الخارجية في دولتين أخريين إنفاق المقيمين وغير المقيمين، مما يعني تحيز هذه التقديرات نحو الأعلى أو الأسفل، هذا إلى جانب عدم تعديل قيم المستوردات للحصول على تقييم معادل للقيمة (فوب) كما في حال الصادرات في بعض الدول، وفق ما يتطلبه توازن جداول العرض والاستخدام.

باء- المجموعة الثانية من الدول الأعضاء

1- النقص الكبير وشبه الكامل في البيانات اللازمة لبناء جداول العرض والاستخدام في إحدى هذه الدول، وخاصة بيانات الإنتاج وبيانات الهوامش التجارية والنقل والضرائب والإعانات على المنتجات في جانب العرض. أما في جانب الاستخدام، فهناك نقص في بيانات مستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر إلا على شكل تقديرات إجمالية خالية من التفاصيل حول قيم السلع والخدمات المنتجة والمستخدم في الإنتاج. كذلك تتوفر بيانات التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي وليس حسب نوع الأصل الرأسمالي في هذه الدولة، ولا تتوفر بيانات الإنفاق على الإستهلاك النهائي للأسر المعيشية. ومن مشاكل البيانات أيضاً عدم اكتمال بيانات التجارة الخارجية بسبب افتقارها إلى الصادرات والمستوردات الخدمية.

2- عدم تعديل قيم المستوردات والصادرات عبر استبعاد إنفاق المقيمين المباشر من الخارج وإنفاق غير المقيمين المباشر من الداخل. كذلك لا يعاد تقدير قيم المستوردات حسب القيمة (فوب).

3- تصنيف بيانات الأنشطة الاقتصادية وفق التصنيف الدولي الصناعي الموحد على مستوى الباب والقسم، وهو تصنيف تعتمد إحدى دول هذه المجموعة في تصنيف بيانات التجارة الخارجية.

4- تقييم الإنتاج في واحدة من هذه الدول على أساس أسعار المنتجين بالرغم من ضرورة تحويله إلى أسعار الأساس، وذلك من أجل العمل على موازنة جداول العرض والاستخدام واشتقاق جداول المدخلات والمخرجات.

1- الطرق المقترحة لمواجهة تحديات بناء جداول العرض والاستخدام

بناءً على العرض السابق للمشاكل والتحديات العديدة التي تواجه جهود بناء جداول العرض والاستخدام في الدول الأعضاء، يمكن وضع بعض التصورات والاقتراحات العامة حول الطرق المناسبة للتعامل مع هذه التحديات. ومن أهم ما يمكن اقتراحه في هذا المجال ما يلي:

(أ) معالجة تحديات عدم اكتمال البيانات الإحصائية

- (1) زيادة الاستفادة من البيانات الإحصائية التي توفرها المسوح الاقتصادية في عدد من الدول، وذلك من خلال زيادة الاستفادة من بيانات مسوح المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية في تصنيف الإنفاق الإستهلاكي النهائي لهذه المؤسسات حسب الغرض من الإنفاق في العدد الأكبر من الدول الأعضاء. وزيادة الاستفادة من المسوح الاقتصادية في الحصول على تقديرات منفصلة للهوامش التجارية وهوامش النقل التي تقدر كبنء إجمالي في المسوح الاقتصادية في عدد آخر من هذه الدول؛
- (2) تحسين نوعية المسوح الاقتصادية القائمة في عدد من الدول من خلال التوسع فيها لتشمل الأنشطة الاقتصادية والبيانات المتعلقة بها. ومن شأن هذا التوسع أن يعوّض عن النقص الملاحظ في البيانات. وقد تحسنت فعلاً جودة تقديرات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج في الدول التي اعتمدت بشكل جزئي على المسوح الاقتصادية في توفير هذه البيانات التي تشكل الجزء الأكبر من مكونات جداول العرض والاستخدام، وكذلك الأمر بالنسبة لتقديرات فائض التشغيل ودخول عوامل الإنتاج والضرائب والإعانات على المنتجات؛
- (3) ضرورة أن تنفذ الدول الأعضاء عدداً من المسوح الجديدة على غرار مسوح ودراسات السياحة، وتطوّر إحصاءات القادمين والمغادرين من كافة نقاط الحدود البرية والبحرية والجوية، بهدف تحسين تقديرات التجارة الخارجية، من خلال الحصول على تقديرات أكثر دقة لصادرات ومستوردات الخدمات التي تستخلص حالياً من بيانات ميزان المدفوعات؛
- (4) ضرورة أن تحدّث الدول الأعضاء مسوح نفقات ودخل الأسرة، التي تستخدم بياناتها في تقدير الإنفاق الإستهلاكي النهائي للأسر المعيشية. فبعض هذه الدول لا تزال تستخدم نتائج مسوح قديمة لنفقات ودخل الأسرة، مما يؤثر على قدرة التقديرات القائمة على بيانات هذه المسوح في إظهار الواقع الجديد لأنماط الإستهلاك الحديثة؛
- (5) ضرورة العمل مع المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، ورفع مستوى التنسيق والتعاون معها، ومنها السلطات الجمركية، بهدف إدخال بعض البنود على البيان الجمركي، والحصول على تفاصيل أكثر دقة للرسوم الجمركية حسب أنواع السلع المصدرة والمستوردة، وبيانات أكثر تفصيلاً حول الجهة المصدرة والمستوردة.

(ب) معالجة تحديات تطبيق التصنيفات الإحصائية المتعلقة ببناء جداول العرض والاستخدام

- لمواجهة هذا النوع من التحديات، ينبغي معالجة مشاكل نقص البيانات الإحصائية، وردم الفجوة بين المتوفر من البيانات وحاجة جداول العرض والاستخدام، وذلك على النحو التالي:
- (1) زيادة الاستفادة من بيانات مسوح المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، ما يتيح المجال أمام تطبيق نظام تصنيف الإنفاق على الإستهلاك النهائي لهذه المؤسسات، حتى إن دعت الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات الطفيفة على هذه المسوح؛

(2) من شأن التوسع في المسوح الاقتصادية المعتمدة في عدد من الدول وتطويرها أن يحسّن مستوى تطبيق أهم أنظمة التصنيف ذات العلاقة بجداول العرض والاستخدام، على غرار النظام الصناعي الموحد الخاص بالأنشطة الإنتاجية، والنظام المركزي للمنتجات، وذلك من خلال توفير البيانات اللازمة لتطبيق هذين النظامين بحدود أعلى من الحد الثاني أو الثالث، وبالتالي الحصول على مجموعات صناعية وسلعية أكثر تجانساً.

(ج) معالجة التحديات الأخرى المتعلقة ببناء جداول العرض والاستخدام

(1) هناك حاجة ملحة للعمل مع المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية ورفع مستوى التنسيق والتعاون معها في عدة مجالات، وذلك بسبب التعقيدات الفنية والإدارية التي ترافق عملية بناء جداول العرض والاستخدام، وحاجة هذه الجداول إلى الكثير من الجهود لتوفير بيانات وإحصاءات مفصلة، خاصة على صعيد تأسيس وبناء أنظمة وبرمجيات الربط الآلي المتخصصة في الاتصال وتبادل المعلومات بين الجهاز الإحصائي وبين هذه المؤسسات؛

(2) الالتزام بالمفاهيم والتعاريف الموصى بها في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وبالمنهجيات المقترحة في هذا النظام من حيث ضرورة إدخال التعديلات الضرورية على تقديرات الصادرات والمستوردات الخاصة بالمشتريات المباشرة للمقيمين وغير المقيمين، إلى جانب أهمية تعديل قيم المستوردات حسب القيمة (فوب).

المراجع

ألف- المراجع العربية

- 1- نظام الحسابات القومية لعام 2008 (System of National Accounts (SNA))، نيويورك 2009.
<http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/pubsDB.asp?pType=1>
- 2- التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح 4)، ورقات إحصائية، السلسلة ميم، العدد 4/التنقيح 4، شعبة الإحصاءات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.

باء- المراجع الإنكليزية

1. Eurostat Manual of Supply, Use and Input-Output Tables, 2008 edition, Eurostat Methodologies and Working papers, European Communities, 2008.
2. CPC Ver.2 Detailed structure and correspondences of CPC Ver.2 subclasses to ISIC Rev.4 and HS 2007, Classifications Registry, United Nations Statistics Division. <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>.
3. Harmonized System Database Online, World Customs Organization <http://www.wcoomd.org/en/topics/nomenclature/instrument-and-tools/hs-online.aspx>.

المرفق الأول

جدول العرض الكلي (بأسعار المشتري)

إجمالي العرض (بأسعار المشتري)	المجموعات الصناعية حسب التصنيف الصناعي (ISIC)																	مجموع الإنتاج						
	الإنتاج السوقي (بأسعار الأساس)																							
	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	الصناعة التحويلية وصناعات أخرى	الإنتاجات	التجارة والنقل وخدمات الإقامة والأغذية	المعلومات والاتصالات	الخدمات المالية والتأمين	الأنشطة العقارية	خدمات الاعمال	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	خدمات أخرى	مجموع الإنتاج السوقي (بأسعار الأساس)	مجموع الإنتاج للاستهلاك الذاتي وغير السوقي	المستوردات	إجمالي العرض (بأسعار الأساس)	مصنوفة إعادة التقييم	هو امش النقل	الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج							
258	190	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14	0	0	0	0	209	18	10	237	10	3	8	258
265.5	5	165	4.5	0	0	0	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0	182.5	12	22	216.5	22	5	9	265.5
280	15	150	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	0	5	0	0	174	18	17	209	17	8	53	280
370	45	0	199	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	0	0	249	71	22	342	22	12	11	370
179	12	0	8	170	0	0	0	0	0	13	0	12	34	0	0	0	249	0	15	264	15	-33	-63	179
252	0	0	9	2	0	0	0	0	0	3	160	36	0	10	0	0	220	0	15	235	15	5	9	252
254.4	7	8	5.9	9.5	0	0	0	0	0	188	0	11	0	0	0	0	229.4	0	15	244.4	15	0	10	254.4
272	0	1	0	2	156	5	0	0	0	0	0	21	0	69	0	0	254	0	0	254	0	0	18	272
234	0	0	0	16	3	0	0	0	0	6	0	8	67	0	0	0	100	109	13	222	13	0	12	234
150	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	139	3	142	3	0	8	150
88	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	68	4	0	0	0	72	0	0	72	0	0	16	88
2602.9	274	329	226.4	199.5	159	165	179	105	84	218	165	179	105	84	218	165	1938.9	367	132	2437.9	132	0	165	2602.9

المجموعات الصناعية حسب التصنيف السوقي المركزي (CPC)

المرفق الثاني

جدول الاستخدام بأسعار الأساس

مجموع الاستخدامات (بمصر المشرق)	المجموعات الصناعية حسب التصنيف الصناعي (ISIC)																	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك	الغابات والصيد	الزراعة والغابات وإنتاج مصائد الأسماك																					
	جدول الطلب النهائي					مستلزمات الإنتاج																																			
	الصلوات	السلع الفنية	التغير في المخزون	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	الاستهلاك النهائي	مجموع مستلزمات الإنتاج	خدمات أخرى	التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	خدمات أخرى	الأنشطة العقارية	خدمات الأعمال	الخدمات المالية والتأمين	المعلومات والاتصالات	الخدمات الإقامة والأغذية	التجارة والنقل	الإنشاءات	المنتجات التحويلية				المنتجات التحويلية																				
258	44	0	31	0	5	5	76	97	0	13	4	0	0	0	0	0	80	0	0	37	19	5	8	20	40	13	4	7	2	11	21	40	33	11	7	8	157	22	48	47	274
265.5	10	0	11	0	1	7	39.5	197	21	9	5	5	11	31	37	19	22	37	19	25	12	10	20	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9						
280	21	2	45	18	4	9	40	141	3	0	0	55	0	3	7	29	25	19	12	5	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9						
370	15	0	115	110	0	0	41	89	2	0	4	7	9	25	20	5	12	5	12	5	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9						
179	11	0	0	0	3	8	50	107	7	8	4	29	13	12	5	11	10	10	20	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9						
252	37	0	3	0	4	15	72	121	7	14	9	9	0	8	12	21	21	20	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
254.4	15	0	0	0	0	7	90.4	142	6	6	12	2	9	5	23	6	33	40	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
272	41	0	0	0	20	29	69	113	10	14	10	0	23	0	0	33	10	13	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
234	18	0	5	0	39	15	110	47	8	0	0	0	12	7	3	2	11	4	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
150	0	0	0	0	0	140	0	10	0	0	0	0	0	0	0	2	1	7	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
88	3	0	0	0	3	5	35	42	2	1	2	0	5	4	10	6	8	4	12	10	11	10	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
2602.9	215	2	210	128	79	240	622.9	1106	66	65	50	107	82	95	117	134	233	157	140.4	452.5	240	1938.9	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
								140.4	19	9	5	20	11	9	12	10.4	23	22	140.4	452.5	240	1938.9	179	252	254.4	272	234	150	88	2602.9	140.4	452.5	240	1938.9							
								452.5	65	25	17	57	51	44	51.5	43	51	48	452.5	65	25	17	57	51	44	51.5	43	51	48	452.5	65	25	17	57	51	44	51.5	43	51	48	
								240	29	6	12	34	21	11	19	39	22	47	240	29	6	12	34	21	11	19	39	22	47	240	29	6	12	34	21	11	19	39	22	47	
								1938.9	179	105	84	218	165	159	199.5	226.4	329	274	1938.9	179	105	84	218	165	159	199.5	226.4	329	274	1938.9	179	105	84	218	165	159	199.5	226.4	329	274	

في هذا الجدول يظهر نشاط التجارة والنقل ضمن مجموعة سلعية أكبر، ولكن لو ظهرت هذه الأنشطة بشكل وصفوف منفصلة فلا بد أن تكون قيم الصف لكل منها قيم صفرية مما يجعل تقييم المجموع العامودي الذي يمثل الإنتاج بسعر الأساس.

المرفق الثالث

ملخصات نتائج إستطلاع الإسكوا

1- استخدام التصنيفات الدولية

التصنيف السلعي المركزي CPC						التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4					
غير ذلك	فئة فرعية	فئة	مجموعة	قسم	باب	غير ذلك	فرع	مجموعة	قسم	باب	
				√					√		مصر
	√						√		√		الأردن
ISIC 4										√	لبنان
ISIC 4							√				فلسطين
		√					√				تونس
				√	√			√	√	√	اليمن
											المملكة العربية السعودية
				√					√		البحرين
	√			√			√				الكويت
CPC rev2						√					قطر

2- مصادر البيانات

(أ)

مصدر بيانات الضرائب			مصدر بيانات مستلزمات الإنتاج			مصدر بيانات الإنتاج			
التقدير (نسب)	البيانات الإدارية	المسوح	التقديرات (نسب)	البيانات الإدارية	المسوح	التقديرات (نسب)	البيانات الإدارية	المسوح الاقتصادية	
	√		معاملات جداول سابقة		85 في المائة	√		√	مصر
√	√	√			√			√	الأردن
	√		√		√		√	√	لبنان
	√		√	√	√	√	√	√	فلسطين
	√	√	√		√		√	√	تونس
	√		√		√			√	اليمن
					بعض البيانات الإجمالية				المملكة العربية السعودية
	√	√	√	√	√	√		√	البحرين
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر			√	√		√	الكويت
	x		√		√	√	√	√	قطر

(ب)

إعانات الإنتاج	ضرائب الإنتاج	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات			بيانات الرسوم الجمركية			مصدر بيانات الهوامش			
		مجموع المدفوعات	البيانات الإدارية	المسوح الاقتصادية	تقدير التعرفة الجمركية	سجلات الجمارك	التجارة الخارجية	التدفق السلعي	البيانات الإدارية	المسوح الاقتصادية	
غير مفصلة	غير متوفر	√			√					√	مصر
مفصلة	مفصلة	√		√	√					√	الأردن
مفصلة	مفصلة	√				√		√		√	لبنان
لا	مفصلة	√	√		√					√	فلسطين
مفصلة	مفصلة	√					√	√			تونس
غير مفصلة	غير مفصلة	√					√			√	اليمن
مفصلة	غير مفصلة	√						√			المملكة العربية السعودية
مفصلة	غير مفصلة	√					√	√		√	البحرين
مفصلة	غير مفصلة	√					√			√	الكويت
غير مفصلة	مفصلة	√					√			√	قطر

(ج)

المؤسسات غير الربحية			الاستهلاك الحكومي			الاستهلاك الخاص			
التقديرات	البيانات الإدارية	المسوح الاقتصادية	التقديرات	البيانات الإدارية	المسوح الاقتصادية	التقديرات	البيانات الإدارية	مسح نفقات الأسرة	
√				√				√	مصر
		√		√	√			√	الأردن
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		√				√	لبنان
	√	√		√				√	فلسطين
		√		√				√	تونس
		√		√		√		√	اليمن
		√		√				√	المملكة العربية السعودية
		√		√			√	√	البحرين
		√		√				√	الكويت
		√		√				√	قطر

3- طرق التقدير

(أ)

(بالنسبة المئوية)

مصادر أخرى	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج					تقدير هوامش التجارة والنقل		
	السجلات الإدارية بالنسبة للضرائب	مسوح دخول ونفقات الأسرة	مسوح القوى العاملة	الحسابات الختامية بالنسبة للحكومة	مسوح القطاعات الاقتصادية	تقديرات أخرى	تقدير إجمالي	تقدير منفرد
		5	25	30	40			√
√				X	X			√
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		√	
	20		10	10	60		√	
	√	√		√	√			√
	√			√	50			√
	√	√		√	√			√
	10		3	10	77			√
	100			100	100		x	√
			5	35	60		x	

(ب)

(بالنسبة المئوية)

أسلوب البواقى	مصادر بيانات التغير في المخزون				أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل				
	مسوح دخول وإنفاق الأسر	مسوح القوى العاملة	الحسابات الختامية بالنسبة للحكومة	مسوح القطاعات الاقتصادية	أسلوب البواقى	مسوح دخول وإنفاق الأسر	مسوح القوى العاملة	الحسابات الختامية بالنسبة للحكومة	مسوح القطاعات الاقتصادية
				100	√				
				100	√				
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
				100					√
			√	√	√		√	√	√
√			√	√	√		√	√	50
40				60		X		√	√
	√					100			
			√	√		100			
20				80		100			

طرق التقدير وربط الجداول

(ج)

(بالنسبة المئوية)

ربط الجداول بالتصنيف المعتمد			اسلوب تقدير الاستهلاك النهائي					
HHS COICOP	Gov. COFOG	NPISH COPNI	غير ذلك	تحليل المستوردات إلى سلع استهلاكية ورأسمالية	أسلوب البواقي التدفق السلعي	مسوح إنفاق الأسر (قديم)	مسوح إنفاق الأسر (جديد)	
فرع	متوفر	غير متوفر			50		50	مصر
فرع	متوفر	غير متوفر			√		√	الأردن
فرع	غير متوفر	غير متوفر					√	لبنان
مجموعة	غير متوفر	غير متوفر					√	فلسطين
فرع	متوفر	غير متوفر		√		√		تونس
قسم- مجموعة	متوفر	غير متوفر				√		اليمن
أخرى	متوفر	غير متوفر				50	50	المملكة العربية السعودية
قسم	متوفر	غير متوفر				100		البحرين
فرع	متوفر	متوفر				60	40	الكويت
أخرى	غير متوفر	غير متوفر				100		قطر

مصر

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

82	الصفوف	حجم الجداول
66	الأعمدة	التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
	على مستوى القسم	التصنيف السلعي المركزي CPC
	على مستوى القسم	أساس تقييم الإنتاج
	سعر الأساس	مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
	على مستوى الفرع	مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
	بيانات التصنيف متوفرة	مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)
	غير متوفر	

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
قدرت كرقم إجمالي من ميزان المدفوعات	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
تقدير سابق استناداً إلى ميزان المدفوعات من خلال بندي التامين والشحن	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
40 في المائة(1)، 30 في المائة(2)، 25 في المائة(3)، 5 في المائة(4)	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج(*)
طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسوح الأسر (50 في المائة)، البواقي (50 في المائة)	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

- (1) مسوح القطاعات الاقتصادية.
- (2) الحسابات الختامية بالنسبة للحكومة.
- (3) مسوح القوى العاملة.
- (4) مسوح دخول وإنفاق الأسرة.

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية + تقديرات استناداً إلى نسب الضريبة	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية + تقديرات استناداً إلى نسب الضريبة	بيانات الإعانات على المنتجات
سجلات الجمارك + تقديرات حسب التعرف الجمركية	بيانات الرسوم الجمركية
ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
ميزان المدفوعات	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية	الاستهلاك النهائي الحكومي
تقديرات	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
تحديث معاملات سابقة + المسوح الاقتصادية (85 في المائة)	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية	بيانات الإنتاج
مسوح الأسر (50 في المائة)، البواقي (50 في المائة)	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
المسوح الاقتصادية	بيانات التغير في المخزون

الأردن

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

256	الصفوف	
81	الأعمدة	حجم الجداول
		التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
		التصنيف السلعي المركزي CPC
		أساس تقييم الإنتاج
		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
		مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)
		غير متوفر

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
قدر كرقم إجمالي من ميزان المدفوعات وبالتنسيق مع البنك المركزي	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
التقدير بالتنسيق مع البنك المركزي	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية والحسابات الختامية للدولة	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسوح الأسر + طريقة البواقي	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية + تقديرات استناداً لنسب الضريبة + المسوح الاقتصادية	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية + المسوح الاقتصادية	بيانات الإعانات على المنتجات
تقديرات حسب التعرفة الجمركية	بيانات الرسوم الجمركية
ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
مسح القادمين والمغادرين	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية + مسح المؤسسات العامة	الاستهلاك النهائي الحكومي
المسوح الاقتصادية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية التفصيلية	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية التفصيلية	بيانات الإنتاج
مسوح نفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
المسوح الاقتصادية	بيانات التغير في المخزون

لبنان

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

140	الصفوف	حجم الجداول
30	الأعمدة	التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
على مستوى الباب		التصنيف السلعي المركزي CPC
ISIC4		أساس تقييم الإنتاج
سعر الأساس		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
على مستوى الفرع		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
غير متوفر		مستوى تصنيف أعراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)
غير متوفر		

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش إجمالية	تقدير هوامش التجارة والنقل
تؤخذ من بيانات الجمارك	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
تقدير النقل والتأمين استناداً إلى معاملات ميزان المدفوعات	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
لا يقدر	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
لا تقدر	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسوح نفقات ودخل الأسر	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية + التدفق السلعي	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
إعانات شركة كهرباء لبنان- بيانات إدارية	بيانات الإعانات على المنتجات
سجلات الجمارك	بيانات الرسوم الجمركية
ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
ميزان المدفوعات	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	الاستهلاك النهائي الحكومي
لا إحصاءات	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
بيانات التجارة الخارجية + المسوح الاقتصادية	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية للنشاط الزراعي فقط	بيانات الإنتاج
مسوح الأسر كل 5 سنوات	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
لا إحصاءات	بيانات التغير في المخزون

فلسطين

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

97	الصفوف	حجم الجداول
55	الأعمدة	
على مستوى الفرع		التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
ISIC4- الحد الرابع		التصنيف السلعي المركزي CPC
سعر المشتري		أساس تقييم الإنتاج
على مستوى المجموعة		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
غير متوفر		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
غير متوفر		مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش إجمالية	تقدير هوامش التجارة والنقل
غير متوفر	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
ميزان المدفوعات	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية (60 في المائة) + بيانات وزارة المالية (20 في المائة) + الحسابات الختامية الحكومية (10 في المائة)	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح حديث لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
غير محدد	بيانات الإعانات على المنتجات
تقديرات التعرفة الجمركية	بيانات الرسوم الجمركية
السجلات الإدارية + ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
ميزان المدفوعات (للمقيمين) + تقديرات	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	الاستهلاك النهائي الحكومي
المسوح الاقتصادية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية التفصيلية (90 في المائة) + بنود إجمالية (10 في المائة)	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية التفصيلية	بيانات الإنتاج
مسح نفقات ودخل الأسر	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
المسوح الاقتصادية	بيانات التغير في المخزون

تونس

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

428	الصفوف	حجم الجداول
105	الأعمدة	التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
على مستوى الفرع		التصنيف السلعي المركزي CPC
على مستوى الفئة		أساس تقييم الإنتاج
سعر المشتري		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
على مستوى الفرع		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
البيانات متوفر		مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)
غير متوفر		

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
بالتنسّق مع البنك المركزي	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
ميزان المدفوعات	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية + بيانات وزارة المالية + الحسابات الختامية الحكومية + مسوح الأسرة	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
المسوح الاقتصادية + الحسابات الختامية الحكومية + مسوح القوى العاملة + طريقة اليواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

طريقة التدفق السلعي	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية	بيانات الإعانات على المنتجات
إحصاءات التجارة الخارجية	بيانات الرسوم الجمركية
ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
مسح نفقات الأسرة (كل 5 سنوات) للمقيمين + ميزان المدفوعات (غير المقيمين)	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - ميزانية الدولة	الاستهلاك النهائي الحكومي
مسح الجمعيات الخيرية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية التفصيلية + بنود إجمالية	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية + التدفق السلعي + تحليل بيانات التجارة الخارجية	بيانات الإنتاج
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
المسوح الاقتصادية + الحسابات الختامية للدولة	بيانات التغير في المخزون

اليمن

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

40	الصفوف	حجم الجداول
47	الأعمدة	التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
		التصنيف السلعي المركزي CPC
		أساس تقييم الإنتاج
		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
		مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)
		غير متوفر

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
لا يتم الفصل	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
لا يتم التعديل	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
لا تقدر	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية + بيانات وزارة المالية + الحسابات الختامية الحكومية	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
المسوح الاقتصادية + الحسابات الختامية الحكومية + طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية	بيانات الهوامش التجارية والنقل
المسوح القطاعية + البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
المسوح القطاعية + البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الإعانات على المنتجات
إحصاءات التجارة الخارجية + سجلات الجمارك	بيانات الرسوم الجمركية
ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
غير معروف	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة + تقديرات استناداً إلى نمو السكان والرقم القياسي للأسعار	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - ميزانية الدولة	الاستهلاك النهائي الحكومي
مسح الجمعيات الخيرية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية (بعض البنود إجمالية (50 في المائة)) + معاملات من دول أخرى	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية (بعض البنود إجمالية (70 في المائة))	بيانات الإنتاج
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
الحسابات الختامية للدولة + طريقة البواقي	بيانات التغير في المخزون

المملكة العربية السعودية

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

17	الصفوف	حجم الجداول
17	الأعمدة	
القسم (الحد الثاني)		التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
الحد الثاني		التصنيف السلعي المركزي CPC
سعر الأساس وسعر المشتري		أساس تقييم الإنتاج
على مستوى الفرع		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
البيانات متوفر		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
غير متوفر		مستوى تصنيف أعراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
بالتنسيق مع البنك المركزي	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
من بيانات ميزان المدفوعات	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
أرقام إجمالية للفئتين	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية + بيانات وزارة المالية + الحسابات الختامية الحكومية + مسوح نفقات الأسرة	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
المسوح الاقتصادية + الحسابات الختامية الحكومية + مسوح نفقات الأسرة	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح قديم لنفقات الأسرة (50 في المائة) + مسوح حديثة لنفقات الأسرة (50 في المائة)	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

طريقة التدفق السلعي	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الإعانات على المنتجات
غير متوفر	بيانات الرسوم الجمركية
البنك المركزي - ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
البنك المركزي - ميزان المدفوعات	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - ميزانية الدولة	الاستهلاك النهائي الحكومي
المسوح الاقتصادية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية (بعض البنود إجمالية (70 في المائة)) + معاملات مسوح سابقة (30 في المائة)	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية (بعض البنود إجمالية (60 في المائة)) + مسوح مفصلة (20 في المائة) + بيانات حكومية	بيانات الإنتاج
مسح قديم لنفقات الأسرة (50 في المائة) + مسوح حديثة لنفقات الأسرة (50 في المائة)	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
المسوح الاقتصادية (60 في المائة) + طريقة البواقي (40 في المائة)	بيانات التعزير في المخزون

الكويت

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

79	الصفوف	حجم الجداول
79	الأعمدة	
على مستوى الفرع		التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
على مستوى الفئة الفرعية		التصنيف السلعي المركزي CPC
سعر المنتج		أساس تقييم الإنتاج
على مستوى القسم والفرع		مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
البيانات متوفر		مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
البيانات متوفر		مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش غير منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
بالتنسيق مع البنك المركزي	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
بالتنسيق مع ميزان المدفوعات	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية (100 في المائة)	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح قديم لنفقات الأسرة (40 في المائة) + طريقة التدفق السلعي (60 في المائة)	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية	بيانات الهوامش التجارية والنقل
غير متوفر	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الإعانات على المنتجات
سجلات الجمارك	بيانات الرسوم الجمركية
البنك المركزي- ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
ميزان المدفوعات	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة + مسح تجارة التجزئة	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - الحسابات الختامية	الاستهلاك النهائي الحكومي
المسوح الاقتصادية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية (100 في المائة)	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية (100 في المائة)	بيانات الإنتاج
مسح قديم لنفقات الأسرة (40 في المائة) + طريقة التدفق السلعي (60 في المائة)	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
الحسابات الختامية للدولة	بيانات التغير في المخزون

البحرين

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

62	الصفوف	حجم الجداول
62	الأعمدة	
على مستوى الباب	التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4	
على مستوى القسم	التصنيف السلعي المركزي CPC	
سعر الأساس	أساس تقييم الإنتاج	
على مستوى القسم	مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)	
البيانات متوفر	مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)	
غير متوفر	مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)	

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش منفصلة	تقدير هوامش التجارة والنقل
بالتسيق مع البنك المركزي	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
البنك المركزي- ميزان المدفوعات	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية (77 في المائة) + بيانات وزارة المالية (10 في المائة) + الحسابات الختامية الحكومية (10 في المائة)	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية + طريقة التدفق السلعي	بيانات الهوامش التجارية والنقل
المسوح القطاعية + البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الإعانات على المنتجات
ميزانية وزارة المالية	بيانات الرسوم الجمركية
البنك المركزي- ميزان المدفوعات	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
سجلات إدارية- ميزان المدفوعات	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة + ميزان المدفوعات	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	الاستهلاك النهائي الحكومي
المسح الاقتصادية	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية ببندو إجمالية (50 في المائة) + معاملات فنية (15 في المائة) + نسب ومعاملات فنية (20 في المائة)	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية (بعض البنود الإجمالية (60 في المائة) + بيانات إدارية (35 في المائة) + تدفق سلعي (5 في المائة)	بيانات الإنتاج
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
طريقة البواقي	بيانات التغير في المخزون

قطر

(أ) أساس تقييم الإنتاج وأنظمة التصنيف

16	الصفوف	
8	الأعمدة	حجم الجداول
3	ISIC تصنيف مجلس التعاون	التصنيف الصناعي الموحد ISIC 4
2	CPC تصنيف خاص من	التصنيف السلعي المركزي CPC
	سعر المنتج + سعر المشتري	أساس تقييم الإنتاج
	غير ذلك	مستوى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)
	البيانات غير متوفر	مستوى تصنيف وظائف الحكومة حسب الغرض (COFOG)
	البيانات غير متوفر	مستوى تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (COPNI)

(ب) أساليب تقدير أهم المتغيرات

الهوامش غير منفصلة	تقدير هوامش التجارة والتقل
بالتنسيق مع البنك المركزي	فصل مشتريات المقيمين وغير المقيمين عن بيانات التجارة الخارجية
استخدام نسب معينة	تعديل قيم السلع المستوردة من سيف إلى فوب
رقم إجمالي من ميزان المدفوعات	توفر بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين من الخارج والداخل
المسوح الاقتصادية (60 في المائة) + الحسابات الختامية الحكومية (35 في المائة) + مسح القوى العاملة (5 في المائة)	أسلوب تقدير دخل عوامل الإنتاج
طريقة البواقي	أسلوب تقدير قيم فائض التشغيل
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي

(ج) مصادر البيانات

المسوح الاقتصادية	بيانات الهوامش التجارية والنقل
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الضرائب على المنتجات
البيانات الإدارية - سجلات وزارة المالية	بيانات الإعانات على المنتجات
سجلات إدارية	بيانات الرسوم الجمركية
البنك المركزي	بيانات مستوردات وصادرات الخدمات
البنك المركزي	بيانات مشتريات المقيمين وغير المقيمين
مسح نفقات الأسرة مع بعض التعديلات	الاستهلاك النهائي العائلي
البيانات الإدارية - الحسابات الختامية للدولة	الاستهلاك النهائي الحكومي
سجلات إدارية	الاستهلاك النهائي المؤسسات غير الربحية
المسوح الاقتصادية + المعاملات الفنية + معاملات من دول أخرى	بيانات مستلزمات الإنتاج
المسوح الاقتصادية + التدفق السلعي + تحليل التجارة الخارجية	بيانات الإنتاج
مسح قديم لنفقات الأسرة	أسلوب تقدير الاستهلاك النهائي
المسوح الاقتصادية (80 في المائة) + طريقة البواقي (20 في المائة)	بيانات التغير في المخزون

